جمعية البنوك في الأردن
ASSOCIATION OF BANKS IN JORDAN

التقرير السنوي
السابع والثلاثون

2015

جمعية البنوك في الأردن

عمان – وادي صقره – شارع موسى بن نصير – بناية ٦٢

ص. ب. ٩٢٦١٧٤ عمان ١١١٩٠ الأردن

هاتف : ٥٦٦٢٢٥٨ – ٥٦٦٩٣٢٨

فاكس : ٥٦٨٧٠١١ – ٥٦٨٤٣١٦

البريد الالكتروني: info@abj.org.jo

الموقع الالكتروني: www.abj.org.jo

حضرة صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

حضرة صاحب السمو الملكي ولي العهد الامير الحسين
ابن عبدالله الثاني المعظم

تصميم وإشراف فني وطباعة

Control

Design and Printing Services

Tel: 07 88 620 228

e-mail: control_est@hotmail.com

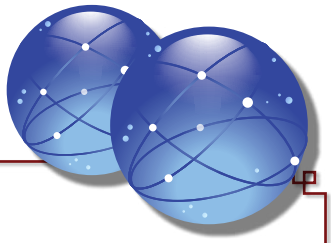

رؤيتنا

المحافظة على دورنا الريادي بكوننا من أكفأ جمعيات البنوك في المنطقة من حيث تقديم الخدمات للبنوك الأعضاء لدعم قدراتها وتمكينها من تعظيم مساهماتها في تحقيق التنمية المستدامة في المملكة.

رسالتنا

نسعى إلى الارتقاء بالعمل المصرفي والنهوض به، وذلك من خلال رعاية مصالح البنوك الأعضاء، وتحقيق أعلى درجات التنسيق فيما بينها ومع الشركاء الآخرين، وتطوير أساليب أداء الخدمات المصرفية، وتحديثها، وترسيخ مفاهيم العمل المصرفي وأعرافه، وإتباع نظم وإجراءات موحدة لهذه الغاية.

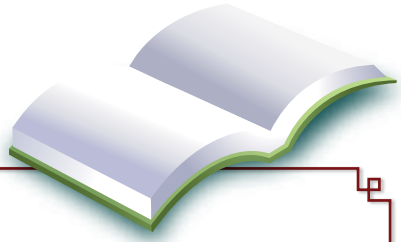

قيمنا

- **العمل المشترك:** نعمل مع الأعضاء بروح الفريق الواحد بما فيه من خدمة للمجتمع والاقتصاد الوطني.
- **التطور والحداثة:** نسعى لتطوير أساليب أداء الخدمات المصرفية وفقاً لأفضل الممارسات العالمية.
- **الابتكار والتميز:** نعمل على تطوير الأفكار الخلاقة بما يخدم الأعضاء ويضفي على خدماتهم طابع الجودة والتميز.
- **النزاهة والشفافية:** نقل المعرفة وتبادل المعلومات وفق أعلى درجات النزاهة والشفافية.
- **المهنية:** نمارس عملنا باحترافية عالية وتغطية شاملة وإحاطة تامة لكل ما يحدث في البيئة المصرفية الأردنية والعربية والعالمية.
- **المصداقية:** نتبع نهج الدقة والموثوقية ونتحرى عن مصادر معلوماتنا بدقة عالية.
- **الاستمرارية في التعلم والتدريب:** نعمل على الارتقاء بالمستوى العلمي و العملي ومواكبة كل ما هو جديد في المجالات المصرفية والمالية لكافة العاملين في الجهاز المصرفي الأردني.

مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن

يتكون مجلس إدارة الجمعية كما في نهاية عام ٢٠١٥ من أصحاب المعالي والعطوفة والسعادة التالية أسماؤهم:

- سعادة السيد موسى شحادة / البنك الإسلامي الأردني / رئيساً
- سعادة السيد كمال البكري / بنك القاهرة عمان / نائباً للرئيس
- معالي السيدة نادية السعيد / بنك الاتحاد / عضواً
- سعادة السيد نعمة صباغ / البنك العربي / عضواً
- سعادة السيد إيهاب السعدي / بنك الإسكان للتجارة والتمويل / عضواً
- سعادة السيد شاكر فاخوري / بنك الأردن / عضواً
- سعادة السيد محمد موسى / البنك الأهلي الأردني / عضواً
- سعادة السيدة سيمونا بشوتي / بنك ABC / عضواً
- سعادة السيد عمار الصفدي / بنك الكويت الوطني / عضواً
- عطوفة الدكتور ماهر الشيخ حسن / البنك المركزي الأردني / عضواً مراقباً

المدير العام

الدكتور عدلي قندح

الأعضاء

تعتبر العضوية في الجمعية إلزامية لجميع البنوك الأردنية وفروع البنوك غير الأردنية العاملة في الأردن، وتتكون عضوية الجمعية كما في نهاية عام ٢٠١٥ من البنوك التالية:

أولاً: البنوك الأردنية:

الرقم	اسم العضو	تاريخ التأسيس	الموقع الالكتروني
1	البنك العربي	1930	www.arabbank.com.jo
2	البنك الأهلي الأردني	1956	www.ahli.com
3	بنك القاهرة عمان	1960	www.cab.jo
4	بنك الأردن	1960	www.bankofjordan.com
5	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1974	www.hbtf.com
6	البنك الأردني الكويتي	1977	www.jordan-kuwait-bank.com
7	بنك الاستثمار العربي الأردني	1978	www.ajib.com
8	البنك التجاري الأردني	1978	www.jcbank.com.jo
9	البنك الإسلامي الأردني	1978	www.jordanislamicbank.com
10	البنك الاستثماري	1989	www.jifbank.com
11	بنك ABC	1989	HTTP://jordan.bank-abc.com
12	بنك الاتحاد	1991	www.unionbankjo.com
13	بنك سوسيته جنرال / الأردن	1993	www.sgbj.com.jo
14	بنك المال الأردني	1996	www.capitalbank.jo
15	البنك العربي الإسلامي الدولي	1997	www.iiabank.com.jo
16	بنك الأردن دبي الإسلامي	2009	www.jdib.jo

ثانياً: البنوك غير الأردنية:

الرقم	اسم العضو	سنة الترخيص	الموقع الالكتروني
1	البنك العقاري المصري العربي	1951	www.arakari.com.jo
2	مصرف الرافدين	1957	www.rafidain-bank.org
3	سيتي بنك	1974	www.citibank.com/jordan
4	بنك ستاندرد تشارترد	2002	www.standardchartered.com
5	بنك عودة	2004	www.audi.com.lb
6	بنك الكويت الوطني	2004	www.nbk.com
7	بنك لبنان والمهجر	2004	www.blom.com.lb
8	بنك أبو ظبي الوطني	2009	www.nbad.com
9	مصرف الراجحي	2011	www.alrajhibank.com.jo

قائمة المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
كلمة رئيس مجلس الإدارة	21
كلمة المدير العام	23
الفصل الأول: آفاق الاقتصاد العالمي والإقليمي وخلاصة التطورات العالمية	25
١. آفاق الاقتصاد العالمي	27
٢. آفاق الاقتصاد الإقليمي	30
الفصل الثاني: التطورات الاقتصادية الأردنية خلال عام ٢٠١٥	33
١. الإنتاج والأسعار والشركات	35
٢. المالية العامة	35
٣. الدين العام	36
٤. القطاع الخارجي	37
٥. القطاع النقدي والمصرفي	37
الفصل الثالث: تطور الجهاز المصرفي خلال عام ٢٠١٥	41
١. تطورات السياسة النقدية خلال عام ٢٠١٥	43
٢. الاحتياطيات الأجنبية	44
٣. موجودات / مطلوبات البنوك العاملة في الأردن	45
٤. الموجودات والمطلوبات من العملات الأجنبية	48
٥. رأس المال والاحتياطيات والمخصصات	49
٦. التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة	49
أ. بطاقات الائتمان	52
ب. القروض الشخصية	58
ج. القروض السكنية والعقارية (للأفراد)	61
د. قروض السيارات	64
هـ. القروض المصرفية المجمعة	67
٧. الودائع لدى البنوك المرخصة	68
٨. التوزيع الجندري للعملاء الأفراد في البنوك العاملة في الأردن	71

الموضوع	رقم الصفحة
أولاً: توزيع أصحاب حسابات الودائع من الأفراد حسب الجنس	71
ثانياً: توزيع المقترضين الأفراد حسب الجنس	73
ثالثاً: توزيع العملاء الأفراد الحاصلين على بطاقات ائتمان حسب الجنس	75
الفصل الرابع: تطور عدد البنوك والفروع	79
١. تطور عدد الفروع	81
أ. الفروع المفتتحة خلال عام ٢٠١٥	81
ب. عدد الفروع داخل وخارج الأردن	83
ت. التوزيع الجغرافي للفروع داخل الأردن	85
٢. تطور عدد المكاتب	86
أ. المكاتب المفتتحة خلال عام ٢٠١٥	86
ب. عدد المكاتب داخل وخارج الأردن	86
ت. التوزيع الجغرافي للمكاتب داخل الأردن	87
٣. تطور عدد أجهزة الصراف الآلي	89
أ. عدد أجهزة الصراف الآلي وتوزيعها على المحافظات	89
ب. أنواع الأجهزة المستخدمة	90
ت. أنظمة التشغيل المستخدمة	90
ث. الخدمات التي تقدم من خلال أجهزة الصراف الآلي	90
الفصل الخامس: أداء البنوك المدرجة في بورصة عمان خلال عام ٢٠١٥	95
١. الرقم القياسي لأسعار الأسهم	97
٢. حجم التداول	100
٣. مساهمة غير الأردنيين في ملكية أسهم البنوك الأردنية	102
الفصل السادس: تقاص الشيكات	105
١ - لمحة عن تقاص الشيكات	107
٢ - تطور تقاص الشيكات خلال عام ٢٠١٥	108
الفصل السابع: هيكل أسعار الفوائد	111
١.تطور أسعار الفوائد على الودائع	113
٢. تطور أسعار الفوائد على التسهيلات	115

الموضوع	رقم الصفحة
٣. هامش سعر الفائدة	118
٤. تطور أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية	120
٥. أسعار فائدة الإقراض ما بين البنوك (الجوديبر)	121
الفصل الثامن: تحليل الأداء المقارن للبنوك العاملة في الأردن خلال عام ٢٠١٥	129
أولاً: ترتيب البنوك حسب بعض بنود قائمة المركز المالي	131
أ. ترتيب البنوك حسب إجمالي الموجودات كما في نهاية عام ٢٠١٥	131
ب. ترتيب البنوك حسب إجمالي التسهيلات الائتمانية كما في نهاية عام ٢٠١٥	133
ج. ترتيب البنوك حسب إجمالي الودائع كما في نهاية عام ٢٠١٥	134
د. ترتيب البنوك حسب حقوق الملكية في نهاية عام ٢٠١٥	135
هـ. ترتيب البنوك حسب رأس المال كما في نهاية عام ٢٠١٥	136
ثانياً: ترتيب البنوك حسب بعض بنود قائمة الدخل	137
أ. ترتيب البنوك حسب الربح قبل الضريبة في عام ٢٠١٥	137
ب. ترتيب البنوك حسب صافي الربح بعد الضريبة في عام ٢٠١٥	138
ثالثاً: ترتيب البنوك حسب أهم مؤشرات الربحية	139
أ. ترتيب البنوك حسب معدل العائد على الموجودات في عام ٢٠١٥	139
ب. معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك العاملة في الأردن في عام ٢٠١٥	140
رابعاً: ترتيب البنوك حسب مؤشرات التفرع المصرفي	141
أ. ترتيب البنوك حسب عدد الفروع داخل الأردن كما في نهاية عام ٢٠١٥	141
ب. ترتيب البنوك حسب عدد أجهزة الصراف الآلي داخل الأردن كما في نهاية عام ٢٠١٥	142
خامساً: الموارد البشرية في البنوك العاملة في الأردن	143
أ. ترتيب البنوك حسب عدد العاملين في نهاية عام ٢٠١٥	143
سادساً: ملخص لأهم المؤشرات المالية للبنوك العاملة في الأردن	144
الفصل التاسع: الخدمات المصرفية الجديدة	149
الفصل العاشر: الموارد البشرية في البنوك العاملة في الأردن	159
١. عدد العاملين	161
٢. توزيع العاملين في البنوك حسب المؤهل العلمي	161
٣. توزيع العاملين في البنوك حسب الفئة العمرية	162

الموضوع	رقم الصفحة
٤. الوضع الاجتماعي للعاملين	163
٥. التوزيع الجغرافي للعاملين في البنوك حسب المحافظة	163
٦. الدورات التدريبية	166
٧. الاستقالات والتعيينات	167
الفصل الحادي عشر: نشاطات الجمعية خلال عام ٢٠١٥	169
أ- اجتماعات الجمعية	171
ب- الإجتماعات الأخرى	172
ج- الندوات والمحاضرات والدورات التدريبية	173
د. نشاطات وأخبار أخرى	181
هـ. إصدارات جمعية البنوك خلال عام ٢٠١٥	199
الفصل الثاني عشر: البيانات المالية وتقرير مدققي الحسابات لعام ٢٠١٥	201

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
1	معدلات النمو الاقتصادي في العالم	28
2	الميزانية الموحدة للبنوك المرخصة	47
3	موجودات البنوك المرخصة من العملات الأجنبية	48
4	مطلوبات البنوك المرخصة من العملات الأجنبية	48
5	توزيع التسهيلات الائتمانية حسب أصنافها	49
6	توزيع التسهيلات الائتمانية حسب نوع العملة	50
7	توزيع التسهيلات الائتمانية حسب النشاط الاقتصادي	51
8	بطاقات الائتمان الممنوحة من البنوك خلال عام ٢٠١٥	52
9	القروض الشخصية الممنوحة من البنوك خلال عام ٢٠١٥	59
10	شروط وخصائص القروض الشخصية الممنوحة خلال عام ٢٠١٥	60
11	القروض السكنية والعقارية (للأفراد) الممنوحة من البنوك خلال عام ٢٠١٥	62
12	شروط وخصائص القروض السكنية والعقارية (للأفراد) الممنوحة خلال عام ٢٠١٥	63
13	قروض السيارات الممنوحة من البنوك خلال عام ٢٠١٥	65
14	شروط وخصائص قروض السيارات الممنوحة خلال عام ٢٠١٥	66
15	القروض المجمعة الممنوحة خلال عام ٢٠١٥	68
16	توزيع الودائع حسب أنواعها الرئيسية	69
17	توزيع الودائع حسب نوع العملة	70
18	تطور عدد البنوك والفروع في الأردن ٢٠٠٧-٢٠١٥	81
19	الفروع المفتتحة خلال عام ٢٠١٥	82
20	عدد الفروع داخل وخارج الأردن كما في نهاية ٢٠١٥	84
21	توزيع الفروع على المحافظات كما في نهاية ٢٠١٥	85
22	المكاتب المفتتحة خلال عام ٢٠١٥	86
23	عدد المكاتب داخل وخارج الأردن كما في نهاية ٢٠١٥	87
24	توزيع المكاتب على المحافظات كما في نهاية ٢٠١٥	88
25	توزيع أجهزة الصراف الآلي على المحافظات كما في نهاية عام ٢٠١٥	89
26	الخدمات التي تقدمها أجهزة الصراف الآلي التابعة للبنوك حتى نهاية ٢٠١٥	91
27	خدمات أخرى تقدم عبر أجهزة الصراف الآلي	92

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
28	بعض مؤشرات التداول للبنوك المدرجة على بورصة عمان خلال عام ٢٠١٥	97
29	تطور الرقم القياسي لأسعار أسهم البنوك المدرجة في بورصة عمان للفترة (٢٠٠٧ – ٢٠١٥)	98
30	التطور الشهري للرقم القياسي لأسعار أسهم البنوك المدرجة في البورصة خلال عام ٢٠١٥	99
31	حجم التداول على أسهم البنوك المدرجة في البورصة خلال الفترة (٢٠٠٧ - ٢٠١٥)	100
32	التطور الشهري لحجم التداول على أسهم البنوك المدرجة في البورصة خلال عام ٢٠١٥	101
33	مساهمة غير الأردنيين في ملكية أسهم البنوك المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة (٢٠٠٧ – ٢٠١٥)	102
34	الشيكات المتداولة والمرتجعة من خلال المقاصة الالكترونية (٢٠١٤ – ٢٠١٥)	108
35	الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع بأصنافها خلال الفترة ٢٠٠٧ – ٢٠١٥	113
36	الوسط المرجح الشهري لأسعار الفائدة على الودائع بأصنافها خلال عام ٢٠١٥	114
37	الوسط المرجح لأسعار الفائدة على التسهيلات بأصنافها ٢٠٠٧ – ٢٠١٥	116
38	تطور الوسط المرجح لأسعار الفائدة على التسهيلات بأصنافها خلال عام ٢٠١٥	117
39	التطور السنوي لأسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية (٢٠٠٧ – ٢٠١٥)	120
40	التطور الشهري لأسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية خلال عام ٢٠١٥	121
41	معدل أسعار فائدة الإقراض بين البنوك (الجودبير ـ الأسعار المعلنة) للفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٥	122
42	أسعار فائدة الإقراض بين البنوك (الجودبير ـ الأسعار المعلنة) لعام ٢٠١٥	122
43	حجم النشاط في سوق ما بين البنوك لليلة واحدة خلال عام ٢٠١٥	124
44	إجمالي موجودات البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٥ مقارنة مع عام ٢٠١٤	132
45	التسهيلات الائتمانية المباشرة / بالصافي الممنوحة من البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٥ مقارنة مع عام ٢٠١٤	133
46	إجمالي الودائع لدى البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٥ مقارنة مع عام ٢٠١٤	134
47	حقوق الملكية في البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٥ مقارنة مع عام ٢٠١٤	135
48	رأس مال البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٥ مقارنة مع عام ٢٠١٤	136
49	الربح قبل الضريبة للبنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٥ مقارنة مع عام ٢٠١٤	137
50	صافي الربح بعد الضريبة للبنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٥ مقارنة مع عام ٢٠١٤	138
51	معدل العائد على موجودات البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٥ مقارنة مع عام ٢٠١٤	139
52	معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٥ مقارنة مع عام ٢٠١٤	140
53	عدد فروع البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٥ مقارنة مع عام ٢٠١٤	141
54	عدد أجهزة الصراف الآلي التابعة للبنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٥ مقارنة مع عام ٢٠١٤	142
55	عدد العاملين في البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٥ مقارنة مع عام ٢٠١٤	143
56	الخدمات المصرفية الجديدة التي قامت البنوك بإدخالها عام ٢٠١٥	151

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
57	توزيع العاملين في البنوك حسب الجنس ٢٠٠٧-٢٠١٥	161
58	توزيع العاملين حسب المؤهل العلمي ٢٠٠٧-٢٠١٥	162
59	توزيع العاملين حسب الفئة العمرية ٢٠٠٧-٢٠١٥	162
60	توزيع العاملين حسب الوضع الاجتماعي ٢٠٠٧-٢٠١٥	163
61	التوزيع الجغرافي للعاملين في البنوك حسب المحافظة كما في نهاية ٢٠١٥	164
62	توزيع العاملين لدى البنوك حسب المحافظة والبنك لعام ٢٠١٥	165
63	عدد الموظفين الذين اشتركوا في دورات تدريبيه عام ٢٠١٥	166
64	الاستقالات والتعيينات ٢٠٠٧- ٢٠١٥	167

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1	معدلات النمو في الناتج المحلي الحقيقي	29
2	معدلات النمو الحقيقية حسب المجموعات والاقاليم الدولية	29
3	احتياطيات البنك المركزي الاردني من العملات الأجنبية وتغطيتها للمستوردات بالأشهر	45
4	توزيع التسهيلات الائتمانية حسب أصنافها في نهاية عام ٢٠١٥	50
5	توزيع التسهيلات الائتمانية حسب نوع العملة في نهاية عام ٢٠١٥	51
6	توزيع التسهيلات الائتمانية حسب القطاعات الاقتصادية في نهاية عام ٢٠١٥	52
7	توزيع الودائع حسب أنواعها كما في نهاية عام ٢٠١٥	69
8	توزيع الودائع حسب نوع العملة في نهاية عام ٢٠١٥	70
9	العدد القائم لاصحاب الودائع حسب الجنس كما في نهاية عام ٢٠١٥	71
10	التوزيع النسبي لعدد أصحاب الودائع حسب الجنس كما في نهاية عام ٢٠١٥	72
11	القيمة الإجمالية لودائع الأفراد حسب الجنس كما في نهاية عام ٢٠١٥	72
12	التوزيع النسبي للقيمة الإجمالية لودائع الأفراد حسب الجنس كما في نهاية عام ٢٠١٥	73
13	العدد القائم للمقترضين الأفراد حسب الجنس كما في نهاية عام ٢٠١٥	73
14	التوزيع النسبي لعدد المقترضين الأفراد حسب الجنس كما في نهاية عام ٢٠١٥	74
15	القيمة الإجمالية لقروض الأفراد حسب الجنس كما في نهاية عام ٢٠١٥	74
16	التوزيع النسبي للقيمة الإجمالية لقروض الأفراد حسب الجنس كما في نهاية عام ٢٠١٥	75
17	العدد القائم للعملاء الأفراد الحاصلين على بطاقات ائتمان حسب الجنس كما في نهاية عام ٢٠١٥	75
18	التوزيع النسبي لعدد العملاء الأفراد الحاصلين على بطاقات ائتمان حسب الجنس كما في نهاية عام ٢٠١٥	76
19	القيمة الإجمالية لسقوف البطاقات الائتمانية الممنوحة للعملاء الأفراد حسب الجنس كما في نهاية عام ٢٠١٥	76
20	التوزيع النسبي للقيمة الإجمالية لسقوف البطاقات الائتمانية الممنوحة للعملاء الأفراد حسب الجنس كما في نهاية عام ٢٠١٥	77
21	التطور السنوي لأسعار الأسهم (٢٠٠٧-٢٠١٥)	98
22	التطور الشهري للرقم القياسي لأسعار الأسهم خلال عام ٢٠١٥	99
23	التطور السنوي لحجم التداول خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٥)	100
24	التطور الشهري لحجم التداول خلال عام ٢٠١٥	101
25	نسبة مساهمة غير الأردنيين في ملكية أسهم البنوك (٢٠٠٧-٢٠١٥)	103
26	الوسط المرجح لأسعار الفوائد على الودائع بأصنافها (٢٠٠٧-٢٠١٥)	114
27	التطور الشهري لأسعار الفوائد على الودائع بأصنافها خلال عام ٢٠١٥	115

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
28	الوسط المرجح لأسعار الفوائد على التسهيلات بأصنافها (٢٠٠٧-٢٠١٥)	116
29	التطور الشهري لأسعار الفوائد على التسهيلات بأصنافها خلال عام ٢٠١٥	118
30	التطور السنوي لهامش سعر الفائدة (٢٠٠٧-٢٠١٥)	119
31	التطور الشهري لهامش سعر الفائدة خلال عام ٢٠١٥	119
32	التطور الشهري لأسعار فائدة الاقراض بين البنوك (الجودبير) خلال عام ٢٠١٥	123
33	تطور عدد عمليات الإقراض والاقتراض في سوق ما بين البنوك لليلة واحدة خلال عام ٢٠١٥	125
34	تطور مجموع المبالغ المقرضة في سوق ما بين البنوك لليلة واحدة خلال عام ٢٠١٥	125
35	أسعار فائدة الاقراض المرجح فيما بين البنوك (المعلنة والفعلية) ليلة واحدة خلال عام ٢٠١٥	126

كلمة رئيس مجلس الإدارة

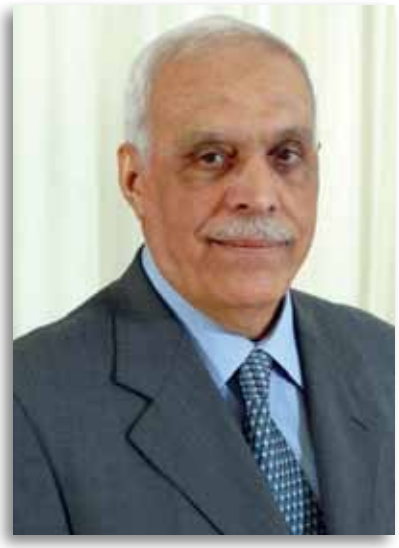

حضرات السادة أعضاء جمعية البنوك المحترمين،،،

يسعدني أن أقدم لكم التقرير السنوي السابع والثلاثون عن نشاطات الجمعية وإنجازاتها خلال عام ٢٠١٥، وبياناتها المالية المدققة للسنة المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١، بالإضافة إلى تقرير مدققي الحسابات الموجه لجمعيتكم الموقرة حول نتائج فحصهم لتلك البيانات.

السادة أعضاء الجمعية المحترمين ،،،

تشير البيانات المتوفرة إلى تباطؤ معدل نمو الاقتصاد الأردني في عام ٢٠١٥ ليصل إلى ٢,٤٪، والذي يعتبر أقل من معدل النمو للعام السابق. وقد سجلت مؤشرات الاقتصاد الوطني أداءً متفاوتاً خلال عام ٢٠١٥، حيث سجلت معدلات التضخم نمواً سالباً بينما ارتفعت معدلات البطالة عن مستوياتها في العام السابق، وانخفضت الإيرادات المحلية بنسبة أكبر من الانخفاض في الإنفاق العام، مما وسع من عجز الموازنة، وزاد من حجم المديونية العامة. وفيما تراجعت مستويات الصادرات والواردات وانخفض عجز الميزان التجاري، فقد ارتفعت حوالات العاملين وحافظت الاحتياطيات الاجنبية على مستويات قريبة من مستوياتها للعام السابق.

أما القطاع المصرفي في الأردني فقد ظل محافظاً على متانته واستقراره، واستطاع أن يسجل تطوراتٍ ملموسة خلال العام ٢٠١٥. حيث ارتفع رصيد موجودات البنوك المرخصة بنسبة بلغت ٥٪ ليصل إلى ٤٧,١ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١٥، وحقق رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة ارتفاعاً كبيراً بنسبة ٩,٥٪ ليصل إلى ٢١,١ مليار دينار، كما ارتفع رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة بنسبة ٧,٧٪ ليصل إلى ٣٢,٦ مليار دينار.

وعلى صعيد مؤشرات المتانة المالية للبنوك العاملة في الأردن، فقد بلغت نسبة كفاية رأس المال ١٩,١٪ والتي تعتبر أعلى بكثير من الحد الأدنى المطلوب وفقاً لتعليمات البنك المركزي ومعايير بازل (٢). كما تراجعت نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون لتصل إلى ٤,٩٪ في عام ٢٠١٥ مقارنةً مع ٥,٦٪ في عام ٢٠١٤. وبالنسبة لسيولة البنوك العاملة في الأردن فقد ارتفعت نسبتها وبهامش كبير عن متطلبات البنك المركزي لتصل إلى ١٤٩٪ في نهاية عام ٢٠١٥.

السادة أعضاء الجمعية المحترمين ،،،

أخيراً اسمحوا لي أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع أعضاء الجمعية على جهودهم التي بذلوها طوال العام لتحقيق أهداف الجمعية، كما يسرني أن أعرب عن شكري وتقديري لمحافظ البنك المركزي الأردني وجميع أجهزة وموظفي البنوك الأعضاء على تعاونهم المستمر مع الجمعية لما فيه مصلحة القطاع المصرفي والاقتصاد الوطني ككل في ظل صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين حفظه الله ورعاه.

موسى شحادة

رئيس مجلس الإدارة

كلمة المدير العام

قامت الجمعية خلال عام ٢٠١٥ بمناقشة ومتابعة مختلف القضايا التي عرضت عليها وخاصة تلك التي عرضتها البنوك الأعضاء، وتمت مناقشة هذه القضايا بعمق من قبل اللجان الفنية المختصة في الجمعية ورفع ملاحظات البنوك حولها للجهات المعنية. وقد كانت استجابة تلك الجهات على درجة عالية من الجدية، حيث تم اخذ العديد من الملاحظات والمقترحات التي تقدمت بها الجمعية باسم البنوك حول مختلف القضايا.

وفي مجال التدريب، عقدت الجمعية عدة لقاءات وندوات وورش عمل ودورات تدريبية ومحاضرات خلال عام ٢٠١٥ حول موضوعات وقضايا تهم الجهاز المصرفي. حيث تم عقد ٥ ورش عمل، و ٩ برامج تدريبية، بالإضافة لتنظيم الملتقى الرابع للمسؤولية المجتمعية للبنوك، وتنظيم حلقة نقاشية حول إيجاد نوافذ تمويلية لمشروعات الطاقة المتجددة وكفاءتها.

وفي مجال الدراسات، أصدرت الجمعية خلال عام ٢٠١٥ مجموعة من المنشورات والتقارير والدراسات ذات العلاقة بالجهاز المصرفي الأردني. حيث قامت الجمعية بإصدار التقرير السنوي الخامس والثلاثون لعام ٢٠١٤ باللغتين العربية والانجليزية، كما أصدرت الجمعية دليل الخدمات والمنتجات والحلول المقدمة من البنوك الإسلامية العاملة في الأردن، بالإضافة لإصدار كراسة الاندماج المصرفي: المفهوم والأنواع والدوافع والآثار وتجربة اندماج بنك الاستثمار العربي الأردني مع بنك HSBC، وكراسة الأداء المقارن للبنوك العاملة في الأردن خلال عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤.

ولا يسعني إلا أن أتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والذين لم يألوا جهداً في دعم الجمعية بأفكارهم وخبراتهم المتميزة، وإلى كافة البنوك الأعضاء لتعاونهم المثمر مع الجمعية، كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير لكافة العاملين بالجمعية على جهودهم المبذولة لتطوير أعمال الجمعية.

الدكتور عدلي قندح

المدير العام

الفصـــل الأول

آفاق الاقتصاد العالمي والإقليمي وخلاصة التطورات العالمية

يستعرض هذا الفصل البيئة الاقتصادية العالمية واتجاهاتها المتوقعة، وآفاق الاقتصاد الإقليمي ضمن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وذلك من خلال مناقشة التطورات الاقتصادية للدول المصدرة والمستوردة للنفط.

١. آفاق الاقتصاد العالمي

تباطأ معدل نمو الاقتصاد العالمي في عام ٢٠١٥ ليصل إلى ٣,١٪ مقارنةً مع معدل نمو بلغ ٣,٤٪ في عام ٢٠١٤. ومن المتوقع أن يشهد معدل النمو العالمي تحسناً طفيفاً في عام ٢٠١٦ ليصل إلى ٣,٢٪، كما يتوقع أن يتحسن أكثر في عام ٢٠١٧ ليصل إلى ٣,٥٪.

وعلى الرغم من تحسن معدلات النمو خلال عام ٢٠١٥ في الاقتصاديات المتقدمة مثل منطقة اليورو واليابان، فقد جاء التباطؤ في معدل نمو الاقتصاد العالمي نتيجة لتراجع معدلات النمو في الدول المتقدمة الاخرى والتي انخفض فيها معدل النمو الاقتصادي إلى ١,٩٪ في عام ٢٠١٥ مقارنةً مع ٢,٨٪ في عام ٢٠١٤ و ٢,٣٪ في عام ٢٠١٣، بالإضافة لتراجع معدلات النمو في الاقتصاديات الصاعدة والنامية لتصل إلى ٤,٠٪ مقارنةً مع ٤,٦٪ في عام ٢٠١٤ و٤,٩٪ في عام ٢٠١٣.

جدول رقم (١)

معدلات النمو الاقتصادي في العالم

	فعلي								متوقع	
	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
العالم	3.0	-0.1	5.4	4.2	3.5	3.3	3.4	3.1	3.2	3.5
الاقتصاديات المتقدمة	0.2	-3.4	3.1	1.7	1.2	1.2	1.8	1.9	1.9	2.0
الولايات المتحدة الأمريكية	-0.3	-2.8	2.5	1.6	2.2	1.5	2.4	2.4	2.4	2.5
منطقة اليورو	0.5	-4.5	2.1	1.6	-0.9	-0.3	0.9	1.6	1.5	1.6
اليابان	-1.0	-5.5	4.7	-0.5	1.7	1.4	0.0	0.5	0.5	-0.1
الدول المتقدمة الأخرى	1.1	-2.0	4.5	3.0	1.9	2.3	2.8	1.9	2.0	2.3
الاقتصاديات الصاعدة والنامية	5.8	3.0	7.4	6.3	5.3	4.9	4.6	4.0	4.1	4.6
الأقاليم والمجموعات الدولية										
أوروبا الصاعدة والنامية	3.1	-3.0	4.7	5.4	1.2	2.8	2.8	3.5	3.5	3.3
كومنولث الدول المستقلة	5.3	6.4-	4.6	4.8	3.5	2.1	1.1	2.8-	1.1-	1.3
آسيا الصاعدة والنامية	7.2	7.5	9.6	7.8	6.9	6.9	6.8	6.6	6.4	6.3
أمريكا اللاتينية و الكاريبي	3.9	-1.2	6.1	4.9	3.2	3.0	1.3	-0.1	-0.5	1.5
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان	4.8	1.5	4.9	4.5	5.0	2.3	2.8	2.5	3.1	3.5
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	4.8	1.5	5.2	4.6	5.1	2.1	2.6	2.3	2.9	3.3

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي WEO، صندوق النقد الدولي، نيسان، ٢٠١٦.

شكل رقم (١)

معدلات النمو في الناتج المحلي الحقيقي

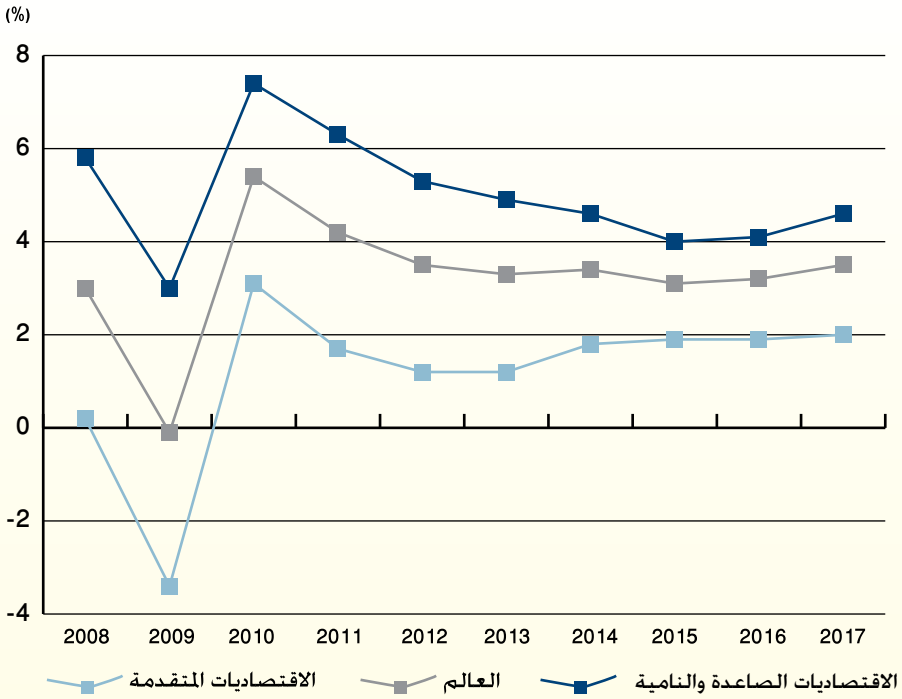

شكل رقم (٢)

معدلات النمو الحقيقية حسب المجموعات والاقاليم الدولية

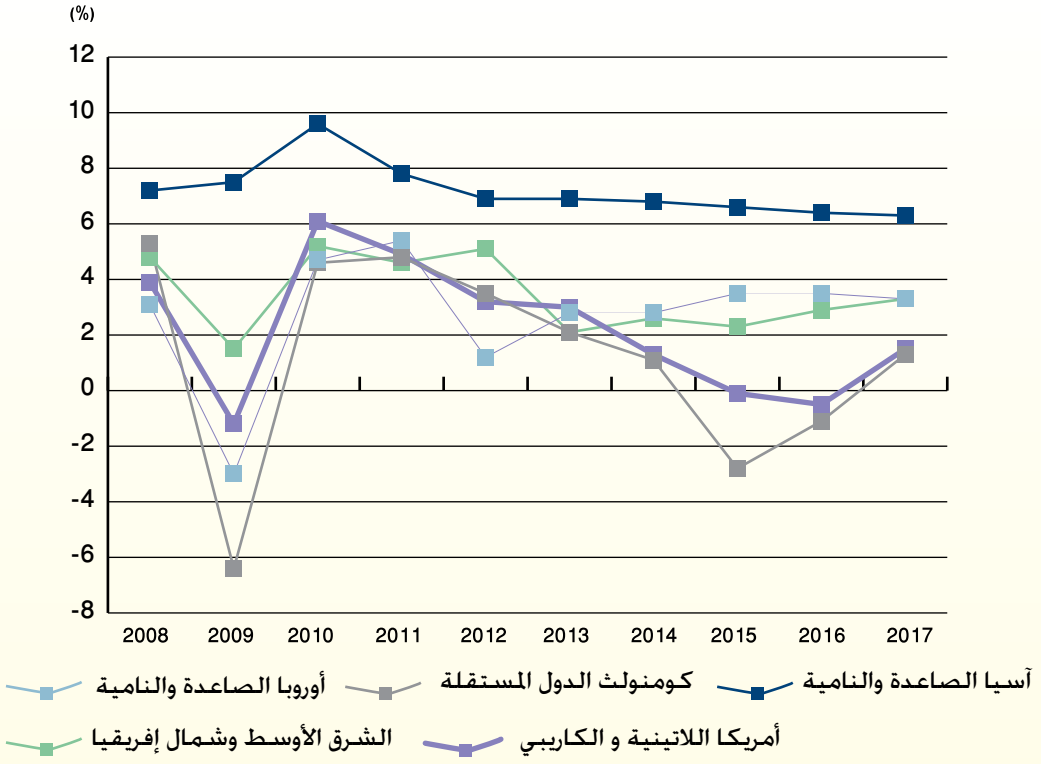

٢. آفاق الاقتصاد الإقليمي

لا يزال انخفاض أسعار النفط واحتدام الصراعات يشكلان عبئاً على النشاط الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وخاصة في ظل حالة الاضطراب المستمر في سوق النفط العالمية. حيث انخفض معدل النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ليصل إلى ٢,٣٪ في عام ٢٠١٥، مقارنةً مع نمو بلغ ٢,٦٪ في عام ٢٠١٤. ومع هذا فتشير التوقعات إلى تحسن آفاق النمو للمنطقة بحيث يمكن أن يصل النمو الاقتصادي إلى ٢,٩٪ في عام ٢٠١٦، وإلى ٣,٣٪ في عام ٢٠١٧.

البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الاوسط شمال إفريقيا

تمتعت البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على مدار العقد الماضي بفوائض خارجية ومالية كبيرة وتوسع اقتصادي سريع على خلفية ارتفاع أسعار النفط. غير أنه مع هبوط أسعار النفط منذ منتصف عام ٢٠١٤ تحولت الفوائض إلى عجز وتباطأ النمو، مما أثار المخاوف من مخاطر البطالة والمخاطر المالية. وقد بدأت العديد من البلدان المصدرة للنفط في المنطقة بضبط أوضاع المالية العامة من خلال إدخال إصلاحات كبيرة في أسعار الطاقة استجابة لانخفاض أسعار النفط، بما في ذلك رفع أسعار الوقود والمياه والكهرباء، كما انخفض الانفاق العام بشكلٍ ملحوظ في العديد من الدول.

وعلى الرغم من التوقع بتزايد معدلات النمو الاقتصادي للدول المصدرة للنفط خلال عام ٢٠١٦. إلا أن التوقعات في المدى المتوسط تشير إلى ضعف الإيرادات النفطية في السنوات القادمة كنتيجة لانخفاض أسعار النفط، مما سيقلل بشكل كبير من قدرة الحكومات على الأنفاق. كما تشير التوقعات إلى أن آفاق النمو للدول المصدرة للنفط من المتوقع قد يتباطأ بدرجة أكثر حدة على المدى المتوسط بسب تشديد سياسة المالية العامة، وضعف ثقة القطاع الخاص، وانخفاض السيولة في النظام المصرفي.

البلدان المستوردة للنفط في منطقة الشرق الاوسط شمال إفريقيا

لا تزال الدول المستوردة للنفط في منطقة الشرق الاوسط شمال إفريقيا تعمل جاهدة منذ بداية التحولات السياسية في عام ٢٠١١ لتلبية المطالب الشعبية برفع مستوى المعيشة وزيادة فرص العمل وتحسين مزاولة الاعمال. وعلى الرغم من أن الإصلاحات الاصلاحات الاخيرة ساعدت في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي، فلا يزال معدل البطالة مرتفعاً وخاصة بين الشباب.

وقد شهد النشاط الاقتصادي للدول المستوردة للنفط انتعاشاً خلال عام ٢٠١٥ كنتيجة لمجموعة من العوامل وأهمها انخفاض أسعار النفط، وتراجع معدلات التضخم، وتراجع الاعباء المالية نتيجة عمليات الضبط المالي، وتحسن مناخ الأعمال، مما ساعد على التصدي للتأثير السلبي لتصاعد المخاطر الامنية وتداعيات الصراعات الإقليمية.

وتواجه الآفاق الاقتصادية للدول المستوردة للنفط مخاطر حدوث تطورات سلبية كبيرة، حيث قد يؤدي تدهور الأوضاع الأمنية أو التوترات الاجتماعية، أو الإرهاق من الإصلاح، أو زيادة التداعيات من الصراعات الإقليمية إلى ابتعاد عملية تنفيذ السياسات عن مسارها وإضعاف النشاط الاقتصادي.

الفصـل الثاني

التطورات الاقتصادية الأردنية خلال عام ٢٠١٥

سجلت مؤشرات الاقتصاد الوطني أداءً متفاوتاً خلال عام ٢٠١٥، حيث جاءت معدلات النمو الاقتصادي متواضعة نسبياً وأقل من مستوياتها في العام السابق وهو ما عكس حالة التباطؤ التي مر بها الاقتصاد الأردني، وفي حين ارتفع معدل البطالة، فقد سجل معدل التضخم نمواً سالباً وهو ما يشير لتراجع مستويات الأسعار في المملكة. وفيما يتعلق بالمالية العامة فقد انخفضت الإيرادات المحلية والمساعدات الخارجية للمملكة خلال عام ٢٠١٥ بنسبة أكبر من الانخفاض في الانفاق الحكومي، مما ساهم في توسع عجز الموازنة وفي زيادة الدين العام الكلي. وفيما يتعلق بمؤشرات القطاع الخارجي، فقد شهدت مستويات الصادرات والمستوردات انخفاضاً ملحوظاً مما خفض من عجز الميزان التجاري، وفيما انخفض حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة، فقد ارتفعت حوالات العاملين بنسبة طفيفة. وبالنسبة للمؤشرات النقدية والمصرفية فقد أظهر رصيد احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية ارتفاعاً طفيفاً، وحققت أرصدة الموجودات والتسهيلات والودائع للبنوك المرخصة نمواً ملحوظاً في عام ٢٠١٥. وفيما يلي نستعرض أهم المؤشرات الاقتصادية والمالية والنقدية والمصرفية في الأردن خلال عام ٢٠١٥.

١. الإنتاج والأسعار والشركات

- الناتج المحلي الإجمالي: بلغ الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة ١١,٤١ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١٥ بالمقارنة مع ١١,١٥ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١٤، وبهذا فقد بلغ معدل النمو في عام ٢٠١٥ حوالي ٢,٤٪ والذي يعتبر أقل من معدل النمو المحقق في عام ٢٠١٤ والبالغ ٣,١٪، مما يشير إلى حالة التباطؤ الاقتصادي في الأردن.

وعلى الصعيد القطاعي، فقد حققت جميع القطاعات الاقتصادية في المملكة نمواً خلال عام ٢٠١٥، باستثناء قطاع التشييد والذي تراجع بنسبة ١,٣٪. وكانت أعلى نسبة نمو لقطاع التعدين والمحاجر والذي حقق نمواً بنسبة ١١,٠٪، يليه قطاع الكهرباء والمياه والذي نما بنسبة ١٠,٩٪، أما باقي القطاعات الاقتصادية في المملكة فقد سجلت معدلات نمو موجبة وفي حدود لا تتجاوز ٦٪.

وقد حافظ قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال وقطاع الصناعات التحويلية وقطاع النقل والاتصالات على مرتبتهما باعتبارهما أكثر القطاعات مساهمةً في الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت مساهمتهما على التوالي ٢٠,٢٪ و ١٦,٥٪ و١٤,٥٪ في عام ٢٠١٥، وهو ما يشكل ٥١,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

- الرقم القياسي لأسعار المستهلك: انخفض الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال عام ٢٠١٥ ليصل إلى ١١٦,٤ نقطة مقارنةً مع ١١٧,٤ نقطة في عام ٢٠١٤. وبذلك فقد سجل معدل التضخم نمواً سالباً بنسبة -٠,٩٪ في نهاية عام ٢٠١٥، مقارنةً مع معدل تضخم موجب بلغ ٢,٩٪ في عام ٢٠١٤.
- الرقم القياسي لأسعار المنتجين الصناعيين: انخفض الرقم القياسي العام لأسعار المنتجين الصناعيين بنسبة ٨,٢٪ في عام ٢٠١٥ مقارنةً مع ارتفاع نسبته ٠,٤٪ في عام ٢٠١٤.
- البطالة: ارتفع معدل البطالة خلال عام ٢٠١٥ ليصل إلى ١٣,٠٪ مقارنةً مع ١١,٩٪ في عام ٢٠١٤ و ١٢,٦٪ في عام ٢٠١٣.

٢. المالية العامة

- الإيرادات المحلية: انخفضت الإيرادات المحلية خلال عام ٢٠١٥ بنسبة ٢٪ لتبلغ ٥,٩١ مليار دينار مقارنةً مع ٦,٠٣ مليار دينار في عام ٢٠١٤. كما انخفضت المساعدات الخارجية للمملكة بشكلٍ واضح خلال عام ٢٠١٥ وبنسبة بلغت ٢٨,٣٪، حيث تراجعت قيمتها من ١٢٣٦,٥ مليون دينار في عام ٢٠١٤ إلى ٨٨٦,٣ مليون دينار في عام ٢٠١٥. وتبعاً لما سبق، فقد انخفض إجمالي الإيرادات المحلية والمساعدات الخارجية بنسبة ٦,٥٪ في عام ٢٠١٥ ليصل إلى ٦,٨٠ مليار دينار مقارنةً مع ٧,٢٧ مليار دينار في العام السابق.

- الإنفاق الحكومي: انخفض إجمالي الإنفاق الحكومي بنسبة ١,٦٪ في عام ٢٠١٥ ليصل إلى ٧,٧٢ مليار دينار مقارنةً مع ٧,٨٥ مليار دينار في عام ٢٠١٤. وقد جاء انخفاض الإنفاق الحكومي على خلفية انخفاض النفقات الجارية بنسبة ١,٣٪ وانخفاض النفقات الرأسمالية بنسبة ٣,٤٪.

- العجز في الموازنة: نظراً لانخفاض الإيرادات المحلية والمساعدات الخارجية بنسبة ٦,٥٪، وانخفاض الإنفاق الحكومي بنسبة ١,٦٪، فقد توسع العجز بعد المساعدات في موازنة عام ٢٠١٥ بنسبة ٥٨,٨٪ ليصل إلى ٩٢٦,٥ مليون دينار مقارنةً مع عجز مقداره ٥٨٣,٥ مليون دينار في عام ٢٠١٤. وبهذا فقد ارتفعت نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٢,٣٪ في عام ٢٠١٤ إلى ٣,٥٪ في عام ٢٠١٥.

٣. الدين العام

- صافي الدين العام الداخلي: ارتفع صافي الدين الداخلي للحكومة المركزية من ١٢,٥٢ مليار دينار في عام ٢٠١٤ إلى ١٣,٤٦ مليار دينار في عام ٢٠١٥ محققاً بذلك ارتفاع نسبته ٧,٤٪. وتبعاً لذلك فقد ارتفعت نسبة الدين العام الداخلي إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٤٩,٢٪ في عام ٢٠١٤ إلى ٥٠,٥٪ في عام ٢٠١٥.

- الدين العام الخارجي: ارتفع رصيد الدين العام الخارجي من ٨,٠٣ مليار دينار في عام ٢٠١٤ إلى ٩,٣٩ مليار دينار في عام ٢٠١٥، وبنسبة ارتفاع بلغت ١٦,٩٪. وبهذا فقد ارتفعت نسبة الدين العام الخارجي للناتج المحلي الإجمالي من ٣١,٦٪ في عام ٢٠١٤ إلى ٣٥,٣٪ في عام ٢٠١٥.

- الدين العام الكلي: ارتفع الدين العام الكلي في عام ٢٠١٥ بنسبة ١١,٢٪ ليصل إلى ٢٢,٨٥ مليار دينار مقارنةً مع ٢٠,٥٥ مليار دينار في عام ٢٠١٤. وبهذا فقد ارتفعت نسبة الدين الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٨٠,٨٪ في عام ٢٠١٤ لتصل إلى ٨٥,٨٪ في عام ٢٠١٥. ويلاحظ هنا أن نسبة الدين العام الكلي للناتج المحلي تتجاوز الحد الأقصى المحدد في قانون الدين العام وإدارته والبالغ ٦٠٪.

نص قانون الدين العام وإدارته رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠١ والقانون المعدل له الصادر في عام ٢٠٠٨ في المادة رقم (٢١) على أنه لا يجوز ان يزيد صافي الرصيد القائم للدين العام الداخلي في أي وقت من الأوقات على (٤٠٪) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. كذلك نصت المادة (٢٢) على أنه لا يجوز أن يزيد الرصيد القائم للدين العام الخارجي في أي وقت من الأوقات على (٤٠٪) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. أما المادة (٢٣) فنصت على أنه لا يجوز أن يزيد الرصيد القائم للدين العام في أي وقت من الأوقات على (٦٠٪) من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

ومن الضروري الإشارة هنا إلى أن مجلس الوزراء أصدرا قراراً بتأجيل العمل بالقانون المعدل لقانون الدين العام وإدارته رقم (٨) لسنة (٢٠٠٨) حتى إشعار آخر، وذلك وفقاً لنص القرار الوارد العدد (٥٠١٠) من الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ ٢٠١٠/١/١٧.

٤. القطاع الخارجي

- الصادرات الوطنية: انخفضت الصادرات الوطنية في عام ٢٠١٥ بنسبة ٧,١٪ لتصل إلى ٤,٧٩ مليار دينار مقارنةً مع ٥,١٦ مليار دينار في عام ٢٠١٤.
- المعاد تصديره: تراجعت قيمة المعاد تصديره خلال العام ٢٠١٥ بنسبة ٣,٤٪ لتصل إلى ٧٦٣ مليون دينار مقارنةً مع ٧٩٠ مليون دينار في عام ٢٠١٤.
- الصادرات الكلية: انخفض حجم الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية + المعاد تصديره) خلال عام ٢٠١٥ بنسبة بلغت ٦,٦٪ لتبلغ ٥,٥٦ مليار دينار، مقارنةً مع ٥,٩٣ مليار دينار في عام ٢٠١٤.
- المستوردات: انخفضت المستوردات خلال عام ٢٠١٥ بنسبة ١١,٣٪ لتصل إلى ١٤,٤٤ مليار دينار مقارنةً مع ١٦,٢٨ مليار دينار في عام ٢٠١٤.
- عجز الميزان التجاري: انخفض عجز الميزان التجاري بنسبة ١٤٪ ليصل إلى ٨,٨٨ مليار دينار في عام ٢٠١٥ مقارنةً مع عجز مقداره ١٠,٣٣ مليار دينار في عام ٢٠١٤.
- حوالات العاملين: ارتفعت حوالات العاملين خلال عام ٢٠١٥ بنسبة ١,٥٪ لتصل إلى ٢,٤٢ مليار دينار تقريباً بالمقارنة مع ٢,٣٩ مليار دينار في عام ٢٠١٤.
- الاستثمار المباشر: انخفض حجم الاستثمار المباشر في الأردن في عام ٢٠١٥ بنسبة كبيرة بلغت ٣١,٢٪ ليصل إلى ٩٨١,٢ مليون دينار بالمقارنة مع ١٤٢٦,٧ مليون دينار في عام ٢٠١٤.

٥. القطاع النقدي والمصرفي

- السيولة المحلية: ارتفعت السيولة المحلية (ع٢) خلال عام ٢٠١٥ بمقدار ٢٣٦٥ مليون دينار لتصل إلى ٣١,٦ مليار دينار، محققةً بذلك ارتفاعاً بنسبة ٨,١٪ عن مستواها في نهاية عام ٢٠١٤.
- رصيد الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي: حققت احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية في عام ٢٠١٥ ارتفاعاً طفيفاً بنسبة ٠,٥٪، حيث ارتفعت الاحتياطيات من ١٤,٠٨ مليار دولار في نهاية عام ٢٠١٤ إلى ١٤,١٥ مليار دولار في نهاية عام ٢٠١٥. وهذا المستوى من الاحتياطيات يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو (٧,٨) شهر تقريباً.
- موجودات البنوك المرخصة: سجل رصيد موجودات البنوك المرخصة في نهاية عام ٢٠١٥ ارتفاعاً بنسبة ٥٪ ليصل إلى ٤٧,١٣٣ مليار دينار، مقارنةً مع ٤٤,٨٦٨ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١٤.
- التسهيلات الائتمانية: ارتفعت التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في نهاية عام ٢٠١٥ بمقدار ١٨٢٩ مليون دينار أو ما نسبته ٩,٥٪، لتصل إلى ٢١,١٠٣ مليار دينار، مقارنة مع ١٩,٢٧٤ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١٤.
- الودائع: ارتفع رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية عام ٢٠١٥ بنسبة ٧,٧٪ ليصل إلى ٣٢,٥٩٨ مليار دينار، مقارنةً مع ٣٠,٢٦١ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١٤.

- الرقم القياسي لأسعار الأسهم مرجحاً بالقيمة السوقية للأسهم الحرة: انخفض الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم مرجحاً بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية عام ٢٠١٥ بحوالي ٢٩,٢ نقطة ليصل إلى ٢١٣٦ نقطة، وبانخفاض نسبته ١,٣٪ عن مستواه في نهاية عام ٢٠١٤.

الأسهم الحرة هي الأسهم المتاحة للتداول من قبل المستثمرين، وتمثل عدد الأسهم الكلي المدرج في البورصة مطروحاً منه الأسهم المملوكة من قبل كل من أعضاء مجلس الإدارة وأقرباؤهم والشركات الأم أو التابعة أو الحليفة والمساهمين الذين يملكون ٥٪ أو أكثر من رأسمال الشركة والحومة والمؤسسات العامة والشركة المالكة للأسهم نفسها.

الفصـــل الثالث

تطور الجهاز المصرفي
خلال عام ٢٠١٥

تابعت مؤشرات النقود والبنوك في الأردن تطورها خلال عام ٢٠١٥ وفي شتى المجالات. وقد جاءت هذه التطورات لتعكس قوة ومتانة القطاع المصرفي الأردني وقدرته على تحقيق نمو مستمر عبر السنوات بشكلٍ يعكس استقراره. وفي هذا الفصل سنتناول أهم مؤشرات النقود والبنوك وتطوراتها خلال عام ٢٠١٥ بما في ذلك تطورات السياسة النقدية والتطورات التي شهدتها بنود الاحتياطيات الأجنبية والموجودات والتسهيلات والودائع لدى البنوك العاملة في الأردن.

١. تطورات السياسة النقدية خلال عام ٢٠١٥

أ) قرارات البنك المركزي المرتبطة بأسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية خلال عام ٢٠١٥

قام البنك المركزي الأردني خلال عام ٢٠١٥ بتطوير الإطار التشغيلي للسياسة النقدية، بالإضافة لتعديل أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية الرئيسية بواقع مرتين الأولى في شهر شباط والثانية في شهر تموز من عام ٢٠١٥. وفيما يلي نستعرض تفاصيل هذه القرارات.

- البنك المركزي يطور الإطار التشغيلي للسياسة النقدية

بهدف تعزيز قدرة البنوك على إدارة سيولتها بفعالية وكفاءة وبما يكفل تلبية احتياجاتها التشغيلية وتوفير الاحتياجات التمويلية المتنامية لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، قرر البنك المركزي بتاريخ ٢٠١٥/٢/٢ تطوير الإطار التشغيلي للسياسة النقدية وبما يعطي للبنك المركزي المرونة الكافية في إدارة الأدوات النقدية، ويتمثل هذا التطوير في إصدار شهادات إيداع بآجال مختلفة واستمرار قبول إيداع البنوك للأموال لدى البنك المركزي وبالشروط التي يحددها لهذه الغاية، إضافة لاعتماد سعر فائدة رئيسي للبنك المركزي ليصبح السعر المرجعي في الجهاز المصرفي، وفي ضوء ذلك تقرر ما يلي:

- اعتماد سعر فائدة رئيسي لغايات إدارة السياسة النقدية يسمى «سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي CBJ Main Rate والذي تم تحديده ليبلغ ٢,٧٥٪ ضمن هذا التعديل (ويُعَبر عنه حالياً بسعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لأجل أسبوع). ويهدف هذا الإجراء إلى إعطاء إشارات واضحة حول موقف السياسة النقدية وتوجهاتها إزاء التطورات النقدية والاقتصادية محلياً وخارجياً.
- تطوير أدوات إدارة السيولة وبما يمكن البنوك من إدارة سيولتها بكفاءة وفعالية من خلال قيام البنك المركزي بإصدار شهادات إيداع بالدينار لأجال وأحجام محددة وبالوقت الذي يراه مناسباً، بهدف استقطاب جزء من السيولة لدى البنوك بمزادات سعرية ضمن مدى تسعيري يحدده البنك المركزي في الشروط المعلنة لهذه الأداة.
- سيستمر البنك المركزي بقبول السيولة التي ترغب البنوك في إيداعها - بعد الاكتتاب في شهادات الإيداع - في نافذة الإيداع بالدينار لليلة واحدة وبمبادرة منها وعلى أساس سعر الفائدة الذي يحدده البنك المركزي. كما سيستمر البنك المركزي بضخ السيولة للبنوك وبمبادرة منه من خلال مزادات اتفاقيات إعادة الشراء لأجل أسبوع أو أكثر وبسعر فائدة يتحدد استناداً لسعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي، ويبقى البنك المركزي مستعداً لعقد اتفاقيات إعادة شراء لأجل ليلة واحدة مع البنوك وبمبادرة منها.

- البنك المركزي يعدل أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية

قرر البنك المركزي تعديل هيكل أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية اعتباراً من يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٥/٢/٣ ليصبح على النحو الآتي:

- تخفيض سعر فائدة إعادة الخصم من ٤,٢٥٪ إلى ٤,٠٠٪.

- تخفيض سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لأجل ليلة واحدة من ٤,٠٠٪ إلى ٣,٧٥٪.
- تخفيض سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لأجل أسبوع أو أكثر من ٣,٠٠٪ إلى ٢,٧٥٪.
- تحديد مدى فائدة سعري لشهادات الإيداع بمدى (٢,٥٠٪ - ٢,٧٥٪).
- تخفيض سعر فائدة نافدة الإيداع لليلة واحدة من ٢,٧٥٪ إلى ١,٧٥٪.

- تخفيض أسعار الفائدة الرئيسة على أدوات السياسة النقدية

قرر البنك المركزي الاردني تخفيض أسعار الفائدة على ادوات السياسة النقدية بمقدار ٢٥ نقطة أساس اعتباراً من يوم الخميس الموافق ٢٠١٥/٧/٩ ليصبح هيكل اسعار الفائدة على النحو التالي:

- تخفيض سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي من ٢,٧٥٪ الى ٢,٥٠٪.
- تخفيض سعر الفائدة على اتفاقيات إعادة الخصم من ٤,٠٠٪ إلى ٣,٧٥٪.
- تخفيض سعر الفائدة على اتفاقيات اعادة الشراء لليلة واحدة من ٣,٧٥٪ الى ٣,٥٠٪.
- تخفيض سعر الفائدة على نافذة الإيداع من ١,٧٥٪ إلى ١,٥٠٪.
- تخفيض المدى السعري لشهادات الايداع من مدى (٢,٥٠٪ - ٢,٧٥٪) ليصبح (٢,٢٥٪ - ٢,٥٠٪).

ب) أهم التعليمات والتعاميم الصادرة عن البنك المركزي الأردني خلال عام ٢٠١٥

قام البنك المركزي خلال عام ٢٠١٥ بإصدار تعليمات الحاكمية المؤسسية للبنوك الإسلامية رقم (٢٠١٥/٦١) تاريخ ٢٠١٥/٥/١٢. كما قام البنك المركزي بإصدار مجموعة من التعاميم للبنوك المرخصة منها ما يلي:

- تعميم بخصوص منهجية البنك المركزي في تحديد التعامل مع البنوك المهمة محلياً D-SIBs رقم (٦٧١٤/٢/٢٣) تاريخ ٢٠١٥/٦/١.
- تعميم بخصوص العقارات المستملكة لقاء ديون رقم (٨٤٤٦/١/١٠) تاريخ ٢٠١٥/٧/١٢.
- تعميم بخصوص القرض الإضافي للبنك الدولي للإنشاء والتعمير لدعم الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة رقم (١١٩٨٦/٢/٢٣) تاريخ ٢٠١٥/٩/٣٠.
- تعميم بخصوص منح تسهيلات ائتمانية اعتماداً على بيانات مالية غير مصدقة رقم (١٤٢٣٣/١/١٠) تاريخ ٢٠١٥/١١/١٨.
- تعميم بخصوص تصنيف التسهيلات وإعداد مخصص التدني رقم (١٥١٧١/١/١٠) تاريخ ٢٠١٥/١٢/٨.
- تعميم بخصوص الحسابات الجامدة رقم (١٥٩٩٦/٤/٢/١٠) تاريخ ٢٠١٥/١٢/٢٧.

٢. الاحتياطيات الأجنبية

ارتفع رصيد احتياطيات البنك المركزي من العملات الأجنبية ليصل إلى ١٤,١٥ مليار دولار في نهاية عام ٢٠١٥، مرتفعاً بمقدار ٧٤,٦ مليون دولار عن المستوى المسجل في نهاية عام ٢٠١٤ أو ما يعادل نسبة ارتفاع ٠,٥٣٪. وهذا المستوى من الاحتياطيات يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو (٧,٨) شهر تقريباً.

يعرّف البنك المركزي الأردني احتياطي البنك المركزي من العملات الأجنبية على أنها النقد و الأرصدة والودائع الجاهزة بالعملات الأجنبية القابلة للتحويل وسندات و أذونات بعملات أجنبية، ونقد وأرصدة وودائع بعملات أجنبية غير قابلة للتحويل مطروحاً منه ودائع كل من البنوك المرخصة وغير المقيمين بالعملات الأجنبية لدى البنك المركزي. أما تغطية الاحتياطي الرسمي من العملات الأجنبية للبنك المركزي لمستوردات المملكة فتمثل احتياطي البنك المركزي الجاهز للاستخدام مقسوماً على قيمة المتوسط الشهري للمستوردات من السلع والخدمات مطروحاً منها قيمة المتوسط الشهري للمعاد تصديره.

(المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الإحصائية الشهرية)

شكل رقم (٣)

احتياطيات البنك المركزي من العملات الاجنبية وتغطيتها للمستوردات بالاشهر

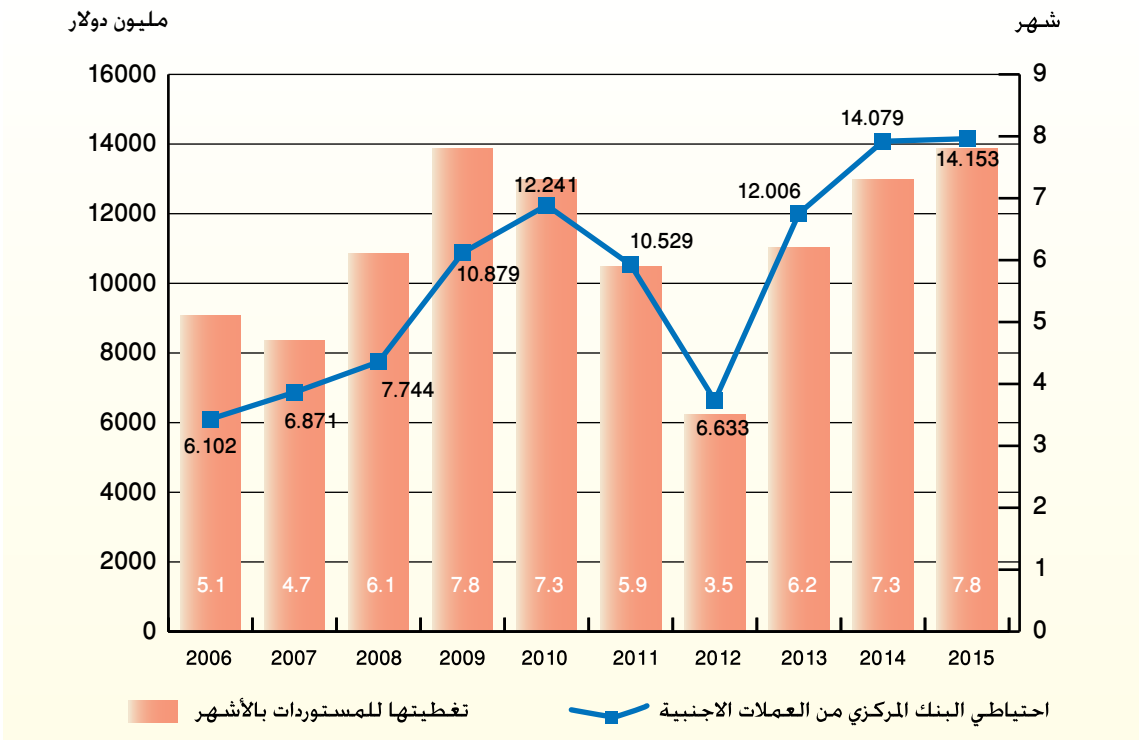

٣. موجودات / مطلوبات البنوك العاملة في الأردن

سجل رصيد موجودات / مطلوبات البنوك العاملة في الأردن مع نهاية عام ٢٠١٥ ارتفاعاً نسبته ٥٪ ليصل إلى ٤٧,١٣ مليار دينار، مقارنةً مع ٤٤,٨٧ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١٤.

أ. الموجودات الأجنبية

انخفض بند صافي الموجودات الأجنبية للبنوك المرخصة في نهاية عام ٢٠١٥ بمقدار ٤٦,٦ مليون دينار (١٪) عن مستواه في نهاية عام ٢٠١٤، ليسجل بذلك رصيد الموجودات الأجنبية ٤,٦٨ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١٥ مقارنةً مع ٤,٧٣ مليار دينار عام ٢٠١٤.

وقد جاء الانخفاض المسجل في الموجودات الأجنبية خلال عام ٢٠١٥ كمحصلة للانخفاض في جميع بنود الموجودات الأجنبية باستثناء محفظة الاوراق المالية (غير المقيم) والتي ارتفعت بقيمة ٥٠,٧ مليون دينار (٧,٩)، حيث انخفض بند النقد في الصندوق بالعملات الأجنبية بمقدار ٢٦,٣ مليون دينار (١٢,٥٪) ليصل إلى ١٨٤,٢ مليون دينار، وانخفضت الأرصدة لدى بنوك في الخارج بمقدار ٣١,١ مليون دينار (٠,٩٪) لتصل إلى ٣٢٥٨,٥ مليون دينار، وانخفضت التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص (غير المقيم) بنسبة ١٪ لتصل إلى ٤٧٧,١ مليون دينار، إضافة لانخفاض بند الموجودات الأجنبية الأخرى بمقدار ٣٥,١ مليون دينار (٣٢,٧٪) ليصل إلى ٧٢,١ مليون دينار.

ب. الموجودات المحلية

ارتفع بند الموجودات المحلية للبنوك المرخصة في نهاية عام ٢٠١٥ بمقدار ٢٣١١,٧ مليون دينار (٥,٨٪) عن مستواه في نهاية عام ٢٠١٤، ليصل بذلك رصيد الموجودات المحلية إلى ٤٢,٤٥ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١٥ مقارنةً مع ٤٠,١٤ مليار دينار عام ٢٠١٤.

ويأتي هذا الارتفاع في الموجودات المحلية كمحصلة لارتفاع الديون على القطاع العام بحوالي ٤٩٩ مليون دينار، أو ما نسبته ٤,٥٪ في عام ٢٠١٥ لتصل إلى ١١,٥١ مليار دينار، وارتفاع الديون على القطاع الخاص (المقيم) بحوالي ٨٥١ مليون دينار أو ما نسبته ٤,٨٪ لتصل إلى ١٨,٦٨ مليار دينار. كما ارتفعت احتياطيات البنوك لدى البنك المركزي بحوالي ٥٠٣ مليون دينار أو ما نسبته ٧,٣٪ لتصل إلى ٧,٣٦ مليار دينار، وارتفعت الموجودات الاخرى بحوالي ٥٨٢ مليون دينار أو ما نسبته ١٦,١٪ لتصل إلى ٤,١٩ مليار دينار.

جدول رقم (٢)

الميزانية الموحدة للبنوك المرخصة

مليون دينار	2014	2015	قيمة التغير	نسبة التغير%
الموجودات				
الموجودات الأجنبية	4731.1	4684.5	-46.6	-1.0%
نقد في الصندوق (بالعملات الأجنبية)	210.5	184.2	-26.3	-12.5%
أرصدة لدى بنوك في الخارج	3289.6	3258.5	-31.1	-0.9%
محفظة الأوراق المالية (غير مقيم)	641.9	692.6	50.7	7.9%
التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص (غير مقيم)	481.9	477.1	-4.8	-1.0%
موجودات أجنبية أخرى	107.2	72.1	-35.1	-32.7%
الموجودات المحلية	40137.0	42448.7	2311.7	5.8%
الديون على القطاع العام	11015.4	11514.1	498.7	4.5%
الديون على القطاع الخاص (مقيم)	17830.3	18681.3	851	4.8%
الديون على المؤسسات المالية	91.1	89.4	-1.7	-1.9%
الاحتياطيات	6858.2	7360.9	502.7	7.3%
أرصدة لدى البنك المركزي (بالعملات الأجنبية)	732.8	611.5	-121.3	-16.6%
موجودات أخرى	3609.2	4191.5	582.3	16.1%
إجمالي الموجودات	44868.1	47133.2	2265.1	5.0%
المطلوبات				
ودائع تحت الطلب	7662.0	8451.7	789.7	10.3%
مؤسسات عامة غير مالية	65.2	96.1	30.9	47.4%
البلديات والمجالس القروية	24.2	17.2	-7	-28.9%
المؤسسات المالية	87.1	97.6	10.5	12.1%
مؤسسة الضمان الاجتماعي	66.5	77.0	10.5	15.8%
القطاع الخاص (مقيم)	7419.0	8163.8	744.8	10.0%
ودائع التوفير ولأجل	17766.4	19215.1	1448.7	8.2%
مؤسسات عامة غير مالية	180.8	256.3	75.5	41.8%
البلديات والمجالس القروية	29.1	37.3	8.2	28.2%
المؤسسات المالية	273.3	345.6	72.3	26.5%
مؤسسة الضمان الاجتماعي	725.4	939.9	214.5	29.6%
القطاع الخاص (مقيم)	16557.8	17636.0	1078.2	6.5%
المطلوبات الأجنبية	6738.3	6671.4	-66.9	-1.0%
ودائع الحكومة المركزية	1380.0	1293.2	-86.8	-6.3%
الاقتراض من البنك المركزي	645.6	500.6	-145.0	-22.5%
رأس المال والاحتياطيات والمخصصات	6773.7	7107.8	334.1	4.9%
المطلوبات الأخرى	3902.1	3893.4	-8.7	-0.2%
إجمالي المطلوبات	44868.1	47133.2	2265.1	5.0%

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية

٤. الموجودات والمطلوبات من العملات الأجنبية

ارتفعت موجودات البنوك المرخصة من العملات الأجنبية من ٨,٧٤ مليار دينار عام ٢٠١٤ إلى ٨,٨٩ مليار دينار عام ٢٠١٥، والتي تشكل نسبة ارتفاع مقدارها ١,٧٪ عن رصيد العام السابق. وقد نجم هذا الارتفاع أساساً عن ارتفاع بند التسهيلات الائتمانية بقيمة ٢٥٤ مليون دينار (٢,٠١٠٪).

جدول رقم (٣)

موجودات البنوك المرخصة من العملات الأجنبية

مليون دينار	2014	2015	التغير	نسبة التغير%
النقد في الصندوق	210.5	184.2	-26.3	-12.5%
أرصدة لدى البنك المركزي	732.8	611.5	-121.3	-16.6%
أرصدة لدى البنوك	3662.0	3721.4	59.4	1.6%
محفظة الأوراق المالية	1399.2	1415.6	16.4	1.2%
التسهيلات الائتمانية	2496.5	2750.5	254.0	10.2%
أخرى	243.6	211.6	-32.0	-13.1%
الموجودات من العملات الأجنبية	8744.6	8894.8	150.2	1.7%

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية

أما مطلوبات البنوك المرخصة من العملات الأجنبية فقد انخفضت بحوالي ١٤,٤ مليون دينار لتصل إلى ٨,٧٢ مليار دينار في عام ٢٠١٥ والتي تشكل نسبة انخفاض طفيفة تبلغ ٠,٢٪ عن العام السابق.

جدول رقم (٤)

مطلوبات البنوك المرخصة من العملات الأجنبية

مليون دينار	2014	2015	التغير	نسبة التغير%
ودائع العملاء	6247.9	6584.0	336.1	5.4%
الحكومة المركزية	7.2	30.6	23.4	325.0%
المؤسسات العامة	16.6	18.1	1.5	9.0%
مؤسسات مالية غير مصرفية	40.9	52.6	11.7	28.6%
قطاع خاص	6183.2	6482.7	299.5	4.8%
التأمينات النقدية	383.0	356.5	-26.5	-6.9%
ودائع البنوك	1894.1	1582.1	-312.0	-16.5%
أخرى	210.1	198.1	-12.0	-5.7%
المطلوبات من العملات الأجنبية	8735.1	8720.7	-14.4	-0.2%

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية

٥. رأس المال والاحتياطيات والمخصصات

حقق حساب رأس المال والاحتياطيات والمخصصات للبنوك العاملة في الأردن نمواً بنسبة ٤,٩٪ خلال عام ٢٠١٥، ليصل إلى ٧,١١ مليار دينار مقارنةً مع ٦,٧٧ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١٤.

٦. التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة

ارتفع الرصيد القائم لإجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة من ١٩,٢٧ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١٤ إلى ٢١,١٠ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١٥، وبارتفاع مقداره ١٨٢٩ مليون دينار (٩,٥٪).

ومعظم التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك العاملة في الأردن تتخذ شكل القروض والسلف والتي شكلت حوالي ٦٥,٤٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية، بينما شكلت ذمم البنوك الإسلامية حوالي ٢٢,٢٪ من إجمالي التسهيلات، أما الجاري مدين فقد شكل ١٠,٥٪، فيما بلغت حصة الكمبيالات والإسناد المخصومة ١,٢٪. ويشار في هذا الصدد أن بطاقات الائتمان لم تشكل سوى ٠,٦٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة.

جدول رقم (٥)

توزيع التسهيلات الائتمانية حسب أصنافها (مليون دينار)

نوع التسهيلات	2014	2015	النسبة لإجمالي التسهيلات (%)
جاري مدين	2228.4	2219.2	10.5%
قروض وسلف	12606.6	13802.8	65.4%
كمبيالات وإسناد مخصومة	240.7	256.4	1.2%
ذمم بنوك إسلامية	4067.8	4691.8	22.2%
بطاقات الائتمان	131.0	133.3	0.6%
إجمالي التسهيلات الائتمانية	19274.5	21103.5	100%

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية.

شكل رقم (٤)
توزيع التسهيلات الائتمانية حسب اصنافها في نهاية عام ٢٠١٥

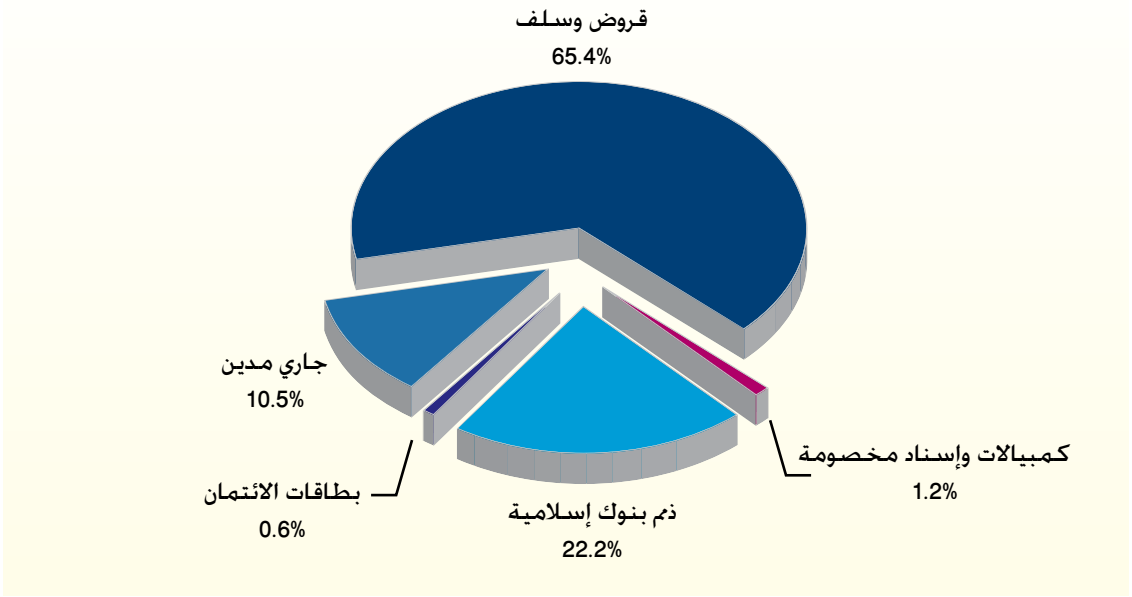

أما عن تطور التسهيلات الائتمانية حسب نوع العملة، فقد شكلت التسهيلات بالدينار الأردني ما نسبته ٨٦,٦٪ من إجمالي التسهيلات في نهاية عام ٢٠١٥ بالمقارنة مع نسبة ٨٦,٧٪ في عام ٢٠١٤. وتبعاً لذلك، فقد بلغت الأهمية النسبية للتسهيلات الائتمانية بالعملات الأجنبية ١٣,٤٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية في عام ٢٠١٥.

جدول رقم (٦)
توزيع التسهيلات الائتمانية حسب نوع العملة

التسهيلات الائتمانية	2014		2015	
	مليون دينار	الأهمية النسبية %	مليون دينار	الأهمية النسبية %
بالدينار الأردني	16706.8	86.7%	18281.7	86.6%
بالعملات الأجنبية	2567.7	13.3%	2821.8	13.4%
المجموع	19274.5	100.0%	21103.5	100.0%

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية

شكل رقم (٥)

توزيع التسهيلات الائتمانية حسب نوع العملة في نهاية عام ٢٠١٥

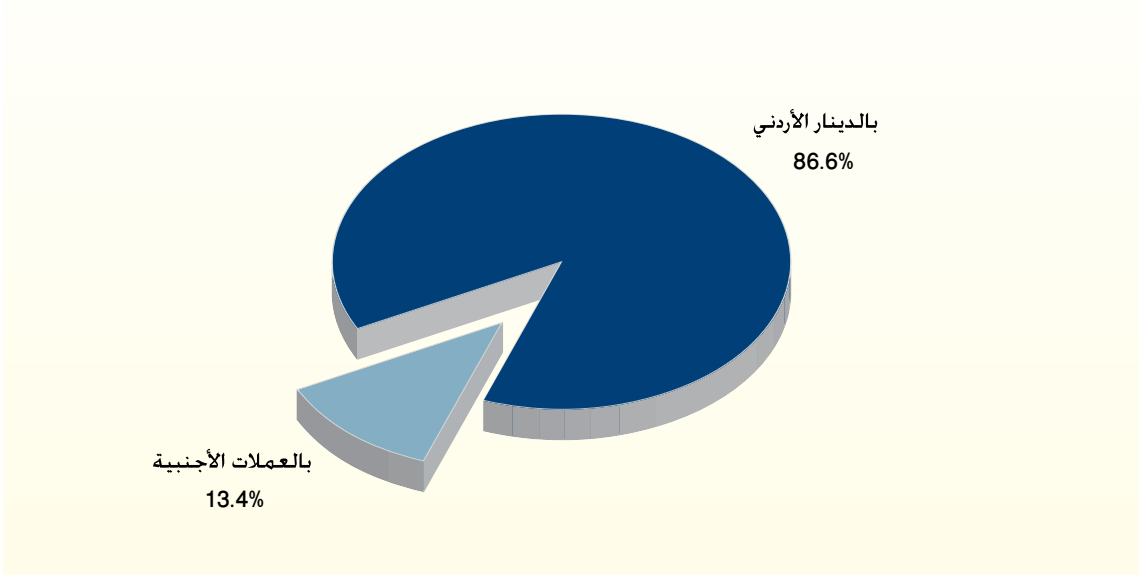

وبالنسبة لتوزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للنشاط الاقتصادي في نهاية عام ٢٠١٥، فقد استحوذت قطاعات الإنشاءات والتجارة العامة والخدمات والمرافق العامة على ٥٧٪ من إجمالي التسهيلات الممنوحة من قبل البنوك العاملة في الأردن، وقد حصل قطاع الخدمات والمرافق العامة على الحصة الأكبر من الزيادة في التسهيلات حيث ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة لهذا القطاع بمقدار ١٠٦٢ مليون دينار (٤٨,٩٪).

جدول رقم (٧)

توزيع التسهيلات الائتمانية حسب النشاط الاقتصادي

	2014		2015	
	مليون دينار	الأهمية النسبية	مليون دينار	الأهمية النسبية
الزراعة	243.4	1.3%	217.1	1.0%
التعدين	196.1	1.0%	170.2	0.8%
الصناعة	2531.2	13.1%	2145.8	10.2%
التجارة العامة	3683.8	19.1%	3883.8	18.4%
الإنشاءات	4552.8	23.6%	4904.5	23.2%
خدمات النقل	292.7	1.5%	259.8	1.2%
السياحة والفنادق والمطاعم	571.5	3.0%	593.1	2.8%
خدمات ومرافق عامة	2170.0	11.3%	3232.0	15.3%
الخدمات المالية	539.5	2.8%	515.2	2.4%
أخرى	4493.5	23.3%	5182.0	24.6%
المجموع	19274.5	100.0%	21103.5	100.0%

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية

شكل رقم (٦)

توزيع التسهيلات الائتمانية حسب النشاط الاقتصادي في نهاية عام ٢٠١٥

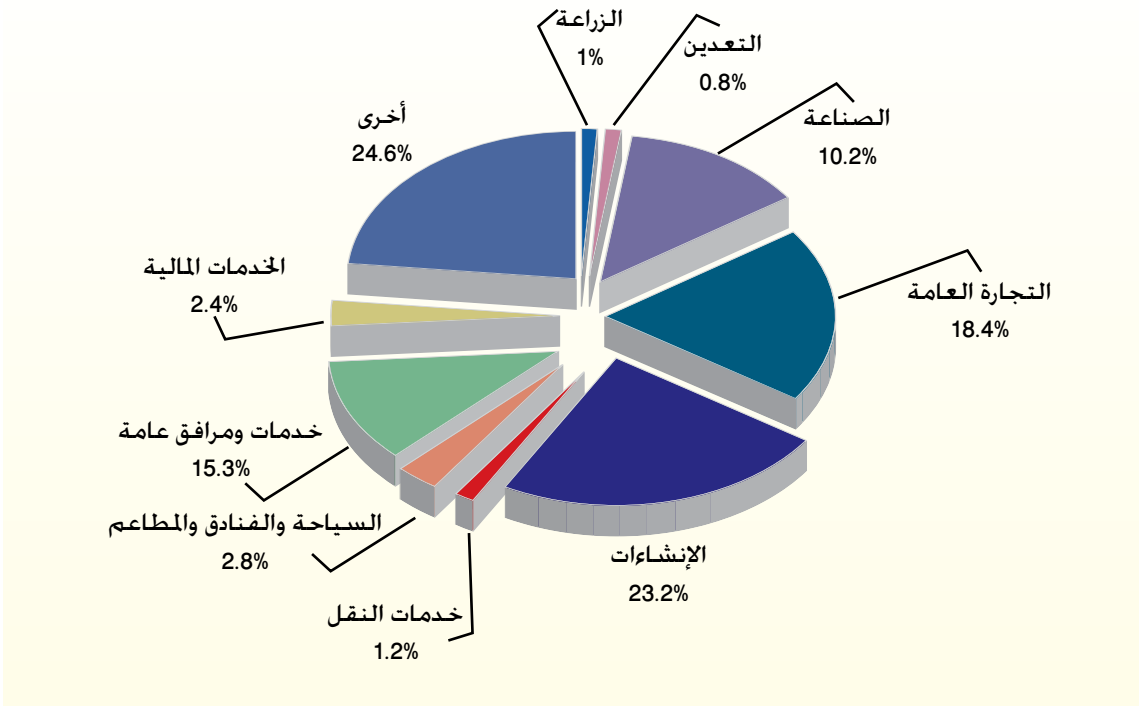

أ. بطاقات الائتمان

أصدرت البنوك العاملة في الأردن خلال عام ٢٠١٥ حوالي ١٥١ ألف بطاقة ائتمان. ومن أهم أنواع البطاقات التي تصدرها البنوك في الأردن بطاقات فيزا بأنواعها وبطاقات الماستر كارد بأنواعها. والجدول التالي يعطي بعض المعلومات حول سوق البطاقات الائتمانية الممنوحة من البنوك العاملة في الأردن خلال عام ٢٠١٥.

جدول رقم (٨)

بطاقات الائتمان الممنوحة من البنوك خلال عام ٢٠١٥

البنك	العلامة التجارية	عدد البطاقات الممنوحة	رسوم إصدار البطاقة (بالدينار)	سعر الفائدة/ نسبة المرابحة %	العمولة على السحب النقدي	تحويل الراتب	الحد الأدنى للدخل	سقف البطاقة
البنك العربي	فيزا كارد	14,993	(0-100) دينار	1.75%	4% بحد أدنى 4 دنانير	تحويل راتب + غير تحويل راتب	400 دينار	(300 – 50 ألف) دينار
	ماستر كارد	3,193	(50-100) دينار	1.75%	4% بحد أدنى 4 دنانير	تحويل راتب + غير تحويل راتب	400 دينار	(300 – 50 ألف) دينار
البنك الأهلي الأردني	فيزا كارد	3,465	مجانا للسنة الأولى	1.75%	4%	غير مشروط	200 دينار	50 ألف دينار
	ماستر كارد	3,291	مجانا للسنة الأولى	1.75%	4%	غير مشروط	200 دينار	50 ألف دينار
بنك القاهرة عمان	ماستر كارد	13,000	معفاة للسنة الأولى وعكس ذلك يتم استيفاء رسوم إصدار مابين (25-75) دينار حسب نوع البطاقة	1.75%	4% بحد أدنى 3 دينار	مشروط بحد أدنى 150 دينار أو تأمينات نقدية 100% بالدينار	500 دينار	10 اضعاف للقطاع العام 5 اضعاف للقطاع الخاص المعتمد 2 أضعاف لجهات العمل غير معتمده

تابع / جدول رقم (٨) بطاقات الائتمان الممنوحة من البنوك خلال عام ٢٠١٥

البنك	العلامة التجارية	عدد البطاقات الممنوحة	رسوم إصدار البطاقة (بالدينار)	سعر الفائدة/ نسبة المرابحة %	العمولة على السحب النقدي	تحويل الراتب	الحد الأدنى للدخل	سقف البطاقة
بنك الأردن	فيزا كارد	5,537	رسوم الإصدار مجانية للبطاقات الفضية والذهبية، أما رسوم إصدار البطاقة البلاتينية هو 75 دينار ومجاناً لعملاء المميز	1.75%	4% من المبلغ المسحوب وبحد أدنى 4 دنانير	مشروط مع إمكانية المنح بدون تحويل الراتب لبعض الشرائح	250 دينار	تصل إلى 5 أضعاف الراتب لبعض الشرائح
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	فيزا كلاسيكية	23,265	30 دينار	1.75%	4% بحد أدنى 2 دينار	غير مشروط	250 دينار	3 آلاف دينار
	فيزا الذهبية	1,824	60 دينار	1.75%	4% بحد أدنى 2 دينار	غير مشروط	750 دينار	7 آلاف دينار
	فيزا البلاتينية	717	80 دينار	1.75%	4% بحد أدنى 2 دينار	غير مشروط	1750 دينار	15 ألف دينار
	فيزا Signature	954	80 دينار	1.75%	4% بحد أدنى 2 دينار	غير مشروط	1750 دينار	15 ألف دينار
	فيزا Infinite	63	120 دينار	1.75%	4% بحد أدنى 2 دينار	غير مشروط	3750 دينار	لا يوجد حد أعلى للسقف
	ماستركارد كلاسيكية	25,225	30 دينار	1.75%	4% بحد أدنى 2 دينار	غير مشروط	250 دينار	3 آلاف دينار
	ماستركارد الذهبية	2,893	60 دينار	1.75%	4% بحد أدنى 2 دينار	غير مشروط	750 دينار	7 آلاف دينار
	ماستركارد البلاتينية	2,385	80 دينار	1.75%	4% بحد أدنى 2 دينار	غير مشروط	1750 دينار	15 ألف دينار
	ماستركارد World Elite	179	120 دينار	1.75%	4% بحد أدنى 2 دينار	غير مشروط	3750 دينار	لا يوجد حد أعلى للسقف
البنك الأردني الكويتي	ماستر كارد	2,989	(15-75) دينار	1.75%) (2.2% –	4% بحد أدنى 4 دينار	غير مشروط	250 دينار	2-5 أضعاف الراتب
	فيزا كارد	1,823	(15-150) دينار	1.75%) (2.2% –	4% بحد أدنى 4 دينار	غير مشروط	250 دينار	2-5 أضعاف الراتب
	اميكس	78	(67.5 – 2.840) دينار	-	4% بحد أدنى 4 دينار	غير مشروط	لا يوجد أدنى، خاصة بذوي الدخول المرتفعة	لا يوجد أدنى، خاصة بذوي الدخول المرتفعة

تابع / جدول رقم (٨) بطاقات الائتمان الممنوحة من البنوك خلال عام ٢٠١٥

البنك	العلامة التجارية	عدد البطاقات الممنوحة	رسوم إصدار البطاقة (بالدينار)	سعر الفائدة/ نسبة المرابحة %	العمولة على السحب النقدي	تحويل الراتب	الحد الأدنى للدخل	سقف البطاقة
بنك الاستثمار العربي الأردني	فيزا Credit	1,462	(0-100) دينار حسب البطاقة	1.5%	4%	مقابل تحويل راتب بدون تحويل راتب تأمينات نقدية	300 دينار	بحد أعلى 100 ألف دينار
	فيزا Debit	4,648	بدون	-	-	-	-	رصيد حساب العميل
	ماستر Credit	652	بدون	1.5%	4%	مقابل تحويل راتب بدون تحويل راتب تأمينات نقدية	300 دينار	بحد أعلى 100 ألف دينار
	ماستر Debit	770	بدون	-	-	-	-	رصيد حساب العميل
البنك التجاري الأردني	ماستر كارد	2,124	25 دينار، أو 50 دينار	1.75%	4% بحد أدنى 4 دنانير	غير مشروط	250 دينار	غير محدد
البنك الاستثماري	Signature	689	مجانية لعملاء Prime	1.75%	4%	غير مشروط	عملاء Prime حسب نوع الحساب	100 ألف دينار
	Gold	3,508	50 دينار	1.75%	4%	غير مشروط	400 دينار	25 ألف دينار
	Platinum	376	120 دينار	1.75%	4%	غير مشروط	1500 دينار	35 ألف دينار
بنك ABC	فيزا كارد	1,355	(25 - 75) دينار	1.75%	4%	غير مشروط	300 دينار	15 ألف دينار
بنك الاتحاد	VISA CLASSIC	3,700	صفر	1.75%	4%	مشروط أو تامين نقدي	300 دينار	5 آلاف دينار
	VISA GOLD	528	35دينار البطاقة الرئيسية و 15 دينار البطاقة التابعة	1.75%	4%	مشروط أو تامين نقدي	300 دينار	50 ألف دينار
	VISA PLATINUM	1311	70دينار للبطاقة الرئيسية 35 دينار للبطاقة التابعة	1.75%	4%	مشروط أو تامين نقدي	1,500 دينار	50 ألف دينار
	VISA BUSINESS	210	25 دينار	1.5%	لا يوجد صلاحية سحب نقدي	تعامل بنكي مع بنك الاتحاد	الاعتماد على التدفقات النقدية للشركة	50 ألف دينار

تابع / جدول رقم (٨) بطاقات الائتمان الممنوحة من البنوك خلال عام ٢٠١٥

البنك	العلامة التجارية	عدد البطاقات الممنوحة	رسوم إصدار البطاقة (بالدينار)	سعر الفائدة/ نسبة المرابحة %	العمولة على السحب النقدي	تحويل الراتب	الحد الأدنى للدخل	سقف البطاقة
بنك سوسيته جنرال - الأردن	Master card charge classic	8	35 دينار	1.75%	2% من الصرافات التابعة للبنك، و4% من الصرافات التابعة لبنوك أخرى	تحويل الراتب أو تأمين نقدي	القطاع الخاص: 350 دينار القطاع العام: 200 دينار أصحاب الأعمال : 500 دينار	الحد الأقصى 55 ألف دينار
	Master card charge titanium	45	50 دينار	1.75%				
	Master card charge platinum	6	250 دينار	1.75%				
	Master card charge USD	63	60 دينار	1.75%				
	Master card charge Euro	35	40 دينار	1.75%				
	Visa card charge classic	23	35 دينار	1.75%				
	Visa card charge gold	26	50 دينار	1.75%				
	Master card credit classic	790	35 دينار	1.75%				
	Master card credit titanium	45	50 دينار	1.75%				
	Co-branded Card (JRF) Master Card	0	35 دينار	1.75%				
بنك المال الأردني	بطاقات فيزا	2,948	1-Gold JOD 25 2-Platinum JOD 50 3-Signature JOD75	1.75%	4%	مشروط أو تامين نقدي	500 دينار	50 ألف دينار
	بطاقات ماستر	99	1-Gold JOD25 2-Platinum JOD50 3-World JOD75	1.75%	4%	مشروط أو تامين نقدي	500 دينار	50 ألف دينار

تابع / جدول رقم (٨) بطاقات الائتمان الممنوحة من البنوك خلال عام ٢٠١٥

البنك	العلامة التجارية	عدد البطاقات الممنوحة	رسوم إصدار البطاقة (بالدينار)	سعر الفائدة/ نسبة المرابحة %	العمولة على السحب النقدي	تحويل الراتب	الحد الأدنى للدخل	سقف البطاقة
البنك الإسلامي الأردني	ماستر كارد الذهبية	51	50 دينار	لا يوجد	طبقا لنظام الشرائح (حسب فئة المبلغ المطلوب)	غير مشروط	حسب سقف البطاقة المطلوب	حسب الوضع المالي والاجتماعي للعميل (ملاءة العميل)
	ماستر وورد	162	مجانا					
	فيزا كارد الذهبية	466	50 دينار					
	فيزا كارد فضية	1,362	25 دينار					2000 دينار
	فيزا كارد محلية	903	15 دينار					100 دينار
البنك العربي الإسلامي الدولي	بطاقات الفيزا المقسطة	4,964	25 دينار	لا يوجد	4 دنانير	مشروط	200 دينار	(250-1000) دينار
	بطاقات الإنترنت فيزا المقسطة	304	10 دنانير	لا يوجد	-	مشروط	200 دينار	(50-750) دولار
	بطاقات فيزا الذهبية	163	50 دينار	لا يوجد	1.96 + 2%	غير مشروط	1400 دينار	(50-1001) ألف دينار
بنك الأردن دبي الإسلامي	Visa Classic	90	رئيسية 25 دينار، فرعية 15 دينار	لا يوجد	4%	تحويل راتب أو تأمين نقدي	300 دينار	3000 دينار
	Visa Gold	108	رئيسية 50 دينار فرعية 25 دينار	لا يوجد	4%	تحويل راتب أو تأمين نقدي	2500 دينار	15 ألف دينار
	Visa Signature	84	رئيسية 100 دينار فرعية 100 دينار	لا يوجد	4%	تحويل راتب أو تأمين نقدي	5000 دينار	50 ألف دينار

تابع / جدول رقم (٨) بطاقات الائتمان الممنوحة من البنوك خلال عام ٢٠١٥

البنك	العلامة التجارية	عدد البطاقات الممنوحة	رسوم إصدار البطاقة (بالدينار)	سعر الفائدة/ نسبة المرابحة %	العمولة على السحب النقدي	تحويل الراتب	الحد الأدنى للدخل	سقف البطاقة
مصرف الراجحي	فيزا كارد- البطاقات الائتمانية (بلاتينية)	21	65 دينار	0	4	تحويل راتب /تأمين نقدي	10 آلاف دينار	25 ألف دينار
	فيزا كارد- البطاقات الائتمانية (ذهبية)	16	50 دينار	0	4	تحويل راتب /تأمين نقدي	2000 دينار	5 آلاف دينار
	فيزا كارد- البطاقات الائتمانية (عادية)	44	35 دينار	0	4	تحويل راتب /تأمين نقدي	500 دينار	1000 دينار
	فيزا كارد- البطاقات المدفوعة مسبقا	1068	10 دينار	0	0	غير مشروط	غير محدد	2000 دينار شهري
البنك العقاري المصري العربي	فيزا كارد	794	50 دينار بطاقة ذهبيه 25 دينار بطاقة فضيه	1.75%	بحد أدنى 4 دينار أردني	مشروط	300 دينار قطاع عام 400 دينار قطاع خاص 1000 دينار مهنيين وأصحاب أعمال حرة 1000 دينار مقيم غير أردني	50 ألف دينار
مصرف الرافدين	لا يوجد							
سيتي بنك	لا يوجد							
بنك ستاندرد تشارترد	فيزا كلاسيك	441	25 دينار	1.75%	4%	مشروط	500 دينار	3 أضعاف
	فيزا جولد	52	50 دينار	1.75%	4%	مشروط	1000 دينار	3 أضعاف
	فيزا بلاتينيوم	135	75 دينار	1.65%	4%	مشروط	2400 دينار	4 أضعاف

تابع / جدول رقم (٨) بطاقات الائتمان الممنوحة من البنوك خلال عام ٢٠١٥

البنك	العلامة التجارية	عدد البطاقات الممنوحة	رسوم إصدار البطاقة (بالدينار)	سعر الفائدة/ نسبة المرابحة %	العمولة على السحب النقدي	تحويل الراتب	الحد الأدنى للدخل	سقف البطاقة
بنك عودة	فيزا كارد	4,270	ما بين (25-200) دينار حسب نوع البطاقة	1.75%	4%	مشروط	350 دينار	أن لا يتعدى عبئ الدين مع القروض الأخرى 55% من الراتب
						غير مشروط	500 دينار	
						مهن حرة	1000 دينار	
						تأمين نقدي	غير محدد	
	ماستر كارد	1,784	ما بين (25-100) دينار حسب نوع البطاقة	1.75%	4%	مشروط	350 دينار	أن لا يتعدى عبئ الدين مع القروض الأخرى 55% من الراتب
						غير مشروط	500 دينار	
						مهن حرة	1000 دينار	
						تأمين نقدي	غير محدد	
بنك الكويت الوطني - الأردن	فيزا كارد	26	-	1.75%	4%	-	-	-
بنك لبنان والمهجر	ماستر كارد كلاسيكية	473	مجانا	% 1.5	4% بحد أدنى 4 دنانير	غير مشروط	350 دينار	(500-999) دينار
	ماستر كارد تيتانيوم	401	مجانا	1.75%	4% بحد أدنى 4 دنانير	غير مشروط	350 دينار	(1000 – 6999) دينار
	ماستر كارد بلاتينيوم	89	75 دينار	1.75%	4% بحد أدنى 4 دنانير	غير مشروط	350 دينار	7000 دينار فما فوق
بنك أبو ظبي الوطني	فيزا	1,286	35 دينار فضية 65 دينار ذهبية مجانا Infinite	1.75%	4% بحد أدنى 4 دنانير	-	600 دينار	50 ألف دينار

- غير متوفر

ب. القروض الشخصية

منحت البنوك العاملة في الأردن أكثر من ١٧٢ ألف قرض شخصي عام ٢٠١٥، بلغت قيمتها حوالي ١,٣٥ مليار دينار. وقد اشترطت معظم البنوك تحويل الراتب لمنح القروض الشخصية، وتراوح سعر الفائدة ما بين ٣,٥٪ إلى ١٣,٥٪ لدى البنوك التجارية، فيما تراوحت نسبة مرابحة من ٣,٥٪ إلى ٧,٧٥٪ لدى البنوك الإسلامية. وتراوحت نسبة العمولة التي تتقاضاها البنوك ما بين صفر و ١٪، وبفترة سداد تصل حتى ٨ سنوات.

جدول رقم (٩)
القروض الشخصية الممنوحة من البنوك خلال عام ٢٠١٥

البنك	عدد طلبات القروض الشخصية المقدمة للبنك خلال عام 2015	عدد القروض الشخصية الممنوحة خلال عام 2015	قيمة القروض الممنوحة خلال عام 2015 (دينار)
البنك العربي	29,703	20,206	180,203,844
البنك الأهلي الأردني	12,260	11,286	128,245,507
بنك القاهرة عمان	35,982	30,804	124,853,000
بنك الأردن	_	11,759	124,200,000
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	31,101	29,585	218,246,103
البنك الأردني الكويتي	5,845	4,620	36,500,000
بنك الاستثمار العربي الأردني	2,143	1,831	33,623,779
البنك التجاري الأردني	12,313	6,346	77,600,000
البنك الاستثماري	2,151	1,039	21,599,981
بنك ABC	10,759	9,808	54,601,472
بنك الاتحاد	5,546	3,338	55,241,677
بنك سوسيته جنرال - الأردن	2,273	1,455	11,710,244
بنك المال الأردني	1,894	1,097	15,698,228
البنك الإسلامي الأردني [1]	21,211	21,211	122,000,000
البنك العربي الإسلامي الدولي [1]	7,932	7,108	28,197,115
بنك الأردن دبي الإسلامي [1]	1,246	779	6,529,611
مصرف الراجحي [1]	6,983	4,533	38,730,104
البنك العقاري المصري العربي	889	741	6,154,655
مصرف الرافدين	0	0	0
سيتي بنك [2]	28	28	248,889
بنك ستاندرد تشارترد	797	659	11,609,230
بنك عودة	3,250	2,086	24,114,749
بنك الكويت الوطني - الأردن	51	30	555,932
بنك لبنان والمهجر	3,644	1,907	22,000,000
بنك أبو ظبي الوطني	172	171	5,990,633
المجموع	198,173	172,427	1,348,454,753

- غير متوفر

(١) تمثل التمويلات الشخصية.

(٢) لا يقدم البنك خدمات للأفراد وتقتصر هذه القروض على موظفي البنك نفسه.

جدول رقم (١٠)
شروط وخصائص القروض الشخصية الممنوحة خلال عام ٢٠١٥

البنك	تحويل الراتب	الضمانات المطلوبة	الحد الأقصى للقرض	سعر الفائدة / نسبة المرابحة %	العمولة السنوية %	فترة السداد بالسنة
البنك العربي	يشترط تحويل راتب/ حساب بنكي	تحويل راتب/تعامل مع البنك	70 ألف دينار	9% - 10.25% متناقصة	1% للسنة الأولى	بحد أدنى 6 شهور و بحد أقصى 8 سنوات
البنك الأهلي الأردني	مشروط	تحويل راتب	70 ألف دينار	8.5% - 11.5% متناقصة	1%	8 سنوات
بنك القاهرة عمان	مشروط	الاكتفاء بتحويل الراتب	100 ألف دينار	سعر الجوديبر لمدة ستة أشهر +هامش 4.75%	1% للسنة الأولى	8 سنوات
بنك الأردن	مشروط	-	70 ألف دينار	9% - 12.49% متناقص	1% لمرة واحدة	لغاية 8 سنوات
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	يمكن المنح بتحويل الراتب أو بدونه	راتب/ كفيل / عقار / نقدي	-	8.5% - 9.5% متناقصة	1% للسنة الأولى فقط	لغاية 8 سنوات
البنك الأردني الكويتي	مشروط	- الاكتفاء بتحويل الراتب - توفير كفيل للجهات غير المعتمدة	50 ألف (بدون ضمانات) 100 ألف مع ضمان عقاري	10%-12% (متناقص)	1% للسنة الأولى	8 سنوات
بنك الاستثمار العربي الأردني	1. مقابل تحويل راتب 2. بدون تحويل راتب	1. الاكتفاء بتحويل راتب 2. كفيل أو أكثر 3. تأمينات نقدية	60 ألف دينار	متناقصة بمتوسط 8.8 %	1% للسنة الأولى فقط	بحد أقصى 8 سنوات
البنك التجاري الأردني	مشروط	حسب الطلب	77 ألف دينار	9% متناقصة	1%	8 سنوات
البنك الاستثماري	مشروط	تحويل الراتب	بحد أقصى 75 ألف دينار	9.5%	1% للسنة الأولى فقط	تصل إلى 8 سنوات
بنك ABC	مشروط بحسب الجهة الممنوحة	تحتسب بحسب الجهة الممنوحة و تشمل تحويل الراتب أو حد أدنى للراتب أو كفالة شخصية للمقترض	تصل إلى 70 ألف دينار	تتراوح بين 8% متناقصة و 9.5%متناقصة	1% تؤخذ مرة واحدة	من 5 – 8 سنوات
بنك الاتحاد	مشروط	تعهد تحويل راتب	55 ألف دينار	8.5%	1%	8 سنوات
بنك سوسيته جنرال – الأردن	مشروط	تحويل راتب / كفيل / ضمان عيني أو تامين نقدي	35 ألف دينار	سعر الفائدة (%) متناقصة 8.75% للقطاع العام 9.75% للقطاع الخاص وفي حال فتح حساب مكاسب يتم احتساب فائدة 8.75%	0% للقطاع العام 1% للقطاع الخاص وفي حال فتح حساب مكاسب يتم احتساب عمولة0.5% (للسنة الأولى فقط)	لغاية 8 سنوات
بنك المال الأردني	مشروط	كفيل للشركات الغير معتمدة شيكات تحصيل لغير الموظفين	70 ألف دينار	اقل سعر فائدة 8.5% متناقصة	1%	الحد الأقصى 8 سنوات
البنك الإسلامي الأردني	يعتمد على طبيعة عمل المتعامل	تعتمد على قيمة التمويل ونوعه	أن لا تزيد مجموع الأقساط القائمة والجديدة عن 50% من الدخل المثبت	6% سنويا	-	بحد أقصى 7 سنوات لتمويلات المرابحة
البنك العربي الإسلامي الدولي	مشروط		50% من الراتب	3.50%	30 دينار مقطوعة للمعاملة الواحدة	1-8 سنوات
بنك الأردن دبي الإسلامي	مشروط	تحويل الراتب	50 ألف دينار	6% - 7.75%	1% لمرة واحدة	7 سنوات
مصرف الراجحي	مشروط / متطلب أساسي	لا يوجد	50 ألف دينار	6.5% - 7.25%	0%	1-8 سنوات

تابع / جدول رقم (١٠)
شروط وخصائص القروض الشخصية الممنوحة خلال عام ٢٠١٥

البنك	تحويل الراتب	الضمانات المطلوبة	الحد الأقصى للقرض	سعر الفائدة / نسبة المرابحة %	العمولة السنوية %	فترة السداد بالسنة
البنك العقاري المصري العربي	تحويل راتب أو اقتطاع	كفالات شخصية، رهونات عقارية، تأمينات نقدية	75 ألف دينار للقروض الشخصية 150 ألف للقرض الشخصي مقابل رهن عقاري	13.5%- 9.5% فائدة متناقصة وفائدة ثابتة	1%	8 سنوات
مصرف الرافدين	-	-	-	-	-	-
سيتي بنك [1]	-	-	-	4.5%	-	4 سنوات
بنك ستاندرد تشارترد	مشروط	تحويل راتب	70 ألف دينار	10.5% متناقصة	1%	5 سنوات
بنك عودة	مشروط	بتحويل الراتب أو كفيل أو تأمينات نقدية	40 ألف دينار	9.5% متناقصة	1%	6 سنوات
بنك الكويت الوطني - الأردن	مشروط	ممكن طلب ضمانات أخرى	30 ألف دينار	9% متناقصة	1% للسنة الأولى فقط	5 سنوات
بنك لبنان والمهجر	مشروط	- كفالات شخصية - رهونات عقارية أو سيارة	30 ألف دينار	9% متناقصة	1% لمرة واحدة	1-8 سنوات
بنك أبو ظبي الوطني	مشروط أو غير مشروط	الاكتفاء بتحويل الراتب	50 ألف دينار	9.9% - 8.5% متناقص	1%	من ستة أشهر إلى 6 سنوات

- غير متوفر

(١) لا يقدم البنك خدمات للأفراد وتقتصر هذه القروض على موظفي البنك نفسه.

ج. القروض السكنية والعقارية (للأفراد)

منحت البنوك العاملة في الأردن خلال عام ٢٠١٥ قروض سكنية وعقارية للأفراد بلغ عددها ١٣٣١٤ قرض، وبقيمة إجمالية بلغت حوالي ٧٨٤,٨ مليون دينار. وقد تطلبت العديد من البنوك تحويل الراتب، كما اشترطت البنوك رهن العقار كضمان رئيسي للقروض. هذا ويشار إلى أن معظم القروض السكنية والعقارية للأفراد تضمنت على تأمين على الحياة أو على العقار أو كلاهما. وتراوحت أسعار الفائدة على تلك القروض من ٦٪ إلى ٩,٥٪ لدى البنوك التجارية، فيما تراوحت نسبة المرابحة من ٨,٥٪ إلى ٧,٨٨٪ لدى البنوك الإسلامية. وتراوحت نسبة العمولة التي تتقاضاها البنوك ما بين صفر و ١٪، وبفترة سداد تصل حتى ٣٠ سنة.

جدول رقم (١١)
القروض السكنية والعقارية (للأفراد) الممنوحة من البنوك خلال عام ٢٠١٥

البنك	عدد طلبات القروض العقارية والسكنية للأفراد المقدمة للبنك خلال عام 2015	عدد طلبات القروض العقارية والسكنية للأفراد المنوحة خلال عام 2015	قيمة طلبات القروض العقارية والسكنية الممنوحة للأفراد خلال 2015 (بالدينار)
البنك العربي	2638	1109	68,138,359
البنك الأهلي الأردني	1137	652	42,335,828
بنك القاهرة عمان	1059	592	28,317,007
بنك الأردن	_	484	32,630,000
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	2401	2353	120,890,620
البنك الأردني الكويتي	651	329	33,000,000
بنك الاستثمار العربي الأردني	107	92	7,587,774
البنك التجاري الأردني	650	50	4,300,000
البنك الاستثماري	433	132	15,117,035
بنك ABC	369	274	14,981,726
بنك الاتحاد	1729	1058	85,276,091
بنك سوسيته جنرال - الأردن	375	240	23,842,016
بنك المال الأردني	729	299	32,501,171
البنك الإسلامي الأردني [1]	1019	1019	31,800,000
البنك العربي الإسلامي الدولي [1]	2892	2590	107,557,775
بنك الأردن دبي الإسلامي [1]	1927	989	61,920,369
مصرف الراجحي [1]	1044	396	23,840,253
البنك العقاري المصري العربي	8	6	923,260
مصرف الرافدين	0	0	0
سيتي بنك [2]	20	20	1,527,387
بنك ستاندرد تشارترد	0	0	0
بنك عودة	387	188	18,238,565
بنك الكويت الوطني - الأردن	32	14	1,008,349
بنك لبنان والمهجر	1184	402	26,000,000
بنك أبو ظبي الوطني	26	26	3,027,650
المجموع	20,817	13,314	784,761,235

- غير متوفر

(١) تمثل التمويلات السكنية والعقارية للأفراد

(٢) لا يقدم البنك خدمات للأفراد وتقتصر هذه القروض على موظفي البنك نفسه.

جدول رقم (١٢)
شروط وخصائص القروض السكنية والعقارية (للأفراد) الممنوحة خلال عام ٢٠١٥

البنك	تحويل الراتب	الضمانات المطلوبة	هل يتضمن القرض على تأمين (على الحياة أو العقار)	الحد الأقصى لقيمة القرض	سعر الفائدة / نسبة المرابحة %	العمولة السنوية %	فترة السداد بالسنة
البنك العربي	تحويل راتب + غير تحويل راتب	رهن العقار	يتضمن التامين على الحياة + العقار	500 ألف دينار	7.5% - 6.75%	1%	من سنة إلى 30 سنة
البنك الأهلي الأردني	غير مشروط	رهن العقار	تأمين على الحياة والعقار	250 ألف دينار	6.5%	1%	25 سنة
بنك القاهرة عمان	حسب الحالة	رهن عقاري	نعم	1 مليون دينار	تتراوح 6% إلى 8%	1% للسنة الأولى	تصل إلى 30 عاماً
بنك الأردن	مشروط	-رهن العقار -تحويل الراتب	نعم على الحياة و العقار	250 ألف دينار	7%-6.75% متناقصة مع وجود حملات تشجيعية على أسعار الفوائد	لمرة واحدة 1%	لغاية 25 سنة
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	لا يشترط تحويل الراتب	عقاري	تامين على الحياة بسقف 150 ألف دينار	-	8.5% -6.25%	لأول سنه1%	سنه من ضمنها فترة25 السماح
البنك الأردني الكويتي	مشروط	رهن العقار	تامين على الحياة	لا يوجد	7.5%-6.7% متناقص	1% للسنة الأولى	30 سنه
بنك الاستثمار العربي الأردني	1. مقابل تحويل راتب 2. بدون تحويل الراتب	1. رهن عقاري 2. كفيل أو أكثر	نعم / تأمين على حياة العميل	بدون حد أعلى	1. عقارية بمتوسط 8% 2. سكنية بمتوسط 6.64%	1% للسنة الأولى فقط	1. عقارية بحد أقصى 8 سنوات 2. سكنية بحد أقصى 25 سنة
البنك التجاري الأردني	تحويل راتب	رهن عقاري	نعم	مفتوح	7.5%	لا يوجد	30 سنة
البنك الاستثماري	لا يشترط تحويل الراتب – يشترط رهن العقار	رهن العقار	كلاهما	1 مليون دينار	%7.25	للسنة الأولى فقط 1%	تصل إلى 30 سنة
بنك ABC	غير مشروط	رهن العقار	نعم	450 ألف دينار	9.50% - 7.75% متناقصة	تؤخذ مرة1% واحدة	يصل إلى 25 سنة
بنك الاتحاد	غير مشروط	رهن العقار	نعم	500 ألف دينار	6.5%	1%	25سنه
بنك سوسيته جنرال – الأردن	غير مشروط	رهن العقار المراد تمويله / تحويل الراتب إن أمكن / كفيل / تامين نقدي	نعم (الحياة + العقار)	350 ألف دينار	6.5% فائدة ثابتة للسنة الأولى ومتغيرة لباقي السنوات	1% (للسنة الأولى)	لغاية 30 سنة
بنك المال الأردني	مشروط	رهن العقار	نعم على الحياة والعقار	1.5 مليون دينار	اقل سعر 6.25% متناقصة	1%	الحد الأقصى 30 سنة
البنك الإسلامي الأردني	يعتمد على طبيعة عمل المتعامل	رهن العقار من الدرجة الأولى	يشترك المتعامل بصندوق التأمين التبادلي وفق أحكام وشروط الاشتراك في الصندوق	أن لا تزيد الأقساط القائمة والجديدة عن 50% من الدخل المثبت	بمتوسط 6% سنويا	-	بحد أقصى 7 سنوات
البنك العربي الإسلامي الدولي	مشروط ويستثنى المغتربين	-	يوجد ويتحمل البنك قيمة التأمين	-	تبدأ من 6.99% متناقص	30 دينار مقطوعة للمعاملة الواحدة	تصل الى 25 عام
بنك الأردن دبي الإسلامي	غير مشروط	مرابحة:رهن الشقة إجارة: تسجيل العقار باسم البنك	نعم	350 ألف دينار	5% او 8-7.75	1% لمرة واحدة	25 سنة
مصرف الراجحي	مشروط	- تمويلات السكني الإجارة لا يوجد - تمويلات السكني مرابحة رهن العقار	نعم	500 ألف دينار	تمويلات السكني الإجارة 7.88% - 7.5% متناقصة تمويلات السكني مرابحة 6.8% -5.8%	0%	- تمويلات السكني الإجارة 1- 25 سنوات - تمويلات السكني مرابحة 1 - 10سنوات

تابع / جدول رقم (١٢)
شروط وخصائص القروض السكنية والعقارية (للأفراد) الممنوحة خلال عام ٢٠١٥

البنك	تحويل الراتب	الضمانات المطلوبة	هل يتضمن القرض على تأمين (على الحياة أو العقار)	الحد الأقصى لقيمة القرض	سعر الفائدة / نسبة المرابحة %	العمولة السنوية %	فترة السداد بالسنة
البنك العقاري المصري العربي	غير مشروط	رهن عقاري، كفالات شخصية، تحويل راتب أو اقتطاع	نعم	500 ألف دينار	9% متناقصة	1%	20 سنة
مصرف الرافدين	-	-	-	-	-	-	-
سيتي بنك [1]	-	-	نعم	-	3.75%	-	20 سنة
بنك ستاندرد تشارترد	-	-	-	-	-	-	-
بنك عودة	مشروط أو غير مشروط لأصحاب العمال	رهن العقار أساسي أو تأمينات نقدية	نعم	200 ألف دينار	متناقص 7.75%	1%	20 سنه
بنك الكويت الوطني - الأردن	مشروط	رعن عقاري تأمين حياة تأمين حريق	-	250 ألف دينار	6.75% متناقصة	1% للسنة الأولى فقط	لغاية 20 سنة
بنك لبنان والمهجر	مشروط	رهن العقار	مشروط	500 ألف دينار	7.5% متناقصة	1% لمرة واحدة	1-25 سنة
بنك أبو ظبي الوطني	مشروط أو غير مشروط	رهن العقار	تامين على الحياة و العقار	1 مليون دينار	متناقص من 5.85% إلى 6.85%	1%	من 3-25 سنة

- غير متوفر

(١) لا يقدم البنك خدمات للأفراد وتقتصر هذه القروض على موظفي البنك نفسه.

د. قروض السيارات

منحت البنوك العاملة في المملكة خلال عام ٢٠١٥ حوالي ٤٨,٤ ألف قرض لتمويل شراء سيارة، وبقيمة إجمالية بلغت ٥٤٢,٨ مليون دينار تقريباً، وبمتوسط مبلغ تمويل بلغ ١١٢٠٣ دينار تقريباً للقرض الواحد. وقد اشترطت معظم البنوك رهن السيارة كضمان للقرض، إضافة لطلب العديد من البنوك تحويل الراتب. وتراوح سعر الفائدة ما بين ٤,٢٥٪ إلى ١٢,٥٪ لدى البنوك التجارية، فيما تراوحت نسبة المرابحة من ٣,٥٪ إلى ٦,٥٪ لدى البنوك الإسلامية. وتراوحت نسبة العمولة التي تتقاضاها البنوك ما بين صفر و ١٪، وبفترة سداد تصل حتى ٨ سنوات.

جدول رقم (١٣)
قروض السيارات الممنوحة من البنوك خلال عام ٢٠١٥

البنك	عدد طلبات قروض السيارات المقدمة للبنك خلال عام 2015	عدد قروض السيارات المقبولة خلال عام 2015	قيمة قروض السيارات الممنوحة خلال 2015 (بالدينار)
البنك العربي	399	192	3,167,772
البنك الأهلي الأردني	47	29	633,010
بنك القاهرة عمان	82	53	795,410
بنك الأردن	_	485	8,360,000
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	742	649	9,772,000
البنك الأردني الكويتي	718	463	7,300,000
بنك الاستثمار العربي الأردني	26	26	308,100
البنك التجاري الأردني	320	255	5,000,000
البنك الاستثماري	30	12	326,400
بنك ABC	13	9	307,790
بنك الاتحاد	1413	917	22,318,615
بنك سوسيته جنرال - الأردن	401	341	4,998,541
بنك المال الأردني	1102	870	8,079,712
البنك الإسلامي الأردني [1]	24749	24749	285,100,000
البنك العربي الإسلامي الدولي [1]	10028	8986	79,359,000
بنك الأردن دبي الإسلامي [1]	3206	2428	27,389,618
مصرف الراجحي [1]	249	97	1,233,770
البنك العقاري المصري العربي	8	6	106,048
مصرف الرافدين	0	0	0
سيتي بنك [2]	6	6	60,215
بنك ستاندرد تشارترد	0	0	0
بنك عودة	1500	851	12,199,710
بنك الكويت الوطني - الأردن	1	1	28,566
بنك لبنان والمهجر	18217	7028	66,000,000
بنك أبو ظبي الوطني	0	0	0
المجموع	63,257	48,453	542,844,277

- غير متوفر

(١) تمثل تمويلات السيارات

(٢) لا يقدم البنك خدمات للأفراد وتقتصر هذه القروض على موظفي البنك نفسه.

جدول رقم (١٤)
شروط وخصائص قروض السيارات الممنوحة خلال عام ٢٠١٥

البنك	شروط القرض	نسبة التمويل من قيمة السيارة (الجديدة والمستعملة)	سعر الفائدة / نسبة المرابحة % (الجديدة والمستعملة)	العمولة السنوية %	فترة السداد بالسنة
البنك العربي	رهن السيارة	السيارة الجديدة من 80% إلى 100% السيارة المستعملة من 65% إلى 90%	جديدة 5% ثابتة مستعملة 5.5 % ثابتة	للسنة الاولى1%	من سنة إلى 6 سنوات
البنك الأهلي الأردني	رهن السيارة	تحويل راتب للجديدة 100% تحويل راتب للمستعملة 80% بدون تحويل راتب للجديدة 80% بدون تحويل راتب للمستعملة 60%	تحويل راتب 11% بدون تحويل راتب 12%	-	تحويل راتب 7 سنوات بدون تحويل راتب 5 سنوات
بنك القاهرة عمان	1. تحويل الراتب 2. تخمين مركبة من احد المراكز المعتمدة. 3. تزويدنا بعرض سعر او عقد بيع مبدئي . 4. رهن المركبة لأمر البنك وتأمينها "تأمين شامل" أو ضد الغير وحسب الحالة. 5. الحصول على كتاب تعهد بعدم إلغاء بوليصة التأمين. 6. صرف مبلغ القرض لأمر البائع . 7. التأمين على الحياة	تتراوح من 75%-100%	1. ثابتة تتراوح من 4.5% - 5% 2. متناقصة تتراوح من 7.434% - 8.434%	بدون عمولة	تصل إلى 8 سنوات
بنك الأردن	-رهن السيارة -تحويل الراتب(بعض الشرائح بدون تحويل راتب).	لغاية 100%	8.5%-10% متناقص أو 4.75%-5.5% ثابت حسب الشريحة	1% لمرة واحدة	لغاية 8 سنوات
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	رهن السيارة + التامين الشامل	لغاية 100% لأصحاب الرواتب المحولة. باقي شرائح العملاء 90% للسيارات الجديدة و 80% للسيارات المستعملة	4.25% لأصحاب الرواتب المحولة 4.75% باقي شرائح العملاء	بدون عمولة	تصل لغاية 8 سنوات
البنك الأردني الكويتي	- رهن سيارة - تحويل راتب لأصحاب الرواتب	جديدة 100% مستعمله 90%	10%___10.5% متناقص 5.5%___5.75% ثابتة	1% للسنة الأولى للفائدة المتناقصة	8 سنوات
بنك الاستثمار العربي الأردني	1. مقابل تحويل راتب 2. بدون تحويل الراتب 3. تأمينات نقدية ×× بالإضافة إلى رهن السيارة	لغاية 80%	متناقصة بمتوسط 7.26%	1% للسنة الأولى فقط	بحد أقصى 8 سنوات
البنك التجاري الأردني	رهن سيارة	لغاية 100% جديد لغاية 80% مستعمل	5% ثابتة	لا يوجد	8 سنوات
البنك الاستثماري	لا يشترط تحويل الراتب – يشترط رهن السيارة	تصل لغاية 100% للسيارات الجديدة و 85% للسيارات المستعملة	الجديدة 9.5% المستعملة 10.5%	1% للسنة الأولى فقط	تصل إلى 6 سنوات
بنك ABC	سند رهن السيارة مبرم لصالح البنك	السيارات الجديدة: 70% - 90% السيارات المستعملة: 50% - 80%	السيارات الجديدة: تتراوح ما بين 9% متناقصة إلى 10.50% متناقصة السيارات المستعملة: تتراوح ما بين 9% إلى 9.5% متناقصة	1% تؤخذ مرة واحدة	السيارات الجديدة: من 7-5 سنوات السيارات المستعملة: 6 سنوات
بنك الاتحاد	رهن السيارة	100%	8.5% متناقصة	1%	8 سنوات

تابع / جدول رقم (١٤)
شروط وخصائص قروض السيارات الممنوحة خلال عام ٢٠١٥

البنك	شروط القرض	نسبة التمويل من قيمة السيارة (الجديدة والمستعملة)	سعر الفائدة / نسبة المرابحة % (الجديدة والمستعملة)	العمولة السنوية %	فترة السداد بالسنة
بنك المال الأردني	رهن السيارة + تحويل الراتب أو شيكات تحصيل	نسب التمويل تختلف حسب الشرائح المرتبطة بمصدر الدخل ومكان العمل وموديل السيارة حيث اقل نسبة تمويل 50% وأقصى نسبة 100% لكل من السيارات الجديدة السيارات المستعملة وذلك حسب الشريحة	اقل سعر 8.5% متناقصة	1%	الحد الأقصى 8 سنوات
البنك الإسلامي الأردني	تحويل الراتب، كفيل براتب محول، رهن السيارة	من 80% - 100%	6% سنويا	-	بحد أقصى 5 سنوات
البنك العربي الإسلامي الدولي	-	100% السيارات القديمة 85% السيارات الجديدة	3.50% فما فوق	30 دينار مقطوعة للمعاملة الواحدة	8-1 سنوات
بنك الأردن دبي الإسلامي	رهن السيارة	تصل إلى 100%	6.5% - 5.25%	1% لمرة واحدة	7 سنوات
مصرف الراجحي	- تحويل راتب - رهن السيارة	90% - 60%	6% - 5%	0%	8-1 سنوات
البنك العقاري المصري العربي	رهن السيارة، كفالة شخصية، شيكات، بوليصة تأمين	90%-50%	12.5% - 9% متناقصة	-	7 سنوات
مصرف الرافدين	-	-	-	-	-
سيتي بنك [1]	-	85%	4.5%	-	5-4 سنوات
بنك ستاندرد تشارترد	-	-	-	-	-
بنك عودة	رهن سيارة أساسي / تحويل راتب اختياري / تأمينات نقدية	الجديدة 90% المستعملة 75%	5.75% ثابتة	لا يوجد	5 سنوات
بنك الكويت الوطني - الأردن	– رهن المركبة – تجيير بوليصة التأمين الشامل لصالح البنك – تأمين حياة	50 ألف دينار	جديدة 9.5% متناقصة مستعمل 11% متناقصة	1% للسنة الأولى فقط	-
بنك لبنان والمهجر	رهن المركبة	جديد 85% مستعمل 80%	5.5% مقطوعة	1% لمرة واحدة	7-1 سنوات
بنك أبو ظبي الوطني	-	-	-	-	-

- غير متوفر

(١) لا يقدم البنك خدمات للأفراد وتقتصر هذه القروض على موظفي البنك نفسه.

هـ. القروض المصرفية المجمعة

شارك ٧ بنوك من البنوك العاملة في المملكة في القروض المصرفية المجمعة الممنوحة خلال عام ٢٠١٥، حيث ساهمت تلك البنوك بمنح قرض مجمع بقيمة ٩٠ مليون دولار لقطاع السكك الحديدية والنقل البري، وذلك بهدف زيادة الطاقة الاستيعابية لأنبوب نقل الغاز الطبيعي، ومد أنبوب نقل الغاز الطبيعي المصري.

جدول رقم (١٥)
القروض المجمعة الممنوحة خلال عام ٢٠١٥

البنك	عدد القروض المشارك بها البنك	القطاعات الاقتصادية المستفيدة	الغاية من القرض	حجم المشاركة مليون دولار	نسبة مساهمة البنك في القروض التي شارك بها (%)
بنك القاهرة عمان	1	السكك الحديدية والنقل البري	– زيادة الطاقة الاستيعابية لأنبوب نقل الغاز الطبيعي – مد أنبوب نقل الغاز الطبيعي المصري	6	5%
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1			40	33.3%
بنك الاستثمار العربي الأردني	1			5	4.2%
بنك سوسيته جنرال - الأردن	1			5	4.2%
بنك المال الأردني	1			12	10%
بنك عودة	1			17	14.2%
بنك أبو ظبي الوطني	1			5	4.2%

البنوك التي تم إدراجها هي فقط البنوك التي شاركت بقروض مصرفية مجمعة خلال عام ٢٠١٥.

٧. الودائع لدى البنوك المرخصة

ارتفع رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في نهاية عام ٢٠١٥ ليصل إلى ٣٢,٦ مليار دينار، وبارتفاع مقداره ٢,٣٤ مليار دينار (٧,٧٪) عن رصيد الودائع في نهاية عام ٢٠١٤.

وقد جاء الارتفاع في رصيد إجمالي الودائع خلال عام ٢٠١٥ نتيجة لارتفاع ودائع القطاع الخاص بمقدار ٢,٠٩ مليار دينار (٧,٥٪)، وارتفاع ودائع القطاع العام بمبلغ ٢٤٦ مليون دينار (١٠٪)، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها السائدة في نهاية عام ٢٠١٤.

أما بالنسبة للتطور الهيكلي لأصناف الودائع الرئيسية (تحت الطلب، وتوفير، ولأجل)، فقد حازت الودائع لأجل على أعلى نسبة من بين أصناف الودائع الأخرى لتبلغ أهميتها ٥٥,٤٪ من إجمالي الودائع في نهاية عام ٢٠١٥ بالمقارنة مع نسبة ٥٦,٥٪ في عام ٢٠١٤. أما الودائع تحت الطلب فقد شكلت ما نسبته ٣٠,٥٪، وشكلت ودائع التوفير نسبة ١٤,١٪ من إجمالي الودائع في نهاية عام ٢٠١٥.

جدول رقم (١٦)
توزيع الودائع حسب أنواعها الرئيسية

نوع الوديعة	2014		2015		نسبة التغير %
	مليون دينار	الأهمية النسبية %	مليون دينار	الأهمية النسبية %	
ودائع تحت الطلب	8987.3	29.7%	9948.2	30.5%	10.7%
ودائع التوفير	4188.7	13.8%	4586.6	14.1%	9.5%
الودائع لأجل	17085.0	56.5%	18063.7	55.4%	5.7%
إجمالي الودائع	30261.0	100%	32598.5	100.0%	7.7%

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية

شكل رقم (٧)
توزيع الودائع حسب أنواعها في نهاية عام ٢٠١٥

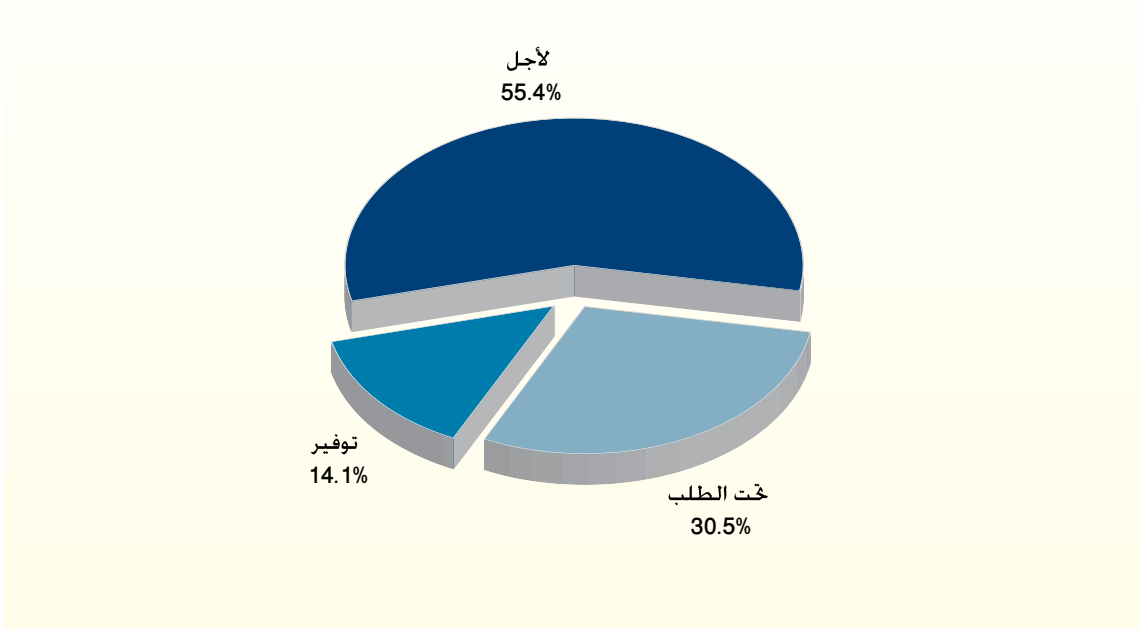

وبالنظر إلى تطورات الودائع خلال عام ٢٠١٥ وفقاً لنوع العملة، يلاحظ ارتفاع بند الودائع بالعملات الأجنبية بحوالي ٣٣٦ مليون دينار والتي تشكل نسبة ارتفاع ٨,٣٪ عن قيمتها في نهاية عام ٢٠١٤، مقابل ارتفاع الودائع بالدينار الأردني بحوالي ٢,٠ مليار دينار أو ما نسبته ٥,٤٪ عن مستواها في نهاية عام ٢٠١٤.

جدول رقم (١٧)
توزيع الودائع حسب نوع العملة

نوع العملة	2014		2015		نسبة التغير %
	مليون دينار	الأهمية النسبية %	مليون دينار	الأهمية النسبية %	
الودائع بالدينار الأردني	24013.1	79.4%	26014.5	79.8%	8.3%
الودائع بالعملات الأجنبية	6247.9	20.6%	6584.0	20.2%	5.4%
إجمالي الودائع	30261.0	100%	32598.5	100%	7.7%

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية

شكل رقم (٨)
توزيع الودائع حسب نوع العملة في نهاية عام ٢٠١٥

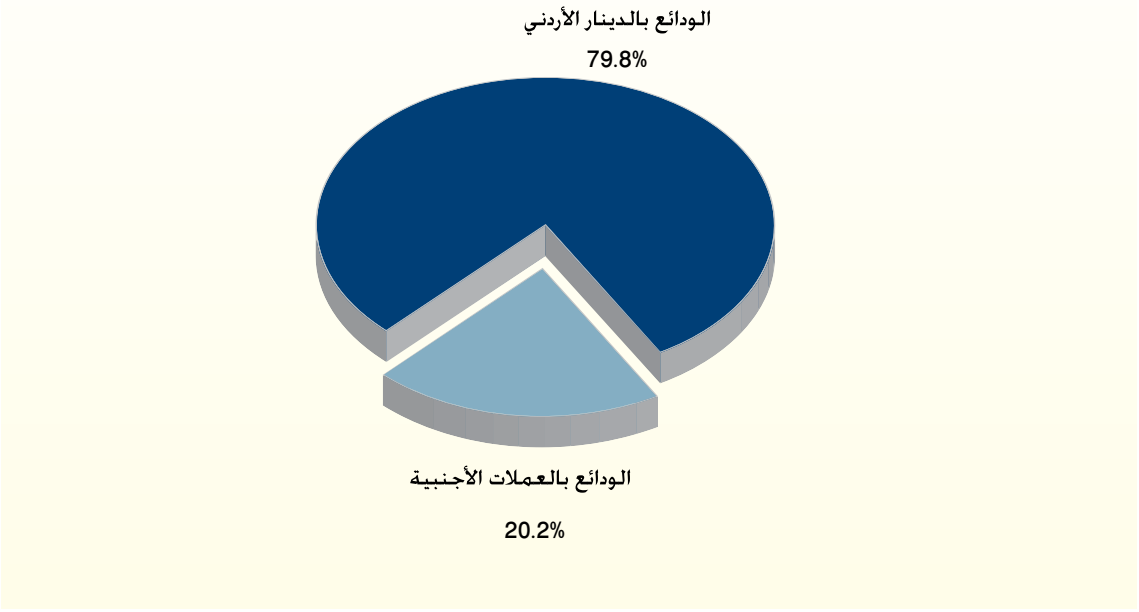

٨. التوزيع الجندري للعملاء الأفراد في البنوك العاملة في الأردن

قامت جمعية البنوك في الأردن خلال عام ٢٠١٥ بإرسال استبيان للبنوك الأعضاء بهدف الحصول على بيانات حول مستويات التعامل المصرفي مع الأفراد حسب الجنس، وفيما يلي نعرض أهم النتائج التي تم التوصل لها.

أولاً: توزيع أصحاب حسابات الودائع من الأفراد حسب الجنس

يتم تصنيف حسابات ودائع الأفراد من حيث النوع إلى ثلاثة أصناف رئيسية هي الودائع تحت الطلب، وحسابات التوفير، والودائع لأجل.

وقد بلغ إجمالي العدد القائم لأصحاب حسابات ودائع الأفراد لدى البنوك العاملة في الأردن ٣٢٥٧٠٦٥ مودع، تتوزع بواقع ٢١٩٨٢٢٠ مودع من الذكور، و ١٠٥٨٨٤٥ مودع من الإناث. وبهذا فقد بلغت نسبة أصحاب الودائع من الذكور ٦٧,٥٪ من إجمالي عدد المودعين لدى البنوك العاملة في الأردن، فيما بلغت نسبة أصحاب الودائع من الإناث حوالي ٣٢,٥٪.

شكل رقم (٩)

العدد القائم لاصحاب الودائع حسب الجنس كما في نهاية عام ٢٠١٥

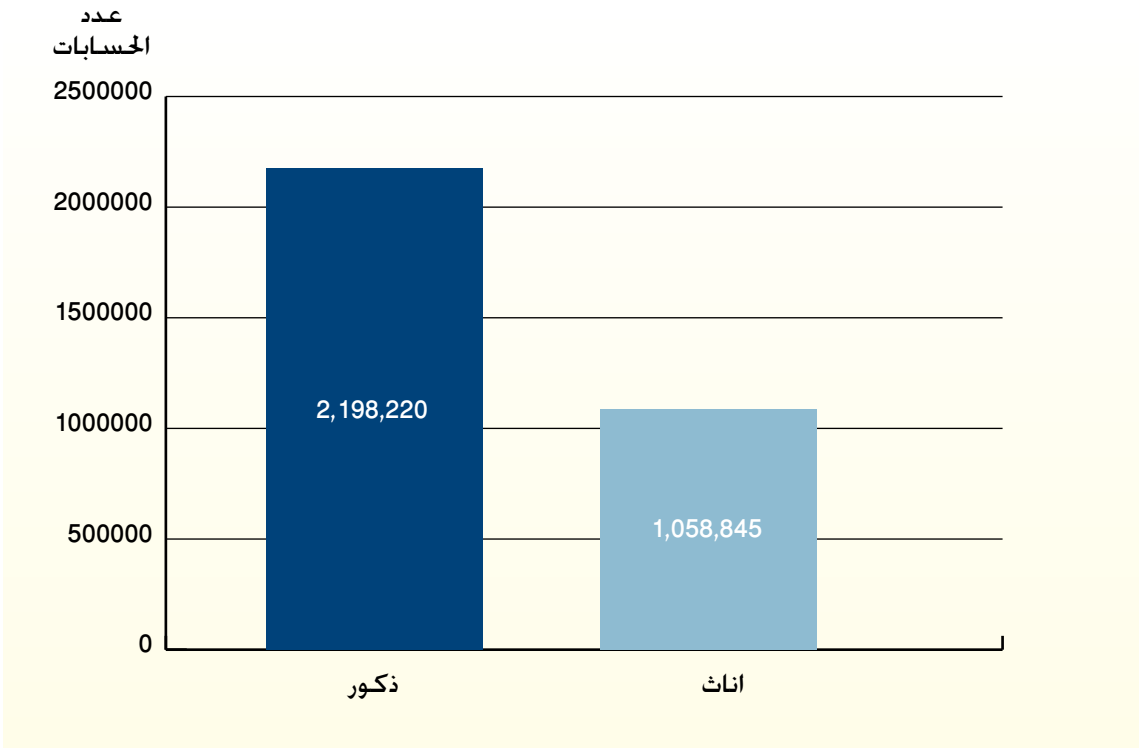

شكل رقم (١٠)

التوزيع النسبي لعدد أصحاب الودائع حسب الجنس كما في نهاية عام ٢٠١٥

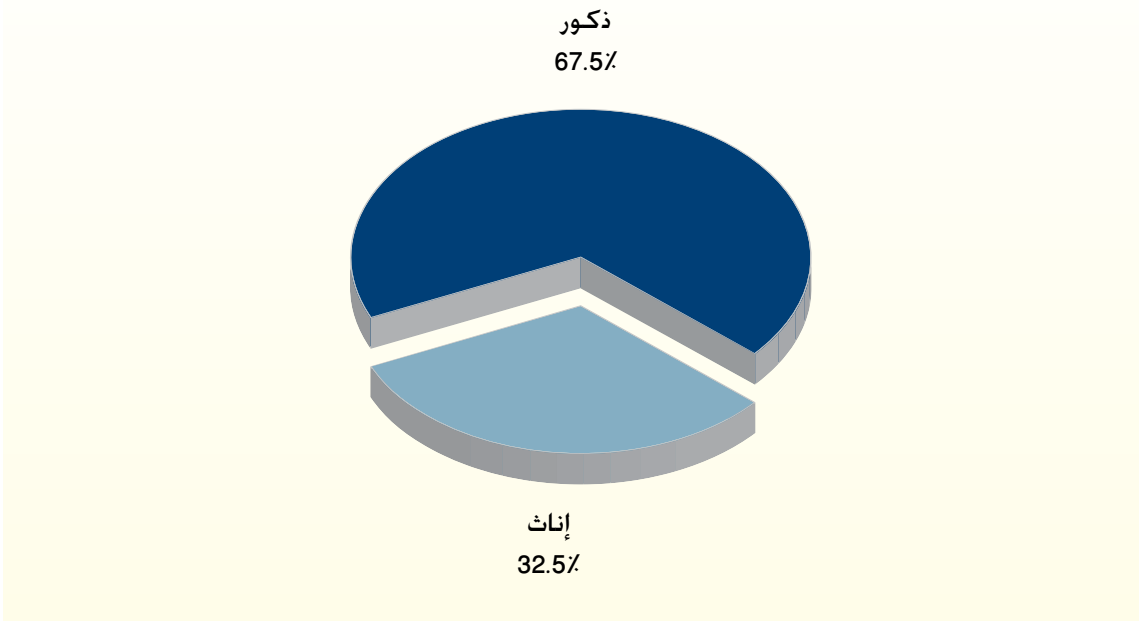

أما من حيث القيمة الإجمالية لودائع الأفراد بالدينار، فقد بلغت حوالي ٢٠,١ مليار دينار، منها حوالي ١٤,٦٥ مليار دينار للمودعين الذكور، و ٥,٤٥ مليار دينار للمودعين الإناث، وبهذا فقد شكلت ودائع الذكور ٧٢,٩٪ من إجمالي قيمة ودائع الأفراد لدى البنوك العاملة في الأردن، فيما بلغت نسبة ودائع الإناث حوالي ٢٧,١٪.

شكل رقم (١١)

القيمة الإجمالية لودائع الأفراد حسب الجنس كما في نهاية عام ٢٠١٥

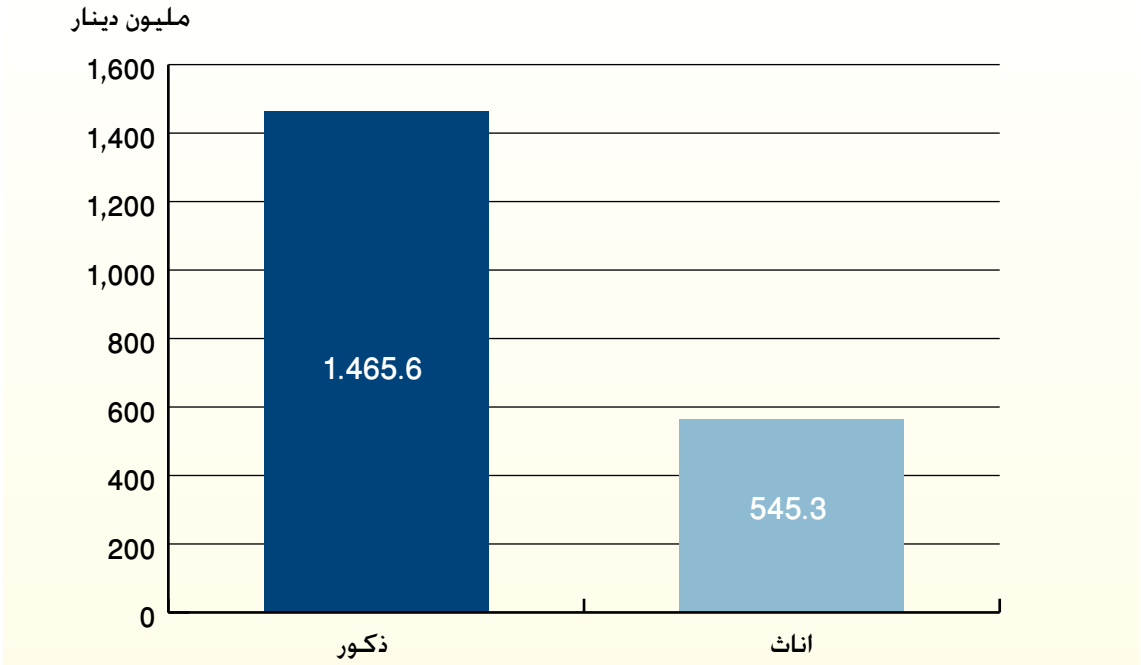

شكل رقم (١٢)

التوزيع النسبي للقيمة الإجمالية لودائع الأفراد حسب الجنس كما في نهاية عام ٢٠١٥

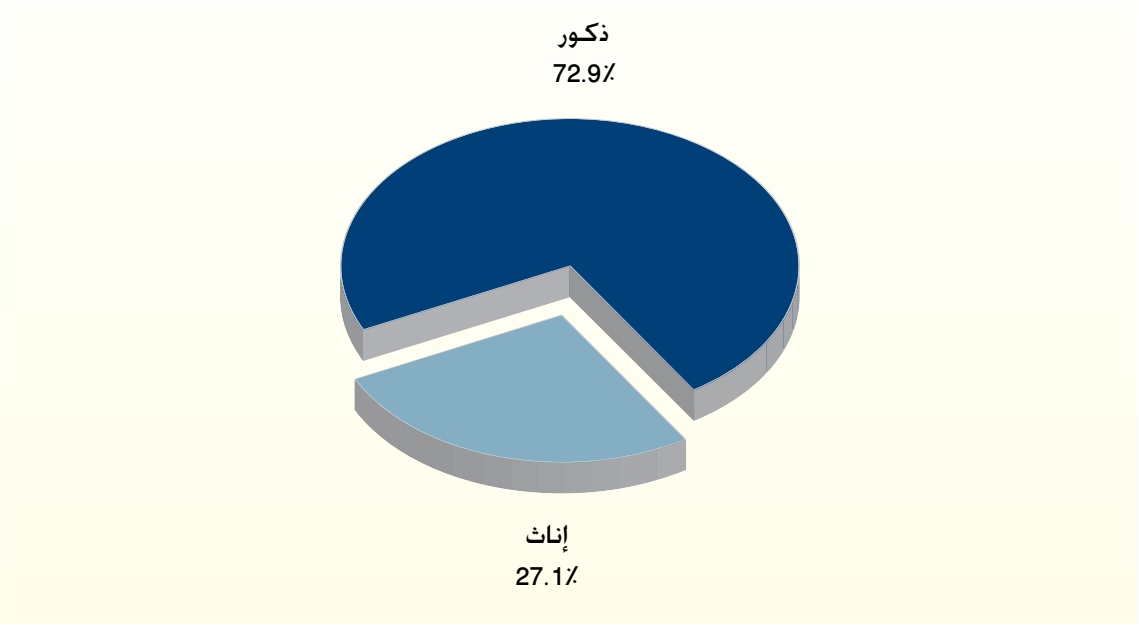

ثانياً: توزيع المقترضين الأفراد حسب الجنس

يتم تصنيف التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك العاملة في الأردن من حيث النوع إلى ثلاثة أصناف رئيسية هي الجاري مدين، والقروض والسلف بأنواعها، والكمبيالات.

وقد بلغ إجمالي العدد القائم للمقترضين الأفراد من البنوك العاملة في الأردن ٨٢٦٣٦٢ مقترض، تتوزع بواقع ٦٦٨٦٣٢ مقترض من الذكور، و ١٥٧٧٣٠ مقترض من الإناث. وبهذا فقد بلغت نسبة المقترضين الذكور ٨٠,٩٪ من إجمالي عدد المقترضين الأفراد من البنوك العاملة في الأردن، فيما بلغت نسبة المقترضين الإناث ١٩,١٪.

شكل رقم (١٣)

العدد القائم للمقترضين الأفراد حسب الجنس كما في نهاية عام ٢٠١٥

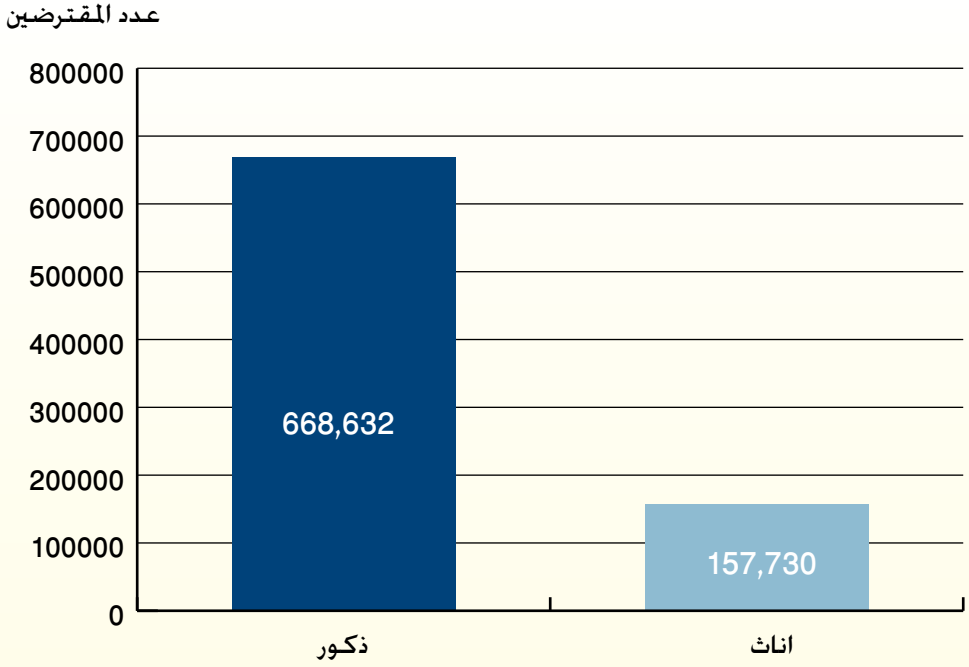

شكل رقم (١٤)

التوزيع النسبي لعدد المقترضين الأفراد حسب الجنس كما في نهاية عام ٢٠١٥

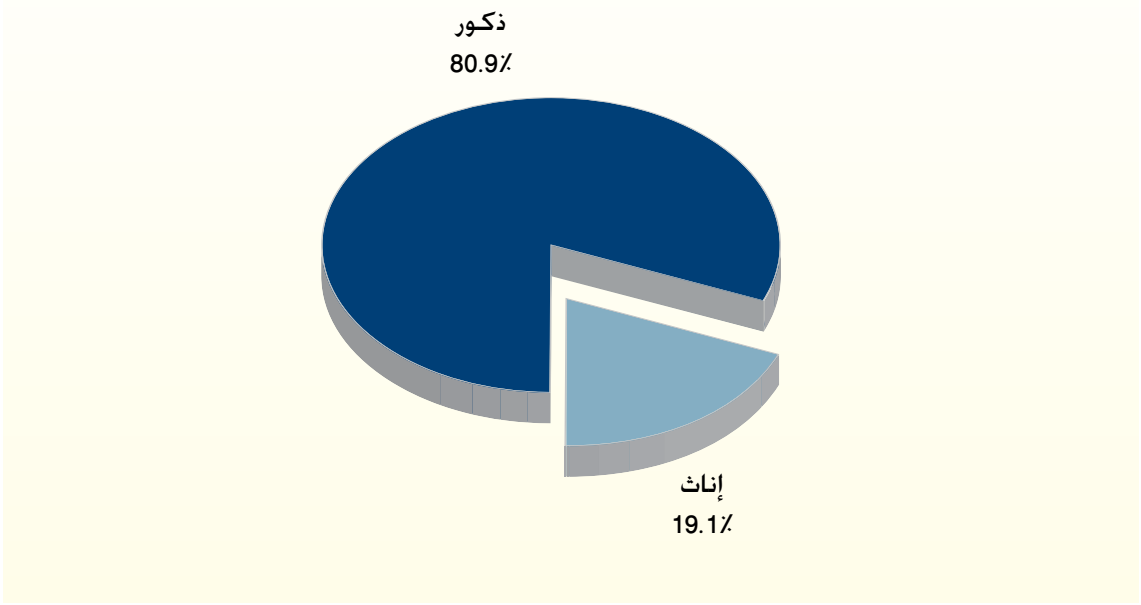

أما من حيث القيمة الإجمالية لقروض الأفراد بالدينار، فقد بلغت حوالي ٧,٩٦١ مليار دينار، منها حوالي ٦,٦٦٢ مليار دينار للمقترضين الذكور، و ١,٢٩٨ مليار دينار للمقترضين الإناث، وبهذا فقد شكلت قروض الذكور ٨٣,٧٪ من إجمالي قيمة قروض الأفراد من البنوك العاملة في الأردن، فيما بلغت نسبة قروض الإناث حوالي ١٦,٣٪.

شكل رقم (١٥)

القيمة الإجمالية لقروض الأفراد حسب الجنس كما في نهاية عام ٢٠١٥

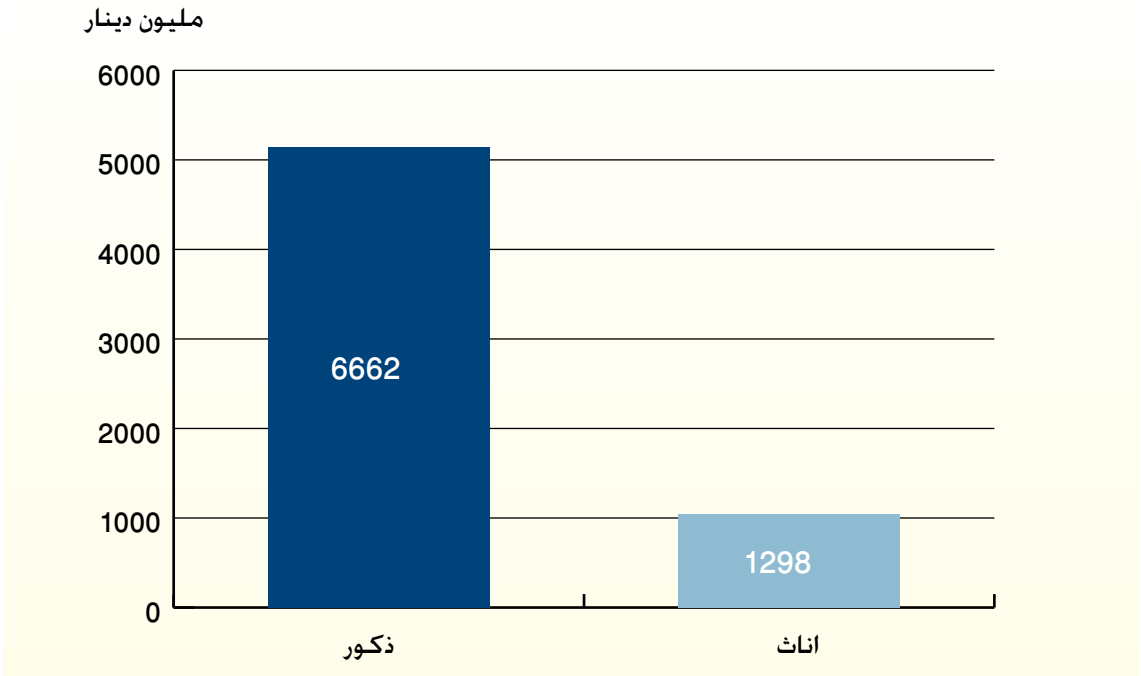

شكل رقم (١٦)

التوزيع النسبي للقيمة الإجمالية لقروض الأفراد حسب الجنس كما في نهاية عام ٢٠١٥

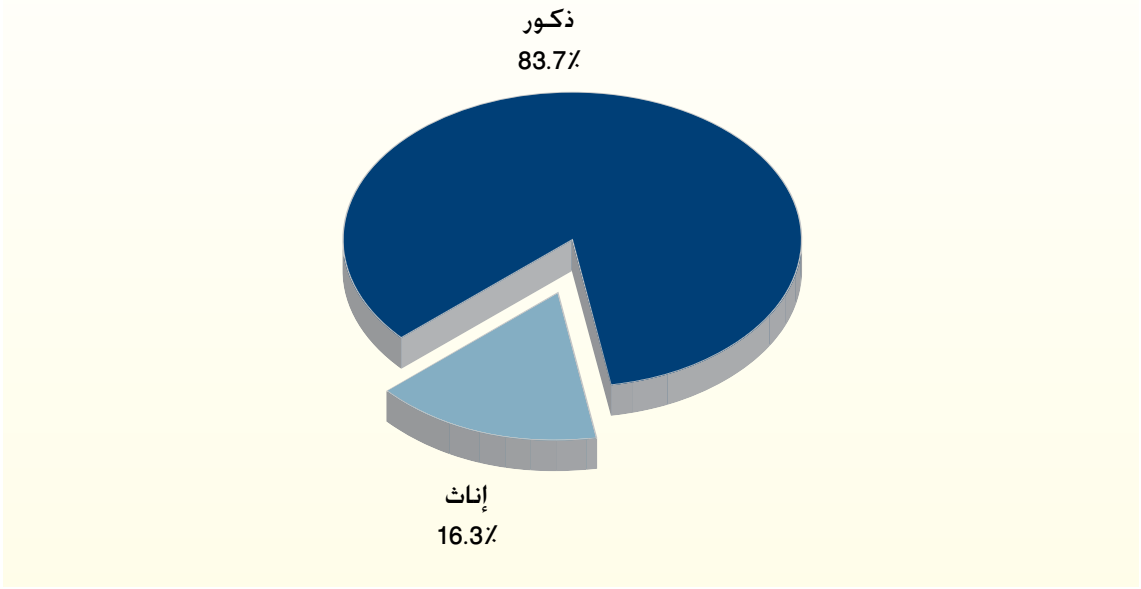

ثالثاً: توزيع العملاء الأفراد الحاصلين على بطاقات ائتمان حسب الجنس

تقوم البنوك العاملة في الأردن بإصدار مختلف أنواع البطاقات الائتمانية لعملائها، بما في ذلك بطاقات الفيزا والماستركادر والأمريكان اكسبرس بفئاتهم المتنوعة.

وقد بلغ إجمالي العدد القائم للعملاء الأفراد الحاصلين على بطاقات ائتمان من البنوك العاملة في الأردن ٣٢٢٦٣٨ عميل، يتوزعون بواقع ٢٥٢٧٦٩ عميل من الذكور، و ٦٩٨٦٩ عميل من الإناث. وبهذا فقد بلغت نسبة العملاء الذكور الحاصلين على بطاقات ائتمان ٧٨,٣٪ من إجمالي عدد العملاء الحاصلين على بطاقات ائتمان من البنوك العاملة في الأردن، فيما بلغت نسبة العملاء الإناث الحاصلين على بطاقات ائتمان ٢١,٧٪.

شكل رقم (١٧)

العدد القائم للعملاء الأفراد الحاصلين على بطاقات ائتمان حسب الجنس كما في نهاية عام ٢٠١٥

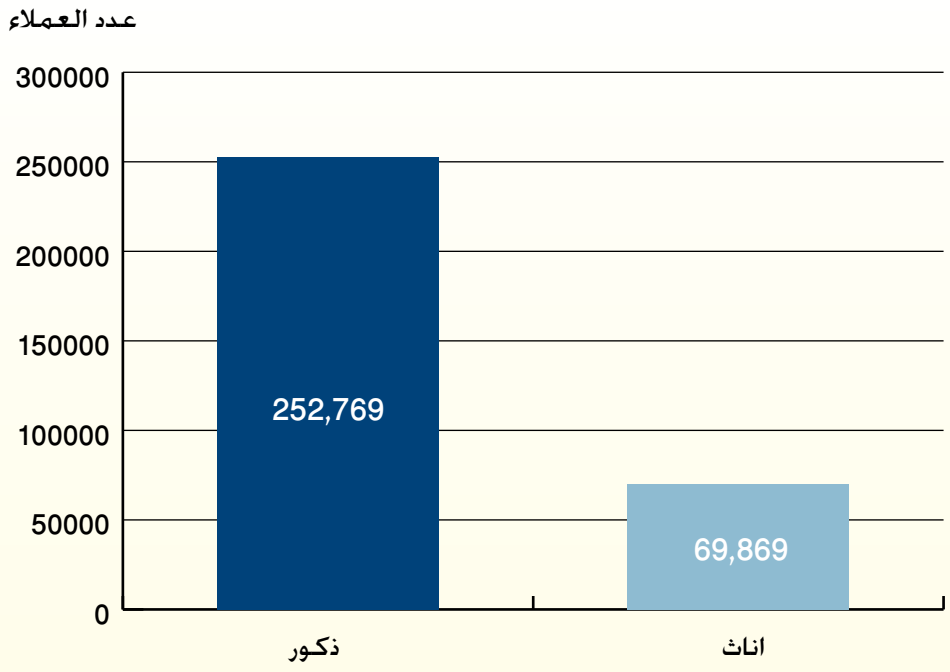

شكل رقم (١٨)

التوزيع النسبي لعدد العملاء الأفراد الحاصلين على بطاقات ائتمان حسب الجنس كما في نهاية عام ٢٠١٥

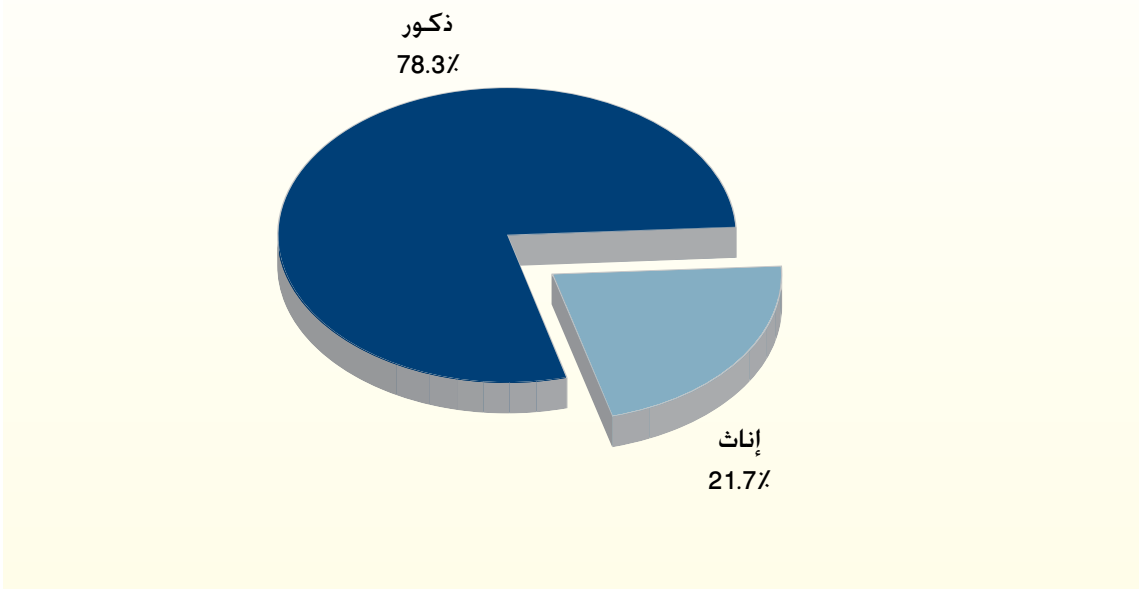

أما من حيث القيمة الإجمالية لسقوف البطاقات الائتمانية المنوحة للعملاء الأفراد بالدينار، فقد بلغت حوالي ٦١٨ مليون دينار، منها حوالي ٥١٤ مليون دينار للعملاء الذكور، و ١٠٤ مليون دينار للعملاء الإناث، وبهذا فقد شكلت سقوف بطاقات الائتمان المنوحة للذكور ٨٣,٢٪ من إجمالي قيمة سقوف بطاقات الائتمان المنوحة للأفراد، فيما بلغت نسبة سقوف بطاقات الائتمان المنوحة للإناث حوالي ١٦,٨٪.

شكل رقم (١٩)

القيمة الإجمالية لسقوف البطاقات الائتمانية المنوحة للعملاء الأفراد حسب الجنس كما في نهاية عام ٢٠١٥

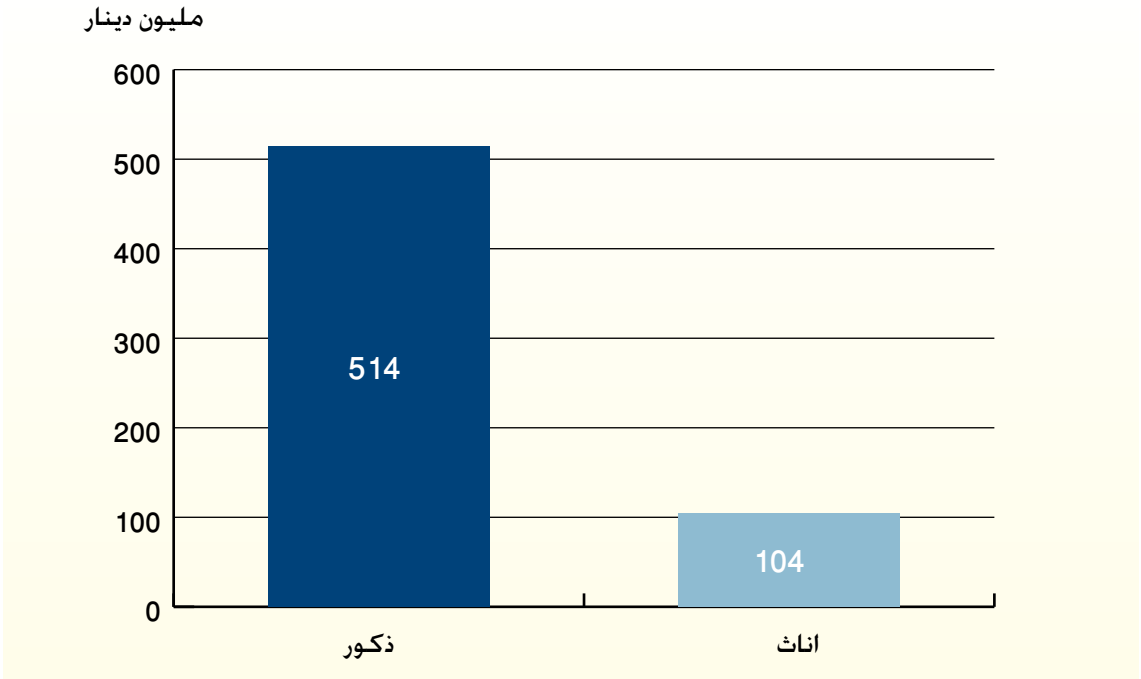

شكل رقم (٢٠)

التوزيع النسبي للقيمة الإجمالية لسقوف البطاقات الائتمانية الممنوحة للعملاء الأفراد حسب الجنس كما في نهاية عام ٢٠١٥

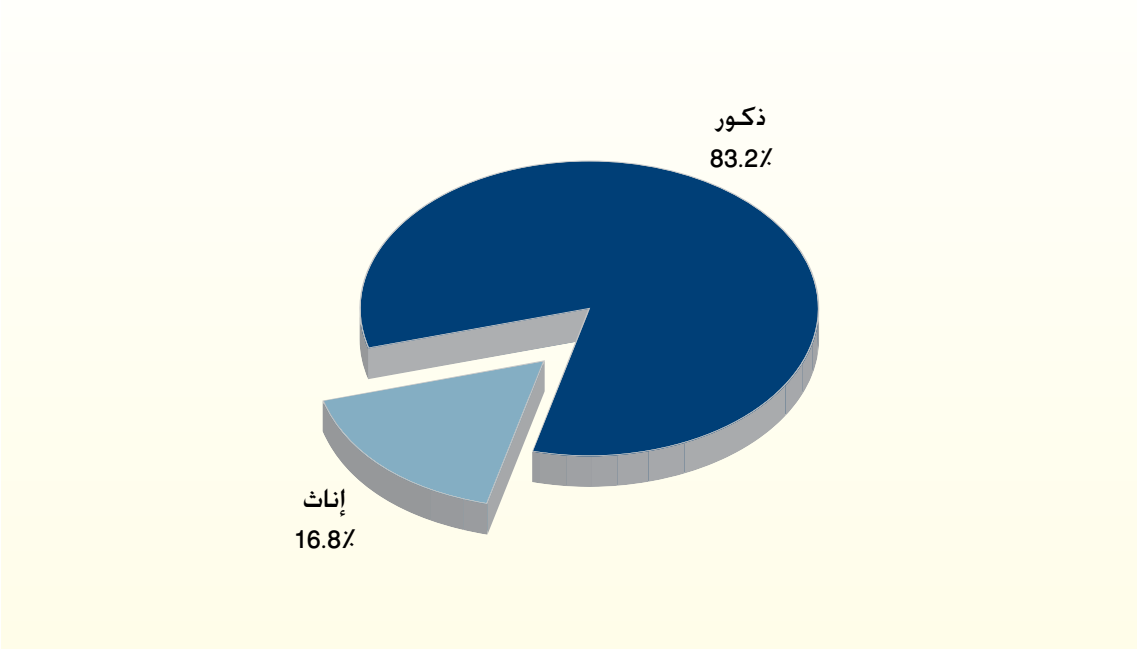

الفصل الرابع

تطور عدد البنوك والفروع

بلغ عدد البنوك العاملة في الأردن ٢٥ بنكاً مع نهاية عام ٢٠١٥، تتوزع بواقع ١٦ بنكاً أردنياً (ثلاثة منها بنوك إسلامية)، وتسعة بنوك أجنبية (منها بنك واحد إسلامي). وتغطي خدمات هذه البنوك معظم أرجاء المملكة من خلال شبكة فروعها المكونة من ٧٨٦ فرعاً و ٨٣ مكتباً. وبلغ مؤشر الكثافة المصرفية (عدد السكان إلى العدد الإجمالي لفروع البنوك العاملة في المملكة) في نهاية عام ٢٠١٥ نحو ١٢١٢٧ نسمة لكل فرع.

جدول رقم (١٨)

تطور عدد البنوك والفروع في الأردن ٢٠٠٧-٢٠١٥

السنة	عدد البنوك الوطنية		عدد البنوك الأجنبية		المجموع	عدد الفروع
	بنوك تجارية	بنوك إسلامية	بنوك تجارية	بنوك إسلامية		
2007	13	2	8	0	23	559
2008	13	2	8	0	23	593
2009	13	2	8	0	23	619
2010	13	3	9	0	25	666
2011	13	3	9	1	26	702
2012	13	3	9	1	26	722
2013	13	3	9	1	26	742
2014	13	3	8	1	25	770
2015	13	3	8	1	25	786

١. تطور عدد الفروع

أ. الفروع المفتتحة خلال عام ٢٠١٥

حرصاً من البنوك على التواصل مع عملائها وتسهيلاً عليهم للحصول على أفضل الخدمات المصرفية، تقوم البنوك بشكل دائم بزيادة عدد فروعها لتكون منتشرة في مختلف أنحاء المملكة. حيث قام ١٢ بنكاً خلال عام ٢٠١٥ بافتتاح فروع جديدة داخل الأردن ليبلغ عدد الفروع الجديدة بنهاية عام ٢٠١٥ داخل الأردن ٢٠ فرعاً جديداً، بينما بلغ عدد الفروع المفتتحة خلال عام ٢٠١٥ خارج الأردن ١٠ فروع تم افتتاحها من قبل ثلاثة بنوك.

جدول رقم (١٩)
الفروع المفتتحة خلال عام ٢٠١٥

أسم البنك	الفروع المفتتحة داخل الأردن			الفروع المفتتحة خارج الأردن		
	العدد	اسم الفرع		العدد	اسم الفرع	
البنك العربي	1	فرع تاج مول	العاصمة / عمان	8	فرع بتونيا	فلسطين
					فرع بيت جالا	فلسطين
					فرع داون تاون / الاسكندرية	مصر
					فرع االماظة	مصر
					فرع لوران	مصر
					فرع العبور	مصر
					فرع سوديك	مصر
					فرع بور سعيد	مصر
البنك الأهلي الأردني	1	فرع طبربور	العاصمة / عمان	1	فرع جنين	فلسطين
بنك القاهرة عمان	4	فرع بافيليون	العاصمة / عمان	1	فرع البحرين	المنامة / البحرين
		فرع المفرق/ ش. الأمير حسن	المفرق			
		فرع الرابية	العاصمة / عمان			
		فرع عبدون	العاصمة / عمان			
بنك الأردن	1	فرع سحاب	العاصمة / عمان	0		
البنك الاستثماري	1	فرع تاج مول	العاصمة / عمان	0		
بنك الاتحاد	2	فرع مجمع عمان / اربد	اربد	0		
		فرع المفرق	المفرق			
بنك سوسيته جنرال – الأردن	1	فرع الفحيص	البلقاء	0		
البنك الإسلامي الأردني	3	فرع بني كنانة	اربد	0		
		فرع الشونة	معان			
		فرع الجيزة	العاصمة / عمان			
البنك العربي الإسلامي الدولي	1	فرع ازمير مول	العاصمة / عمان	0		

تابع / جدول رقم (١٩)
الفروع المفتتحة خلال عام ٢٠١٥

أسم البنك	الفروع المفتتحة داخل الأردن			الفروع المفتتحة خارج الأردن		
	العدد	اسم الفرع		العدد	اسم الفرع	
بنك الأردن دبي الإسلامي	3	فرع شارع وصفي التل	العاصمة / عمان	0		
		فرع الاستقلال مول	العاصمة / عمان			
		فرع أبو نصير	العاصمة / عمان			
مصرف الراجحي	1	فرع الجبيهة	العاصمة / عمان	0		
البنك العقاري المصري العربي	1	فرع المدينة المنورة	العاصمة / عمان	0		
المجموع	20			10		

* البنوك التي تم إدراجها بالجدول هي فقط البنوك التي قامت بافتتاح فروع جديدة داخل أو خارج الأردن خلال عام ٢٠١٥.

ب. عدد الفروع داخل وخارج الأردن

بلغ عدد فروع البنوك المرخصة العاملة في الأردن ٧٨٦ فرع داخل الأردن منتشرة على مختلف مناطق المملكة و١٨٠ فرع خارج الأردن بنهاية عام ٢٠١٥.

جدول رقم (٢٠)
عدد الفروع داخل وخارج الأردن كما في نهاية ٢٠١٥

أسم البنك	عدد الفروع	
	داخل الأردن	خارج الأردن
البنك العربي	75	116
البنك الأهلي الأردني	56	6
بنك القاهرة عمان	72	22
بنك الأردن	70	14
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	113	14
البنك الأردني الكويتي	56	3
بنك الاستثمار العربي الأردني	18	1
البنك التجاري الأردني	27	4
البنك الاستثماري	11	0
بنك ABC	27	0
بنك الاتحاد	38	0
بنك سوسيته جنرال - الأردن	17	0
بنك المال الأردني	12	0
البنك الإسلامي الأردني	73	0
البنك العربي الإسلامي الدولي	41	0
بنك الأردن دبي الإسلامي	21	0
مصرف الراجحي	6	0
البنك العقاري المصري العربي	10	0
مصرف الرافدين	2	0
سيتي بنك	2	0
بنك ستاندرد تشارترد	6	0
بنك عودة	13	0
بنك الكويت الوطني - الأردن	3	0
بنك لبنان والمهجر	14	0
بنك أبو ظبي الوطني	3	0
المجموع	786	180

ت. التوزيع الجغرافي للفروع داخل الأردن

تنتشر فروع البنوك البالغ عددها ٧٨٦ فرع على مختلف محافظات المملكة، حيث تستحوذ العاصمة عمان على ما نسبته ٦٢,٣٪ من إجمالي عدد الفروع لتأتي بعدها محافظة اربد التي تستحوذ على ما نسبته ٩,٧٪ من إجمالي الفروع تليها محافظة الزرقاء بنسبة ٩٪ من إجمالي الفروع، ليتبقى ما نسبة ١٩٪ من إجمالي الفروع منتشرة على باقي المحافظات.

جدول رقم (٢١)

توزيع الفروع على المحافظات كما في نهاية ٢٠١٥

البنك	العاصمة	اربد	الزرقاء	البلقاء	العقبة	الكرك	مادبا	معان	جرش	عجلون	الطفيلة	المفرق	المجموع
البنك العربي	50	4	7	5	1	1	1	2	1	1	1	1	75
البنك الأهلي الأردني	35	5	4	5	1	1	1	1	1	0	1	1	56
بنك القاهرة عمان	36	10	6	6	2	3	2	1	1	1	1	3	72
بنك الأردن	45	9	7	1	1	1	1	1	1	2	0	1	70
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	58	14	14	9	1	4	1	5	1	2	2	1	112+1*
البنك الأردني الكويتي	39	4	5	4	1	1	1	0	0	0	0	1	56
بنك الاستثمار العربي الأردني	14	1	2	0	1	0	0	0	0	0	0	0	18
البنك التجاري الأردني	17	2	1	3	1	1	1	0	0	0	0	1	27
البنك الاستثماري	8	1	1	0	1	0	0	0	0	0	0	0	11
بنك ABC	19	1	1	1	1	1	1	0	1	0	0	1	27
بنك الاتحاد	29	3	2	1	1	0	1	0	0	0	0	1	38
بنك سوسيته جنرال - الأردن	11	1	1	1	1	1	1	0	0	0	0	0	17
بنك المال الأردني	8	1	2	0	1	0	0	0	0	0	0	0	12
البنك الإسلامي الأردني	35	10	9	5	1	4	1	3	1	2	1	1	73
البنك العربي الإسلامي الدولي	22	3	5	1	2	2	1	1	1	1	1	1	41
بنك الأردن دبي الإسلامي	18	2	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	21
مصرف الراجحي	4	1	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	6
البنك العقاري المصري العربي	6	1	1	0	1	0	0	0	0	0	0	1	10
مصرف الرافدين	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2
سيتي بنك	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2
بنك ستاندرد تشارترد	4	1	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	6
بنك عودة	11	1	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	13
بنك الكويت الوطني - الأردن	3	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	3
بنك لبنان والمهجر	11	1	1	0	1	0	0	0	0	0	0	0	14
بنك أبو ظبي الوطني	3	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	3
المجموع	490	76	71	42	21	20	13	14	8	9	7	14	786

* فرع متنقل

٢. تطور عدد المكاتب

أ. المكاتب المفتتحة خلال عام ٢٠١٥

بهدف إيصال خدماتها إلى اكبر عدد في المجتمع تقوم البنوك بافتتاح مكاتب لها بالأسواق التجارية والجامعات وغيرها لتقدم من خلالها عدة خدمات. حيث تم افتتاح ٨ مكاتب داخل الأردن من قبل بنكين خلال العام ٢٠١٥.

جدول رقم (٢٢)
المكاتب المفتتحة خلال عام ٢٠١٥

البنك	المكاتب المفتتحة داخل الأردن		
	العدد	اسم المكتب	المحافظة
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	2	مكتب اربد مول / تابع لفرع دوار القبة	اربد
		مكتب ضاحية الأمير راشد / تابع لفرع البيادر	العاصمة / عمان
البنك الإسلامي الأردني	6	مكتب المدينة الرياضية	العاصمة / عمان
		مكتب وادي السير	العاصمة / عمان
		مكتب سامح مول	العاصمة / عمان
		مكتب بلعما	المفرق
		مكتب الحسينية	الكرك
		مكتب مأدبا	مأدبا
المجموع	8		

* البنوك التي تم إدراجها بالجدول هي فقط البنوك التي قامت بافتتاح مكاتب جديدة داخل أو خارج الأردن خلال عام ٢٠١٥.

ب. عدد المكاتب داخل وخارج الأردن

بلغ عدد مكاتب البنوك المرخصة ٨٣ مكتب منتشرة بعدة مناطق داخل الأردن و١١ مكاتب خارج الأردن بنهاية عام ٢٠١٥.

جدول رقم (٢٣)
عدد المكاتب داخل وخارج الأردن كما في نهاية ٢٠١٥

أسم البنك	المكاتب	
	داخل الأردن	خارج الأردن
البنك العربي	0	4
البنك الأهلي الأردني	1	1
بنك القاهرة عمان	13	0
بنك الأردن	11	1
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	13	3
البنك الأردني الكويتي	0	0
بنك الاستثمار العربي الأردني	15	1
البنك التجاري الأردني	2	1
البنك الاستثماري	0	0
بنك ABC	0	0
بنك الاتحاد	1	0
بنك سوسيته جنرال - الأردن	0	0
بنك المال الأردني	0	0
البنك الإسلامي الأردني	20	0
البنك العربي الإسلامي الدولي	0	0
بنك الأردن دبي الإسلامي	0	0
مصرف الراجحي	0	0
البنك العقاري المصري العربي	3	0
مصرف الرافدين	0	0
سيتي بنك	2	0
بنك ستاندرد تشارترد	0	0
بنك عودة	2	0
بنك الكويت الوطني - الأردن	0	0
بنك لبنان والمهجر	0	0
بنك أبو ظبي الوطني	0	0
المجموع	83	11

ت. التوزيع الجغرافي للمكاتب داخل الأردن

تنتشر مكاتب البنوك داخل الأردن والبالغ عددها ٨٣ مكتب في نهاية عام ٢٠١٥ على جميع محافظات المملكة، حيث تستحوذ العاصمة عمان على ما نسبته ٣٨,٦٪ من إجمالي عدد المكاتب، تليها محافظة اربد بما نسبته ٢١,٧٪ من إجمالي عدد المكاتب، تليها محافظة العقبة بنسبة ١٠,٨٪ من إجمالي عدد المكاتب، لتتوزع باقي المكاتب على باقي محافظات المملكة.

جدول رقم (٢٤)
توزيع المكاتب على المحافظات كما في نهاية ٢٠١٥

البنك	العاصمة	اربد	الزرقاء	البلقاء	العقبة	الكرك	مادبا	معان	جرش	عجلون	الطفيلة	المفرق	المجموع
البنك العربي	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
البنك الأهلي الأردني	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
بنك القاهرة عمان	3	2	1	1	2	0	0	3	0	1	0	0	13
بنك الأردن	0	5	1	2	2	0	0	0	0	0	0	1	11
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	6	4	0	0	1	0	0	1	0	0	0	1	13
البنك الأردني الكويتي	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك الاستثمار العربي الأردني	10	2	1	0	2	0	0	0	0	0	0	0	15
البنك التجاري الأردني	0	1	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	2
البنك الاستثماري	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك ABC	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك الاتحاد	0	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	1
بنك سوسيته جنرال - الأردن	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك المال الأردني	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
البنك الإسلامي الأردني	6	2	3	1	1	2	1	0	1	0	1	2	20
البنك العربي الإسلامي الدولي	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك الأردن دبي الإسلامي	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
مصرف الراجحي	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
البنك العقاري المصري العربي	3	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	3
مصرف الرافدين	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
سيتي بنك	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2
بنك ستاندرد تشارترد	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك عودة	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2
بنك الكويت الوطني - الأردن	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك لبنان والمهجر	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك أبو ظبي الوطني	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
المجموع	32	18	6	4	9	2	1	4	1	1	1	4	83

٣. تطور عدد أجهزة الصراف الآلي

أ. عدد أجهزة الصراف الآلي وتوزيعها على المحافظات

لمواكبة تطور قطاع الخدمات المالية واستيعاباً للعدد المتزايد من مستخدمي أجهزة الصراف الآلي، تقوم البنوك بزيادة أعداد أجهزة الصراف الآلي لديها، حيث بلغ عدد أجهزة الصراف الآلي ١٤٨٨ جهاز في نهاية عام ٢٠١٥ مقارنةً بـ ١٤٣٤ جهاز في نهاية عام ٢٠١٤. بحيث تنتشر هذه الأجهزة في جميع محافظات المملكة وبنسبٍ متفاوتة لتحصل العاصمة عمان على الحصة الأكبر وبنسبة ٦٥,٩٪ من إجمالي عدد الأجهزة، تأتي بعدها محافظة اربد بنسبة ١٠,٦٪ من إجمالي عدد الأجهزة، تليها محافظة الزرقاء بنسبة ٦,٥٪ من إجمالي عدد الأجهزة، وتنتشر باقي الأجهزة في باقي محافظات المملكة.

جدول رقم (٢٥)

توزيع أجهزة الصراف الآلي على المحافظات كما في نهاية عام ٢٠١٥

البنك	العاصمة	اربد	الزرقاء	البلقاء	العقبة	الكرك	مادبا	معان	جرش	عجلون	الطفيلة	المفرق	المجموع	منها في نفس مبنى فروع البنك
البنك العربي	115	10	9	3	3	1	4	2	1	1	1	1	151	87
البنك الأهلي الأردني	70	7	4	8	4	1	2	1	1	0	1	1	100	61
بنك القاهرة عمان	82	35	8	8	6	6	4	6	1	1	1	7	165	98
بنك الأردن	79	10	8	5	5	1	2	1	1	2	0	4	118	78
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	119	30	20	5	7	8	4	11	1	3	3	3	214	133
البنك الأردني الكويتي	61	5	5	5	3	2	1	0	0	0	0	1	83	57
بنك الاستثمار العربي الأردني	44	1	2	0	3	0	0	0	0	0	0	1	51	36
البنك التجاري الأردني	28	6	1	3	3	1	2	0	0	0	0	1	45	29
البنك الاستثماري	23	1	2	0	2	0	0	0	0	0	0	0	28	11
بنك ABC	39	2	2	1	2	1	2	0	1	0	0	1	51	28
بنك الاتحاد	45	6	2	2	2	0	1	0	0	0	0	1	59	41
بنك سوسيته جنرال - الأردن	11	1	1	1	1	1	1	0	0	0	0	0	17	-
بنك المال الأردني	30	4	2	0	2	0	0	0	0	0	0	0	38	20
البنك الإسلامي الأردني	79	24	18	7	6	8	3	6	4	4	4	6	169	125
البنك العربي الإسلامي الدولي	38	3	5	2	1	2	1	1	1	1	1	1	57	43
بنك الأردن دبي الإسلامي	31	3	1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	35	22
مصرف الراجحي	27	4	4	1	0	0	0	0	0	0	0	0	36	12
البنك العقاري المصري العربي	10	1	1	0	1	0	0	0	0	0	0	1	14	14
مصرف الرافدين	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
سيتي بنك	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك ستاندرد تشارترد	6	1	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	8	-
بنك عودة	22	2	0	0	1	0	0	0	0	0	0	0	25	15
بنك الكويت الوطني - الأردن	6	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	6	3
بنك لبنان والمهجر	11	1	1	0	1	0	0	0	0	0	0	0	14	-
بنك أبو ظبي الوطني	4	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	4	4
المجموع	980	157	96	51	54	32	27	28	11	12	11	29	1488	917

غير متوفر

ب. أنواع الأجهزة المستخدمة

تستخدم البنوك العاملة في الأردن عدة أنواع من أجهزة الصراف الآلي، إلا أن أغلب الأنواع المستخدمة في الأردن هي أجهزة من نوع (NCR)، كما أنه يتم استخدام نوع (Diebold) و (Wincor) وغيرها.

ت. أنظمة التشغيل المستخدمة

تعمل أجهزة الصراف الآلي التابعة للبنوك العاملة في الأردن بأنظمة تشغيل مختلفة، إلا أن أغلب أجهزة الصراف الآلي المستخدمة داخل المملكة تعمل على نظام (Windows).

ث. الخدمات التي تقدم من خلال أجهزة الصراف الآلي

تقدم أجهزة الصراف الآلي التابعة للبنوك العاملة في الأردن شريحة واسعة من الخدمات المصرفية وعلى مدار ٢٤ ساعة. حيث تتيح جميع الأجهزة للعملاء القيام بعملية السحب النقدي بالدينار الأردني والاستفسار عن الرصيد وخدمة تغير PIN بالإضافة إلى خدمات أخرى تتوفر في أغلب الأجهزة من أهمها الحصول على كشف حساب مختصر، وخدمة تقديم طلب دفتر شيكات، وغيرها من الخدمات المبينة بالجدول أدناه.

جدول رقم (٢٦)

الخدمات التي تقدمها أجهزة الصراف الآلي التابعة للبنوك حتى نهاية ٢٠١٥

البنك	السحب النقدي بالدينار	السحب النقدي بعملات أخرى	الإيداع النقدي المباشر	الإيداع النقدي من خلال مغلف	إيداع الشيكات	الاستفسار عن الرصيد	الحصول على كشف حساب مختصر	دفع الفواتير (مياه، كهرباء، هاتف)	تحويل الأموال لحسابات داخل نفس البنك	تسديد البطاقات الائتمانية	تقديم طلب دفتر شيكات	تقديم طلب الحصول على قرض	طلب كشف حساب	تغيير PIN	بصمة العين	Anti Skimming[1]
البنك العربي	√	√	√	√	√	√	√	√	√		√	√	√	√	√	
البنك الأهلي الأردني	√	√	√			√	√		√*			√		√	√	
بنك القاهرة عمان	√	√				√	√	√	√	√	√	√		√	√	√
بنك الاردن	√		√			√	√	√	√			√		√	√	
بنك الاسكان للتجارة والتمويل	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√
البنك الأردني الكويتي	√	√	√	√		√	√		√*			√		√	√	
بنك الاستثمار العربي الأردني	√	√	√			√	√		√		√	√		√	√	
البنك التجاري الأردني	√	√	√	√	√	√	√	√	√			√		√	√	√
البنك الاستثماري	√		√			√	√		√		√	√			√	
بنك ABC	√					√	√		√					√	√	
بنك الاتحاد	√		√			√	√		√			√		√	√	
بنك سوسيته جنرال - الأردن	√					√	√							√	√	
بنك المال الأردني	√		√	√	√	√	√	√	√		√	√	√	√	√	
البنك الإسلامي الأردني	√		√			√	√	√	√			√		√	√	
البنك العربي الاسلامي الدولي	√			√	√	√	√		√			√		√	√	
بنك الأردن دبي الاسلامي	√					√	√								√	
مصرف الراجحي	√					√	√		√						√	
البنك العقاري المصري العربي	√					√	√		√		√	√		√	√	
مصرف الرافدين [2]																
سيتي بنك [2]																
بنك ستاندرد تشارترد	√			√	√	√	√				√	√		√	√	
بنك عودة	√					√	√	√	√*						√	
بنك الكويت الوطني	√					√	√		√						√	
لبنان والمهجر	√					√		√							√	
بنك أبو ظبي الوطني	√			√		√	√		√			√		√	√	

(١) عبارة عن جزء إضافي يركب على قارئ البطاقة لحماية بيانات العميل أثناء استخدامه لجهاز الصراف الآلي.

(٢) لا يوجد لديها أجهزة صراف آلي.

* التحويل بين حسابات العميل نفسه

- ليس بالضرورة أن تكون جميع الأجهزة لدى البنك تقدم نفس الخدمات.

وإضافة للخدمات السابقة فان هنالك خدمات أخرى تقوم البنوك بتقديمها من خلال أجهزة الصراف الآلي التابعة لها كما هو مبين في الجدول التالي.

جدول رقم (٢٨)
خدمات أخرى تقدم عبر أجهزة الصراف الآلي

البنك	خدمات أخرى تقدم عبر أجهزة الصراف الآلي
البنك العربي	١. التبرعات لجهات معينة ٢. تسديد رسوم طلبة جامعة الزيتونة (إيداع فوري) ٣.تسديد أقساط صندوق التنمية والتشغيل (إيداع فوري) ٤. تغيير رقم هاتف العميل
بنك القاهرة عمان	استقبال الحوالات عن طريق western union
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	١.خدمة التسديد eFAWATEERcom ٢.تقديم طلب بطاقة فيزا ائتمانية ٣. سحب عملاء بنوك أخرى من أجهزة البنك أجهزة البنك ٤.الاستعلام عملاء بنوك أخرى من خلال أجهزة البنك
البنك الأردني الكويتي	شحن بطاقات الصراف المدفوعة مسبقا
بنك المال الأردني	١.طلب خدمات الكترونية ٢.طلب بطاقة ائتمانية أو صراف آلي ٣.متعدد اللغات (عربي+ انجليزية)
مصرف الراجحي	إدخال رقم الهاتف النقال وتحديثه
بنك ستاندرد تشارترد	تحديد الرقم السري لبطاقة ال Debit card

* البنوك التي تم إدراجها بالجدول هي البنوك التي تقدم خدمات أخرى من خلال أجهزة الصراف الآلي.

الفصل الخامس

أداء البنوك المدرجة في بورصة عمان خلال عام ٢٠١٥

بلغ عدد البنوك المدرجة في بورصة عمان ١٥ بنكاً مع نهاية عام ٢٠١٥، تراوحت أسعار إغلاقها بين دينار وبين ٩,٤٥ دينار. وقد بلغ عدد أسهم البنوك التي تم تداولها حوالي ٩٤,٢ مليون سهم فيما بلغ حجم التداول لهذه الأسهم ٢٦٢,٦ مليون دينار. والجدول التالي يبين أبرز مؤشرات التداول للبنوك المدرجة على البورصة خلال عام ٢٠١٥.

جدول رقم (٢٨)

بعض مؤشرات التداول للبنوك المدرجة على بورصة عمان خلال عام ٢٠١٥

	البنك	الرمز	سعر الإغلاق (نهاية 2014)	أعلى سعر خلال 2015	أدنى سعر خلال 2015	سعر الإغلاق (نهاية 2015)	معدل السعر 2014	حجم التداول (دينار)	عدد الأسهم
1	البنك العربي	ARBK	7.1	7.25	5.58	6.45	6.44	124,256,618	19,310,900
2	بنك الاسكان للتجارة والتمويل	THBK	9.1	9.6	9.1	9.45	9.28	3,301,168	355,823
3	بنك المال الأردني	EXFB	1.51	1.63	0.99	1.0	1.32	11,147,719	8,440,208
4	البنك الاهلي الأردني	AHLI	1.32	1.39	1.14	1.25	1.24	13,179,334	10,623,499
5	بنك القاهرة عمان	CABK	2.87	3.54	2.11	2.55	2.47	25,670,471	10,402,949
6	بنك الاردن	BOJX	2.65	2.89	2.32	2.6	2.57	15,154,967	5,905,834
7	بنك الاستثمار العربي الأردني	AJIB	2.05	2.21	1.7	1.91	2.02	3,849,976	1,906,735
8	بنك الإسلامي الأردني	JOIB	3.68	3.83	3.16	3.55	3.5	25,930,639	7,405,978
9	بنك الإتحاد	UBSI	1.8	1.91	1.41	1.52	1.67	6,334,251	3,800,574
10	بنك ABC	ABCO	1.09	1.19	1.05	1.16	1.14	3,344,363	2,942,963
11	البنك التجاري الأردني	JCBK	1.16	1.17	1.03	1.17	1.1	3,778,127	3,450,720
12	بنك سوسيته جنرال - الأردن	SGBJ	1.07	1.25	0.99	1.01	1.12	294,293	263,256
13	البنك الأردني الكويتي	JOKB	4.29	4.4	3.43	4.1	3.85	6,348,698	1,649,905
14	البنك الاستثماري	INVB	1.22	1.39	1.08	1.34	1.21	12,634,093	10,414,167
15	بنك الأردن دبي الإسلامي	JDIB	0.95	1.17	0.89	1.07	1.01	7,351,057	7,303,251

المصدر: بورصة عمان / النشرة السنوية

١. الرقم القياسي لأسعار الأسهم

ارتفع الرقم القياسي (المرجح بالقيمة السوقية) لأسعار أسهم البنوك المدرجة في بورصة عمان بحوالي ٩٠,٧ نقطة (١,١٪) ليصل إلى ٨٤٦٣,٧ نقطة في نهاية عام ٢٠١٥، أما الرقم القياسي للسوق بشكلٍ عام فقد تراجع بنسبة طفيفة بلغت ٠,٢٪ ليصل إلى ٤٢٢٩,٩ نقطة في نهاية عام ٢٠١٥.

جدول رقم (٢٩)

تطور الرقم القياسي لأسعار أسهم البنوك المدرجة في بورصة عمان للفترة (٢٠٠٧ – ٢٠١٥)

السنة	الرقم القياسي لأسعار الأسهم المرجح بالقيمة السوقية (نقطة)	
	البنوك	السوق
2007	13886.7	7519.3
2008	11380.1	6243.1
2009	9368.0	5520.1
2010	8848.3	5318.0
2011	7542.3	4648.4
2012	7297.4	4593.9
2013	8035.2	4336.7
2014	8373.0	4237.6
2015	8463.7	4229.9

المصدر: بورصة عمان

شكل رقم (٢١)

التطور السنوي للرقم القياسي لأسعار الاسهم (٢٠٠٧-٢٠١٥)

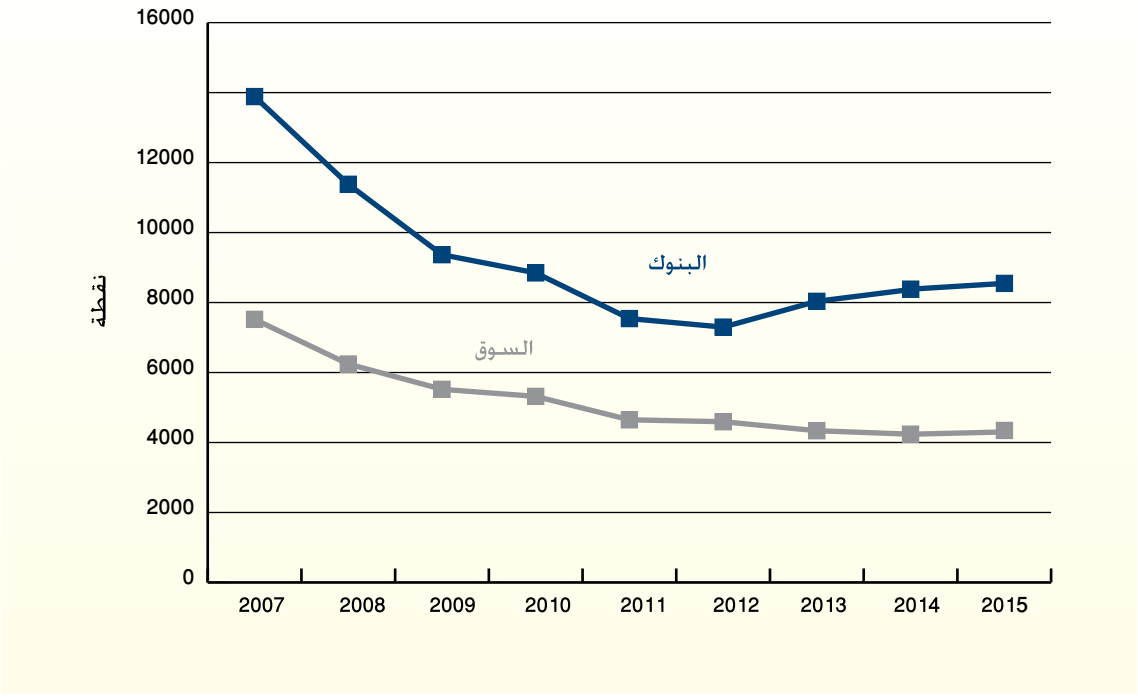

جدول رقم (٣٠)

التطور الشهري للرقم القياسي لأسعار أسهم البنوك المدرجة في البورصة خلال عام ٢٠١٥

الشهر	الرقم القياسي لأسعار الأسهم (نقطة)	
	البنوك	السوق
كانون الثاني	8264.8	4173.4
شباط	8317.7	4181.7
آذار	8042.4	4023.3
نيسان	7945.8	3960.6
أيار	8454.5	4249.8
حزيران	8144.5	4140.3
تموز	8151.5	4184.7
آب	8604.6	4234.8
أيلول	8248.6	4054.5
تشرين الأول	8132.1	4026.6
تشرين الثاني	8005.6	3952.4
كانون الأول	8463.7	4229.9

المصدر: بورصة عمان

شكل رقم (٢٢)

التطور الشهري للرقم القياسي لأسعار الاسهم خلال عام ٢٠١٥

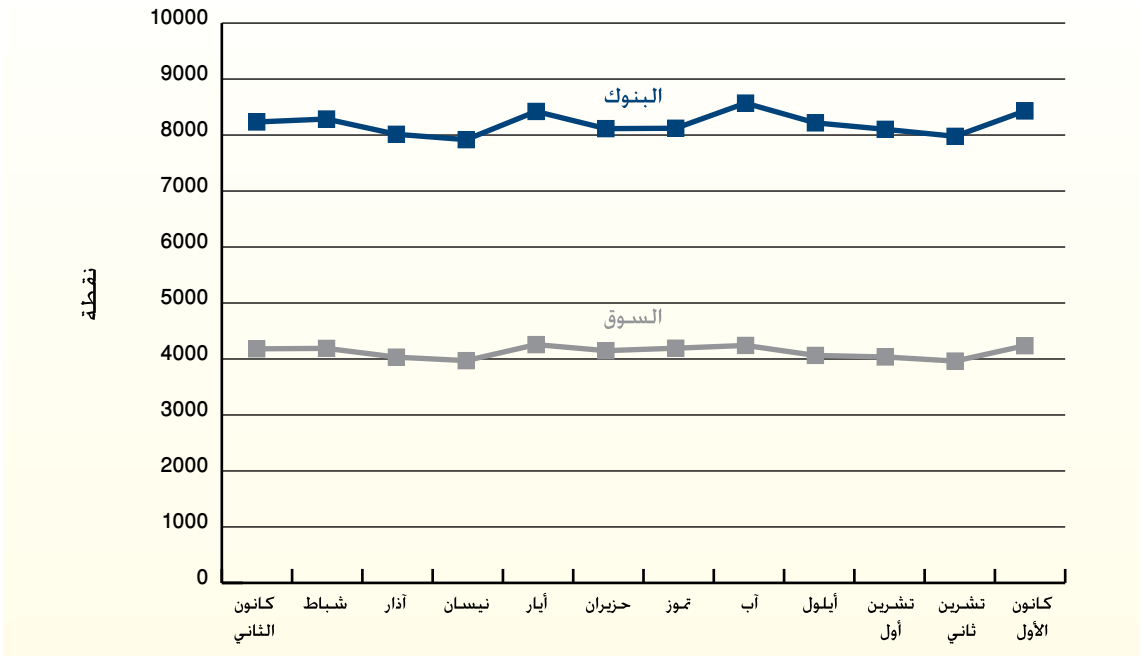

٢. حجم التداول

تراجع حجم التداول في أسهم البنوك المدرجة في البورصة خلال عام ٢٠١٥ لينخفض من ٤٦٢,٨ مليون دينار في عام ٢٠١٤ إلى ٢٦٢,٦ مليون دينار في عام ٢٠١٥. فيما شهد حجم التداول الكلي في بورصة عمان ارتفاعاً من ٢,١٨ مليار دينار في عام ٢٠١٤ إلى ٢,٥١ مليار دينار في عام ٢٠١٥.

جدول رقم (٣١)

حجم التداول على أسهم البنوك المدرجة في البورصة خلال الفترة (٢٠٠٧ - ٢٠١٥)

السنة	حجم التداول (مليون دينار)		
	البنوك	السوق	البنوك / السوق (%)
2007	2,460.8	12,348.1	19.9
2008	2,983.9	20,318.1	14.7
2009	826.5	9,134.2	9.0
2010	514.8	6,088.6	8.5
2011	405.8	2,762.7	14.7
2012	303.6	1,931.9	15.7
2013	289.9	2,425.5	11.9
2014	462.8	2,185.5	21.2
2015	262.6	2,511.8	10.4

المصدر: بورصة عمان / النشرة الإحصائية السنوية

شكل رقم (٢٣)

التطور السنوي لحجم التداول خلال الفترة (٢٠٠٧-٢٠١٥)

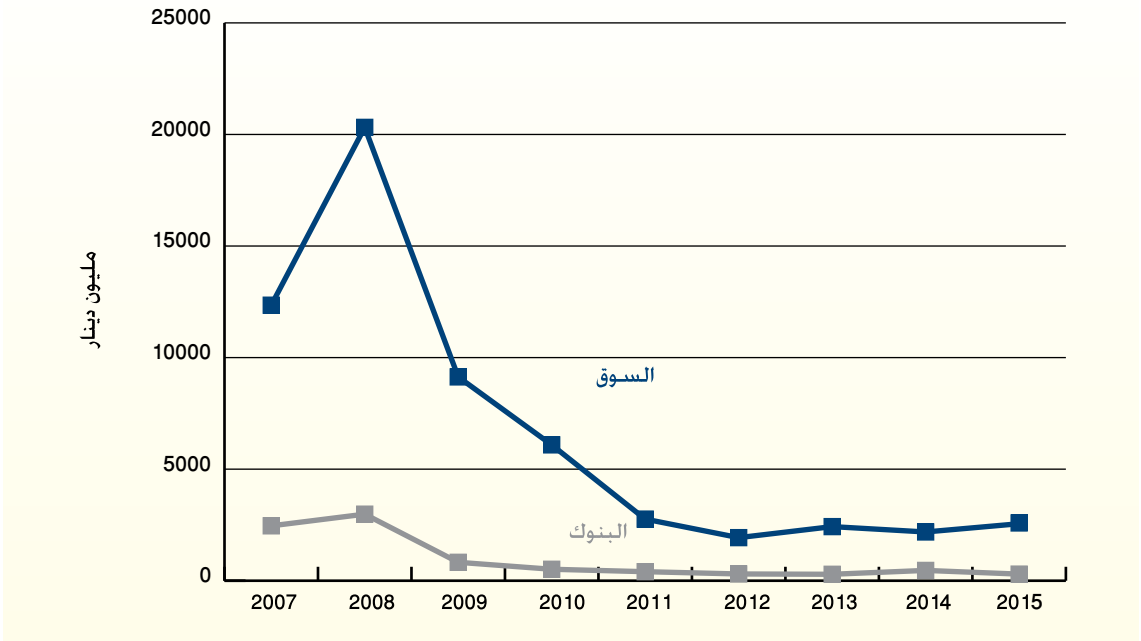

جدول رقم (٣٢)

التطور الشهري لحجم التداول على أسهم البنوك المدرجة في البورصة خلال عام ٢٠١٥

الشهر	حجم التداول (مليون دينار)		
	البنوك	السوق	البنوك / السوق
كانون الثاني	12.003	174.984	6.9%
شباط	18.396	233.402	7.9%
آذار	15.927	215.320	7.4%
نيسان	21.524	197.392	10.9%
أيار	25.528	181.841	14.0%
حزيران	27.584	245.669	11.2%
تموز	12.650	243.890	5.2%
آب	37.957	287.253	13.2%
أيلول	23.062	195.358	11.8%
تشرين الأول	27.731	214.869	12.9%
تشرين الثاني	12.354	140.495	8.8%
كانون الأول	27.859	181.375	15.4%
المجموع	262.576	2,511.849	10.5%

المصدر: بورصة عمان / النشرة الإحصائية الشهرية

شكل رقم (٢٤)

التطور الشهري لحجم التداول خلال عام ٢٠١٥

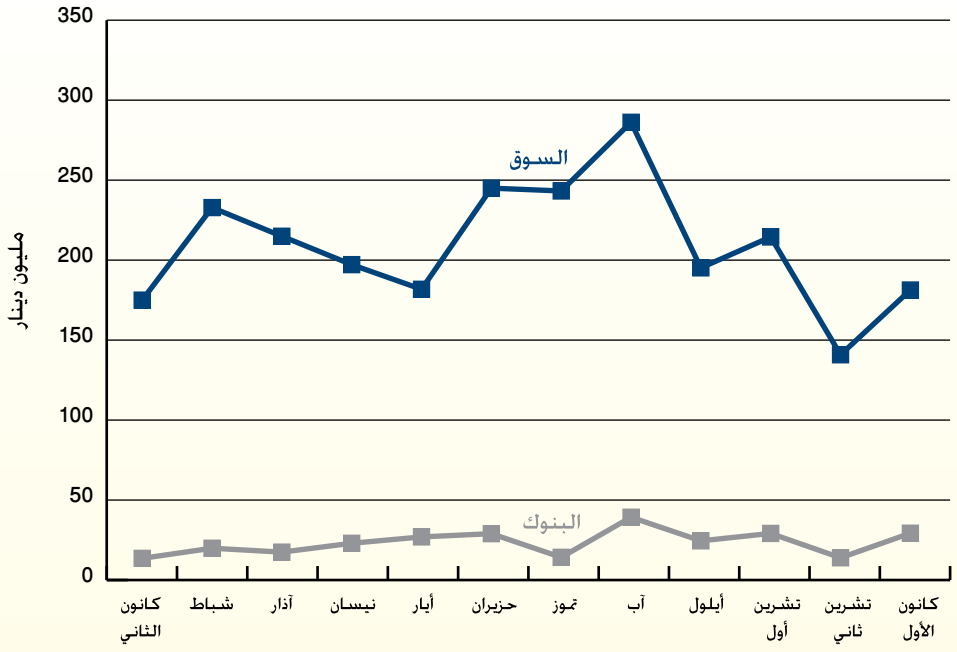

٣. مساهمة غير الأردنيين في ملكية أسهم البنوك الأردنية

حققت نسبة مساهمة غير الأردنيين في ملكية أسهم البنوك الأردنية استقراراً واضحاً خلال السنوات الأخيرة، وذلك نتيجةً للمؤشرات المالية الجيدة للجهاز المصرفي الأردني، ونظراً للقوة والمتانة المالية التي يتمتع بها، مما جعله محط أنظار المستثمرين من خارج المملكة. وقد بلغ متوسط نسبة مساهمة غير الأردنيين في ملكية أسهم البنوك المدرجة على بورصة عمان ٥٩,٢٥٪ خلال الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٥، ووصلت النسبة إلى ٦٠,٢٪ في عام ٢٠١٥.

جدول رقم (٣٣)

مساهمة غير الأردنيين في ملكية أسهم البنوك المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة (٢٠٠٧ – ٢٠١٥)

السنة	نسبة مساهمة غير الأردنيين ٪
2007	57.35
2008	58.84
2009	58.25
2010	57.90
2011	59.40
2012	60.00
2013	61.00
2014	60.30
2015	60.20

المصدر: بورصة عمان / النشرة الإحصائية الشهرية

شكل رقم (٢٥)

نسبة مساهمة غير الاردنيين في ملكية اسهم البنوك (٢٠٠٧-٢٠١٥)

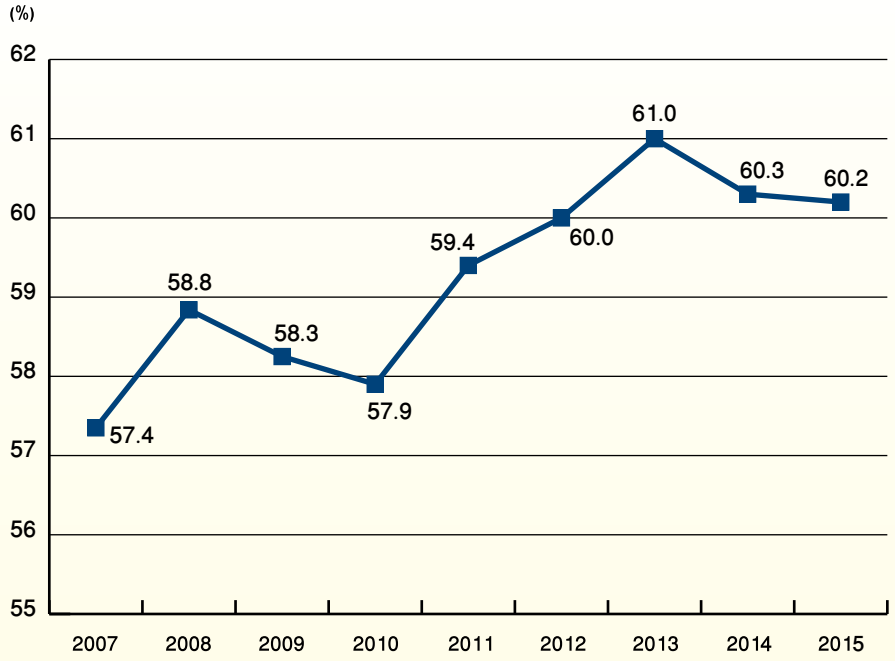

الفصل السادس

تقاص الشيكات

يتناول هذا الجزء موضوع تقاص الشيكات ويلقي الضوء على أهم نقاط التحول التاريخية التي مر بها في المملكة، بالإضافة إلى تسليط الضوء على التغيرات شهدتها الشيكات المقدمة للتقاص والشيكات المعادة خلال عام ٢٠١٥.

١. لمحة تاريخية عن تقاص الشيكات:

يقدم البنك المركزي الأردني خدمة تقاص الشيكات للبنوك المرخصة بموجب قانونه رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ وتعديلاته في الفقرة ب من المادة (٣٧) .

وقد مر نظام مقاصة الشيكات بعدة مراحل حيث كانت البداية بالنظام اليدوي حتى شهر تموز من عام ١٩٩٧ لينتقل بعد ذلك العمل على نظام المقاصة الآلية حتى شهر تموز ٢٠٠٧ ثم انتقلت الخدمة نقلة نوعيه إلى التقاص الالكتروني حيث بدأ تطبيق تحصيل الشيكات في نفس اليوم على مستوى البنوك اعتبارا من ٢٠٠٧/١١/٤. وتعرف المقاصة الالكترونية على أنها عملية تبادل المعلومات (والتي تشمل بيانات وصور ورموز الشيكات) بوسائل الكترونية من خلال مركز المقاصة الالكترونية في البنك المركزي الأردني وتحديد صافي الأرصدة الناتجة عن هذه العملية في وقت محدد.

حيث يتم تحصيل الشيكات في نفس اليوم على مستوى البنوك على النحو التالي:

- الشيكات التي تودع من قبل العملاء من الساعة ٨:٠٠ صباحاً ولغاية الساعة ١٢:٠٠ ظهراً تحصّل في نفس يوم العمل ويسمح للعميل بسحب مبلغ الشيك في يوم العمل التالي.
- الشيكات التي تودع بعد الساعة ١٢:٠٠ ظهراً تحصّل في جلسة يوم العمل التالي.

كما ويتم تقديم خدمة تقاص الشيكات من خلال المقاصة الالكترونية تحت غطاء قانوني لتشغيلها والمتمثل بقانون البنك المركزي الأردني، وقانون المعاملات الالكترونية، وأصول وقواعد العمل والتعليمات الخاصة بالمقاصة الالكترونية.

وقد كان الهدف من المقاصة الالكترونية هو الانتقال من نظام المقاصة الآلي إلى نظام المقاصة الالكتروني للشيكات، والتوقف عن تداول الشيكات الورقية لغاية التقاص عند مرحلة إيداعها في البنوك، وتحصيل الشيكات حق نفس اليوم لكافة مناطق المملكة، إضافة إلى زيادة الثقة بالشيكات كأداة وفاء، والحد ما أمكن من زيادة حجم الشيكات المعادة.

كما وقد حقق نظام المقاصة الالكترونية فوائد على المستويين: مستوى البنوك، ومستوى العملاء، فبالنسبة للبنوك تتمثل الفائدة بمعرفة وضع البنك المالي في وقت محدد مسبقاً، والتوظيف الأمثل للأموال لدى البنوك، والحصول على معلومات وإحصائيات دقيقة عن الشيكات ونظام أرشفة دقيق وسريع، والتقليل من مخاطر نقل الشيكات الورقية من والى البنوك، وإمكانية الحصول على صور وبيانات عن الشيكات من خلال نظام المقاصة الالكترونية بسرعة وسهولة، ويعمل النظام على مدار ٢٤ ساعة وبالتالي هناك متسع من الوقت لإرسال الشيكات مهما كان عددها.

أما بالنسبة للعملاء فقد أصبح تحصيل الشيك يتم في نفس اليوم الذي يتم إيداعه فيه، ومعرفة وضع الشيك مقبول أو مرفوض في نفس اليوم، كما ويقيد مبلغ الشيك في حساب المستفيد في نفس اليوم (إذا كان الإيداع قبل الساعة ١٢:٠٠ ظهراً) أو في يوم العمل التالي (إذا كان الإيداع بعد الساعة ١٢:٠٠٠ظهراً)، إضافة إلى زيادة الثقة بالشيكات والتعامل بها.

٢. تطور تقاص الشيكات خلال عام ٢٠١٥:

شهدت الشيكات المقدمة للتقاص انخفاضاً من حيث العدد والقيمة في نهاية عام ٢٠١٥ بالمقارنة مع نهاية عام ٢٠١٤، حيث انخفضت عدد الشيكات المقدمة للتقاص من ١١١١٦,٤ ألف شيك في نهاية عام ٢٠١٤ إلى ١٠٦٢٧,٢ ألف شيك في نهاية عام ٢٠١٥، كما وانخفضت قيمة الشيكات المقدمة للتقاص من ٤٨٣٨٠,٣ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٤ إلى ٤٨٠٦٣,٣ مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٥.

جدول رقم (٣٤)
الشيكات المتداولة والمرتجعة من خلال المقاصة الالكترونية (٢٠١٤ – ٢٠١٥)

البيان	2014	2015	نسبة التغير ٪
الشيكات المقدمة للتقاص			
العدد (ألف)	11116.4	10627.2	-4.40%
القيمة (مليون دينار)	48380.3	48063.3	-0.66%
الشيكات المعادة			
العدد (ألف)	558.4	520.8	-6.73%
القيمة (مليون دينار)	1708.2	1734.8	1.56%
نسبة إلى عدد الشيكات المقدمة للتقاص (٪)	5.02%	4.90%	-
نسبة إلى قيمة الشيكات المقدمة للتقاص (٪)	3.53%	3.61%	-
الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد			
العدد (ألف)	337.9	315.6	-6.60%
القيمة (مليون دينار)	981.2	952.1	-2.97%
نسبة إلى عدد الشيكات المعادة (٪)	60.5%	60.6%	-
نسبة إلى قيمة الشيكات المعادة (٪)	57.4%	54.9%	-
الشيكات المعادة لأسباب أخرى			
العدد (ألف)	220.6	205.2	-6.98%
القيمة (مليون دينار)	727.1	782.7	7.65%
نسبة إلى عدد الشيكات المعادة (٪)	39.5%	39.4%	-
نسبة إلى قيمة الشيكات المعادة (٪)	42.6%	45.1%	-

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.

كما وشهدت الشيكات المعادة انخفاضا من حيث العدد بما نسبته ٦,٧٣٪ وارتفاع من حيث القيمة بنسبة ١,٥٦٪ في نهاية عام ٢٠١٥ مقارنةً بعام ٢٠١٤. أما من ناحية نسبة عدد الشيكات المعادة إلى الشيكات المقدمة للتقاص فقد بلغت ٤,٩٪ في نهاية عام ٢٠١٥ حيث اشتملت على ما نسبته ٦٠,٦٪ شيكات معادة لعدم كفاية الرصيد و ٣٩,٤٪ شيكات معادة لأسباب أخرى. كما أن نسبة قيمة الشيكات المعادة إلى قيمة الشكات المقدمة للتقاص قد بلغت ٣,٦١٪ في نهاية عام ٢٠١٥ تُشكل منهم الشيكات المعادة لعدم كفاية الرصيد ما نسبته ٥٤,٩٪ و الشيكات المعادة لأسباب أخرى ما نسبته ٤٥,١٪.

الفصل السابع

هيكل أسعار الفوائد

يستعرض هذا الفصل تطورات الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع والتسهيلات الائتمانية بأصنافها المختلفة، بالإضافة إلى تطور هامش سعر الفائدة. كما يستعرض الفصل تطور أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية، وتطور أسعار فائدة الإقراض بين البنوك (الجوديبر).

١. تطور أسعار الفوائد على الودائع

شهدت أسعار الفوائد على الودائع بمختلف أشكالها انخفاضات واضحة خلال عام ٢٠١٥ وذلك كما يلي:

- الودائع تحت الطلب: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية ٢٠١٥ بمقدار ١١ نقطة أساس عن مستواه في نهاية عام ٢٠١٤ ليبلغ ٠,٣٢٪.
- ودائع التوفير: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية عام ٢٠١٥ بمقدار ١٧ نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام ٢٠١٤ ليبلغ ٠,٦٢٪.
- الودائع لأجل: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية عام ٢٠١٥ بمقدار ١٠٥ نقطة أساس عن مستواه في نهاية عام ٢٠١٤ ليبلغ ٣,٠٦٪.

جدول رقم (٣٥)

الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع بأصنافها خلال الفترة ٢٠٠٧ – ٢٠١٥

السنة	تحت الطلب (%)	توفير (%)	لأجل (%)
2007	0.94	1.10	5.56
2008	1.01	1.04	5.66
2009	0.67	0.84	4.23
2010	0.44	0.77	3.40
2011	0.43	0.70	3.46
2012	0.42	0.76	4.19
2013	0.38	0.87	4.97
2014	0.43	0.79	4.11
2015	0.32	0.62	3.06

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية

شكل رقم (٢٦)

الوسط المرجح لأسعار ا لفوائد على الودائع بأصنافها (٢٠٠٧-٢٠١٥)

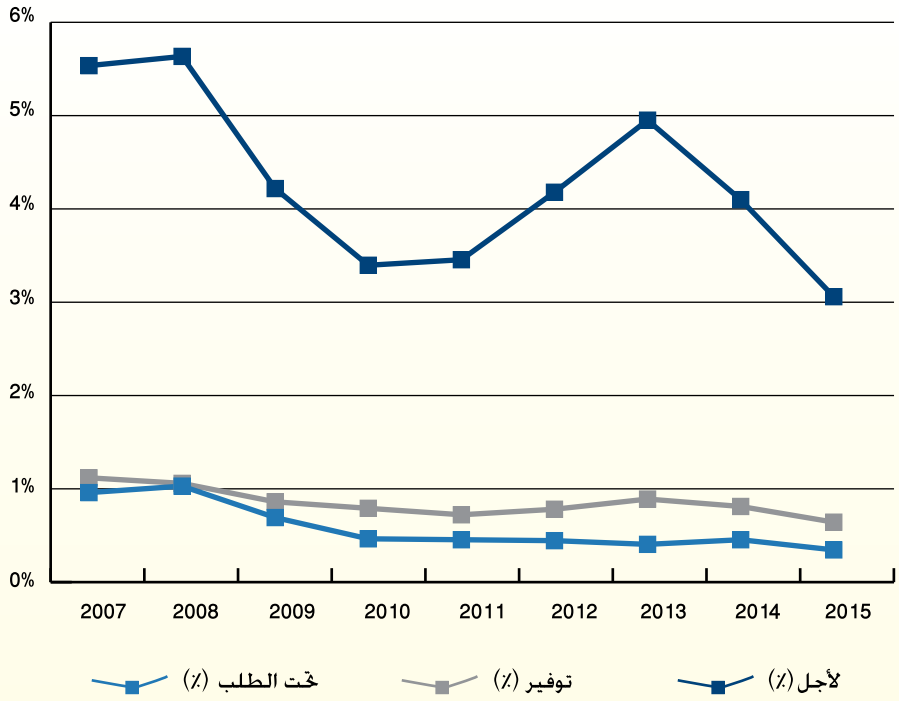

جدول رقم (٣٦)

الوسط المرجح الشهري لأسعار الفائدة على الودائع بأصنافها خلال عام ٢٠١٥

الشهر	تحت الطلب (%)	توفير (%)	لأجل (%)
كانون الثاني	0.46	0.84	4.02
شباط	0.46	0.83	4.00
آذار	0.42	0.81	3.76
نيسان	0.45	0.79	3.73
أيار	0.41	0.73	3.62
حزيران	0.38	0.73	3.54
تموز	0.33	0.65	3.40
آب	0.33	0.68	3.33
أيلول	0.33	0.64	3.24
تشرين الأول	0.33	0.64	3.16
تشرين الثاني	0.33	0.66	3.13
كانون الأول	0.32	0.62	3.06
المعدل	0.38	0.72	3.50
أعلى سعر	0.46	0.84	4.02
أدنى سعر	0.32	0.62	3.06

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية

شكل رقم (٢٧)

التطور الشهري لأسعار الفوائد على الودائع بأصنافها خلال عام ٢٠١٥

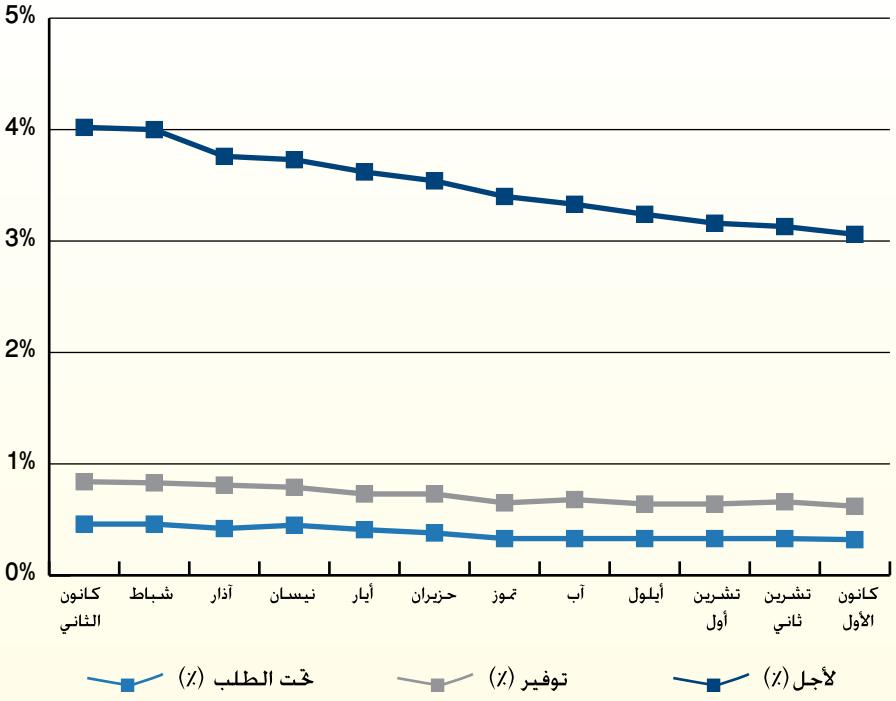

٢. تطور أسعار الفوائد على التسهيلات

انخفضت أسعار الفائدة على التسهيلات بمختلف أشكالها خلال عام ٢٠١٥ مقارنةً مع عام ٢٠١٤ وذلك كما يلي:

- الجاري مدين: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية عام ٢٠١٥ بمقدار ١١٤ نقطة أساس عن مستواه في نهاية عام ٢٠١٤ ليبلغ ٨,٠١٪.
- القروض والسلف: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية عام ٢٠١٥ بمقدار ٦٠ نقطة أساس عن مستواه في نهاية عام ٢٠١٤ ليبلغ ٨,٢٤٪.
- الكمبيالات والإسناد المخصومة: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والإسناد المخصومة في نهاية عام ٢٠١٥ بمقدار ١٢٥ نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام ٢٠١٤ ليبلغ ٨,٧٠٪.
- سعر الفائدة لأفضل العملاء: انخفض سعر فائدة إقراض لأفضل العملاء في نهاية عام ٢٠١٥ بمقدار ٣٥ نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام ٢٠١٤ ليصل إلى ٨,٣٧٪.

جدول رقم (٣٧)

الوسط المرجح لأسعار الفائدة على التسهيلات بأصنافها ٢٠٠٧ – ٢٠١٥

السنة	جاري مدين (%)	قروض وسلف (%)	كمبيالات وإسناد مخصومة (%)	سعر الإقراض لأفضل العملاء (%)
2007	9.83	8.86	9.45	8.15
2008	9.31	9.48	8.89	8.45
2009	9.03	9.07	9.17	8.34
2010	9.12	9.01	9.41	8.20
2011	8.80	8.67	9.34	8.22
2012	9.28	8.95	9.59	8.68
2013	9.20	9.03	10.13	8.85
2014	9.15	8.84	9.95	8.72
2015	8.01	8.24	8.70	8.37

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية.

شكل رقم (٢٨)

الوسط المرجح لأسعار ا لفوائد على التسهيلات بأصنافها (٢٠٠٧-٢٠١٥)

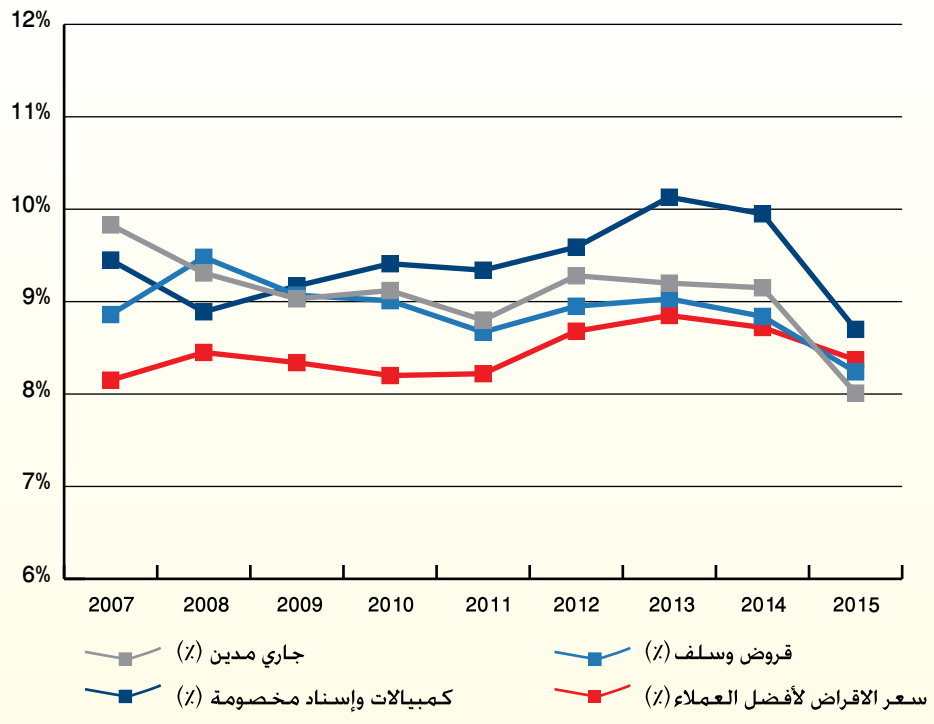

جدول رقم (٣٨)

تطور الوسط المرجح لأسعار الفائدة على التسهيلات بأصنافها خلال عام ٢٠١٥

الشهر	جاري مدين (%)	قروض وسلف (%)	كمبيالات وإسناد مخصومة (%)	سعر الإقراض لأفضل العملاء (%)
كانون الثاني	8.48	8.75	9.45	8.72
شباط	8.58	8.72	10.05	8.63
آذار	8.38	8.64	9.75	8.51
نيسان	8.34	8.58	9.83	8.49
أيار	8.29	8.53	9.55	8.51
حزيران	8.46	8.50	9.52	8.46
تموز	8.15	8.52	9.34	8.37
آب	8.12	8.40	9.16	8.37
أيلول	8.10	8.28	9.24	8.37
تشرين الأول	8.02	8.29	9.34	8.37
تشرين الثاني	7.93	8.27	9.24	8.37
كانون الأول	8.01	8.24	8.70	8.37
المعدل	8.24	8.48	9.43	8.46
أعلى سعر	8.58	8.75	10.05	8.72
أدنى سعر	7.93	8.24	8.70	8.37

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية.

شكل رقم (٢٩)

التطور الشهري لأسعار الفوائد على التسهيلات بأصنافها خلال ٢٠١٥

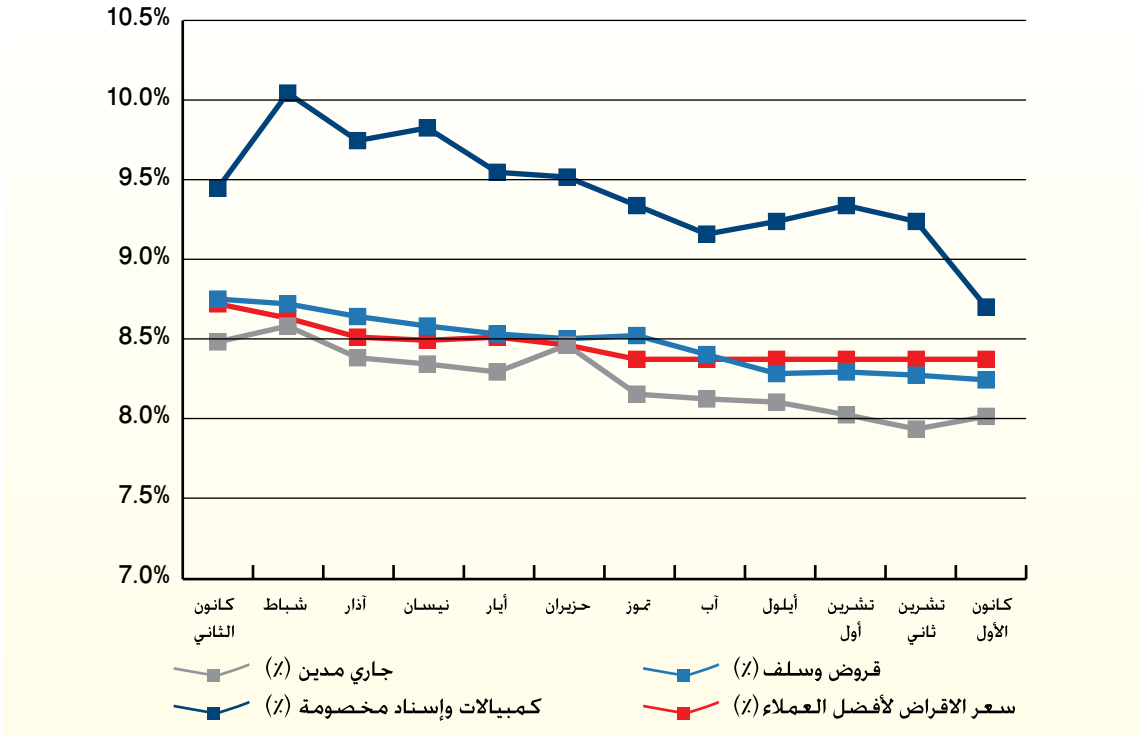

٣. هامش سعر الفائدة

يقاس هامش سعر الفائدة من خلال الفرق بين الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف وبين الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل باعتبار أنهما أهم وأكبر أنواع التسهيلات والودائع.

وقد شهد هامش سعر الفائدة خلال عام ٢٠١٥ ارتفاعاً بمقدار ٤٥ نقطة أساس ليصل إلى ٥,١٨٪ بالمقارنة مع هامش مقداره ٤,٧٣٪ في عام ٢٠١٤.

شكل رقم (٣٠)

التطور السنوي لهامش سعر الفائدة (٢٠٠٧-٢٠١٥)

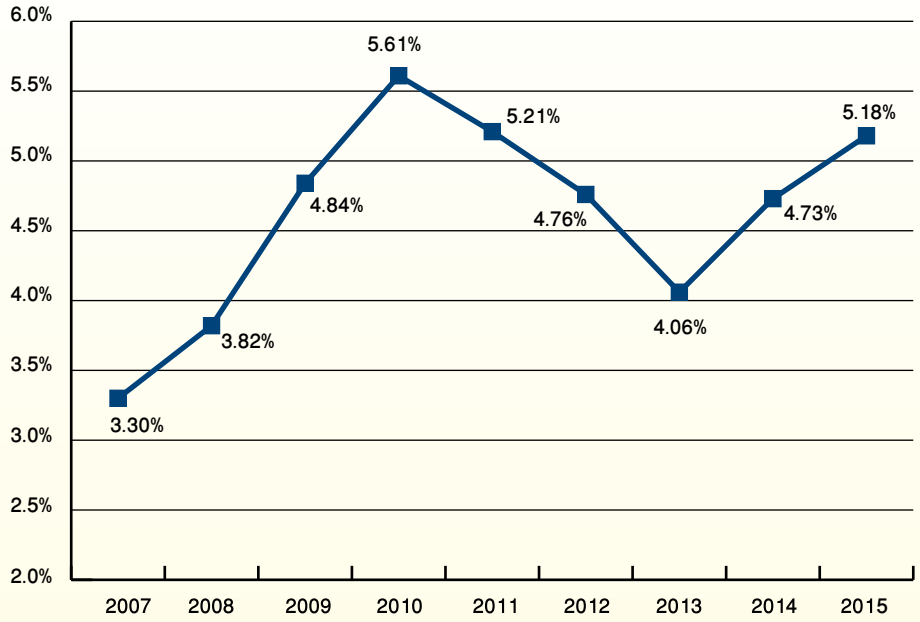

شكل رقم (٣١)

التطور الشهري لهامش سعر الفائدة خلال عام ٢٠١٥

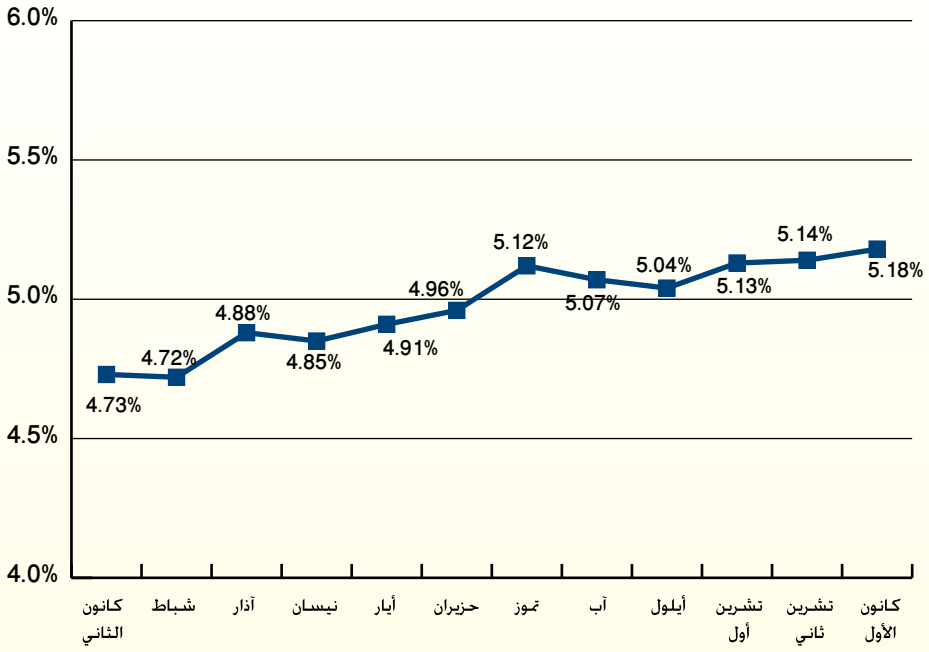

٤. تطور أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية

قام البنك المركزي الأردني خلال عام ٢٠١٥ بتخفيض أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية لتصبح كما يلي:

- سعر إعادة الخصم: تم تخفيضه بمقدار ٥٠ نقطة أساس ليصل إلى ٣,٧٥٪، بالمقارنة مع ٤,٢٥٪ في نهاية عام ٢٠١٤.
- سعر الفائدة على اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة: تم تخفيضه بمقدار ٥٠ نقطة أساس ليصبح ٣,٥٠٪ مقارنةً مع ٤,٠٠٪ في نهاية عام ٢٠١٤.
- سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة: تم تخفيضه خلال عام ٢٠١٥ بمقدار ١٢٥ نقطة أساس ليصبح ١,٥٠٪ مقارنةً مع ٢,٧٥٪ في نهاية عام ٢٠١٤.

جدول رقم (٣٩)

التطور السنوي لأسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية (٢٠٠٧ – ٢٠١٥)

السنة	سعر إعادة الخصم (%)	اتفاقيات إعادة الشراء (%)	شهادات الإيداع		نافذة الإيداع لليلة واحدة (%)
			ثلاثة شهور (%)	ستة شهور (%)	
2007	7.000	6.750	5.750	5.867	4.750
2008	6.250	6.000	5.641	5.936	4.000
2009	4.750	4.500	–	–	2.500
2010	4.250	4.000	–	–	2.000
2011	4.500	4.250	–	–	2.250
2012	5.000	4.750	–	–	4.000
2013	4.500	4.250	–	–	3.500
2014	4.25	4.00	–	–	2.75
2015	3.75	3.50	–	–	1.50

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية.

جدول رقم (٤٠)

التطور الشهري لأسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية خلال عام ٢٠١٥

الشهر	سعر إعادة الخصم (%)	اتفاقيات إعادة الشراء (%)	نافذة الإيداع لليلة واحدة (%)
كانون الثاني	4.25	4.00	2.75
شباط	4.00	3.75	1.75
آذار	4.00	3.75	1.75
نيسان	4.00	3.75	1.75
أيار	4.00	3.75	1.75
حزيران	4.00	3.75	1.75
تموز	3.75	3.50	1.50
آب	3.75	3.50	1.50
أيلول	3.75	3.50	1.50
تشرين الأول	3.75	3.50	1.50
تشرين الثاني	3.75	3.50	1.50
كانون الأول	3.75	3.50	1.50

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية.

٥ - أسعار فائدة الإقراض ما بين البنوك (الجوديبر)

تشير تطورات أسعار فائدة الإقراض بين البنوك (الجوديبر) خلال عام ٢٠١٥ إلى ما يلي :

- انخفاض معدل أسعار فائدة الإقراض لاستحقاق ليلة واحدة عام ٢٠١٥ مقارنةً مع عام ٢٠١٤ بمقدار ٧٦ نقطة ليبلغ (٢,٤٩٥٪) .
- انخفاض معدل أسعار فائدة الإقراض لاستحقاق أسبوع عام ٢٠١٥ مقارنةً مع عام ٢٠١٤ بمقدار ٦٧ نقطة ليبلغ (٣,١٢٠٪) .
- انخفاض معدل أسعار فائدة الإقراض لاستحقاق شهر واحد عام ٢٠١٥ مقارنةً مع عام ٢٠١٤ بمقدار ٦٠ نقطة ليبلغ (٣,٨٥١٪) .
- انخفاض معدل أسعار فائدة الإقراض لاستحقاق ثلاثة أشهر خلال العام ٢٠١٥ مقارنةً بمعدله لسنة ٢٠١٤ بمقدار ٥٢ نقطة ليصل إلى (٤,٥١٦٪).
- انخفاض معدل أسعار فائدة الإقراض لاستحقاق ستة أشهر خلال العام ٢٠١٥ مقارنة بمعدله لسنة ٢٠١٤ بمقدار ٤٤ نقطة ليصل إلى (٥,١٣٢٪) .
- انخفاض معدل أسعار فائدة الإقراض لاستحقاق سنة واحدة خلال عام ٢٠١٥ مقارنةً بمعدله لسنة ٢٠١٤ بمقدار ٤٠ نقطة ليصل إلى (٥,٦٤٠٪) .

جدول رقم (٤١)

معدل أسعار فائدة الإقراض بين البنوك (الجوديبر- الأسعار المعلنة) للفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٥

الفترة	ليلة واحدة	أسبوع واحد	شهر واحد	ثلاثة أشهر	ستة أشهر	سنة
2006	5.552	5.885	6.372	6.814	7.364	7.780
2007	5.904	6.219	6.492	6.756	7.005	7.411
2008	5.066	5.419	5.748	6.107	6.397	6.939
2009	3.438	3.797	4.363	4.916	5.459	6.176
2010	2.236	2.409	2.783	3.257	3.745	4.414
2011	2.668	3.073	3.435	3.840	4.235	4.871
2012	3.658	4.126	4.498	4.812	5.229	5.762
2013	4.131	4.581	5.046	5.574	6.076	6.660
2014	3.258	3.788	4.455	5.035	5.573	6.038
2015	2.495	3.120	3.851	4.516	5.132	5.640

المصدر: الأسعار المعلنة في نشرات الجوديبر اليومية الصادرة عن الجمعية

كما ويلاحظ من الجدول أدناه التطور الشهري على معدلات أسعار فائدة الإقراض بين البنوك خلال عام ٢٠١٥، والذي يبين أن معدلات أسعار فائدة الإقراض لجميع الاستحقاقات قد سجلت أعلى المعدلات خلال أول شهر من السنة، وأدنى المعدلات في الربع الأخير من السنة.

جدول رقم (٤٢)

أسعار فائدة الإقراض بين البنوك (الجوديبر- الأسعار المعلنة) لعام ٢٠١٥

الفترة	ليلة واحدة	أسبوع واحد	شهر واحد	ثلاثة أشهر	ستة أشهر	سنة
كانون الثاني	3.000	3.535	4.285	4.880	5.400	5.858
شباط	2.719	3.314	4.026	4.649	5.208	5.708
آذار	2.666	3.253	3.950	4.585	5.194	5.677
نيسان	2.660	3.253	3.950	4.585	5.194	5.669
أيار	2.644	3.253	3.950	4.585	5.194	5.669
حزيران	2.644	3.253	3.950	4.585	5.194	5.669
تموز	2.445	3.061	3.780	4.455	5.073	5.601
آب	2.355	2.968	3.725	4.397	5.031	5.567
أيلول	2.341	2.965	3.723	4.395	5.029	5.566
تشرين الأول	2.202	2.886	3.645	4.366	5.022	5.559
تشرين الثاني	2.144	2.849	3.613	4.351	5.022	5.559
كانون الأول	2.122	2.854	3.618	4.353	5.027	5.575
المعدل	2.495	3.120	3.851	4.516	5.132	5.640
أدنى سعر	2.122	2.849	3.613	4.351	5.022	5.559
أعلى سعر	3.000	3.535	4.285	4.880	5.400	5.858

المصدر: الأسعار المعلنة في نشرات الجوديبر اليومية الصادرة عن الجمعية

شكل رقم (٣٢)

التطور الشهري لأسعار فائدة الاقراض بين البنوك (الجوديبر) خلال عام ٢٠١٥

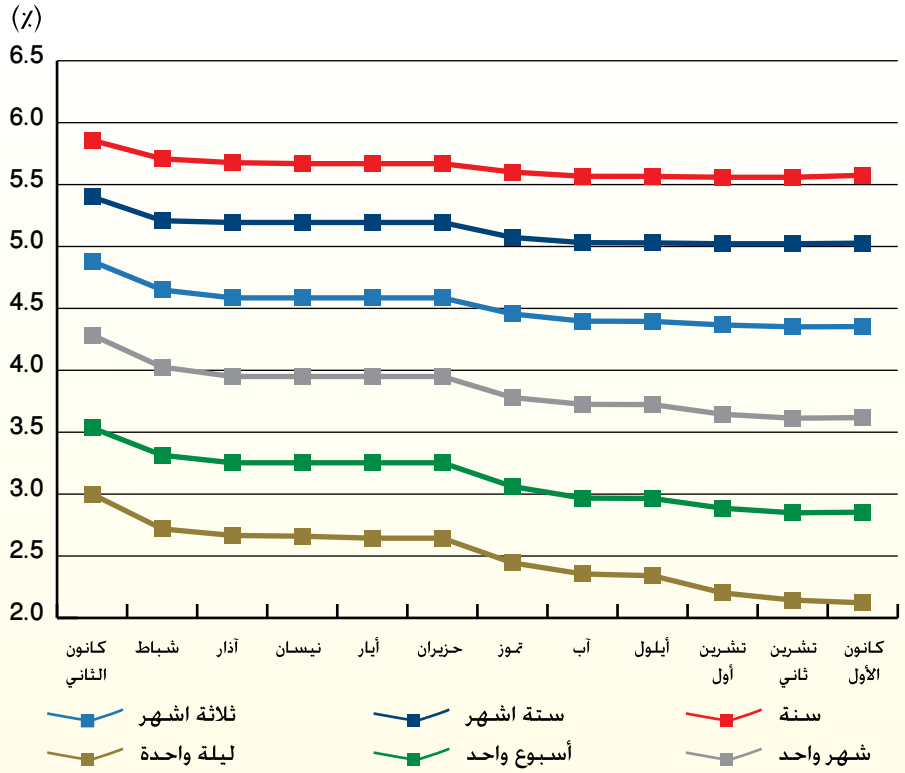

وفيما يتعلق بحجم نشاط سوق ما بين البنوك لليلة واحدة خلال عام ٢٠١٥ فقد شهد تذبذباً من حيث عدد العمليات المنفذة ومجموع المبالغ المقرضة، بالإضافة إلى تذبذب هامش التسعير (الفرق بين السعر الفعلي المعلن من البنك المركزي والسعر المعلن من الجمعية - الجوديبر) الذي سجل أدنى هامش في شهر أيار والبالغ ٠,٠٣٢٪ وأعلى هامش في شهر تشرين الأول والبالغ ٠,٤٠١٪.

جدول رقم (٤٣)

حجم النشاط في سوق ما بين البنوك لليلة واحدة خلال عام ٢٠١٥

الشهر	عدد العمليات	مجموع المبالغ المقرضة (مليون دينار)	سعر فائدة الإقراض المرجح فيما بين البنوك (السعر المعلن) *	سعر فائدة الإقراض المرجح فيما بين البنوك (السعر الفعلي) **	هامش التسعير
كانون الثاني	279	2,114.60	3.000%	2.928%	-0.072%
شباط	276	2,350.80	2.719%	2.611%	-0.108%
آذار	422	3,099.70	2.666%	2.605%	-0.061%
نيسان	344	3,018.60	2.660%	2.622%	-0.038%
أيار	236	2,025.40	2.644%	2.612%	-0.032%
حزيران	344	2,723.00	2.644%	2.579%	-0.065%
تموز	177	1,486.10	2.445%	2.295%	-0.150%
آب	194	1,474.40	2.355%	2.001%	-0.354%
أيلول	61	635.80	2.341%	1.945%	-0.396%
تشرين الأول	50	450.70	2.202%	1.801%	-0.401%
تشرين الثاني	141	1,231.20	2.144%	1.751%	-0.393%
كانون الأول	343	3,117.30	2.122%	1.885%	-0.237%

(*) : المعدل الشهري لسعر فائدة الإقراض المرجح فيما بين البنوك (السعر المعلن) من نشرات الجودبير اليومية الصادرة عن الجمعية

(**) : المعدل الشهري لسعر فائدة الإقراض المرجح فيما بين البنوك (السعر الفعلي) من النشرات اليومية لأسعار الفائدة على أدوات الدينار المختلفة الصادرة عن البنك المركزي الأردني

شكل رقم (٣٣)

تطور عدد عمليات الاقراض والاقتراض في سوق ما بين البنوك لليلة واحدة خلال عام ٢٠١٥

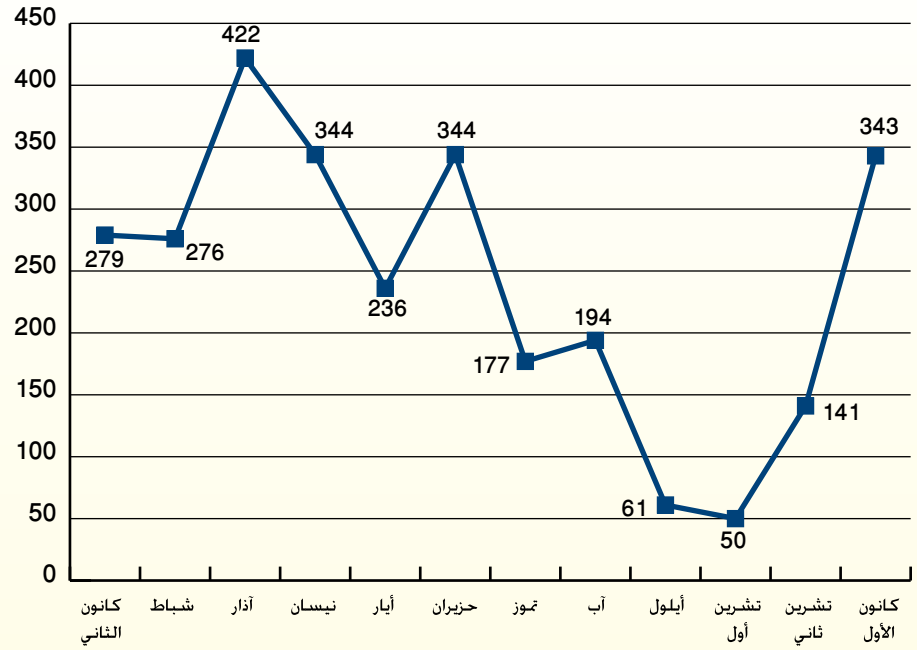

شكل رقم (٣٤)

تطور مجموع المبالغ المقرضة في سوق ما بين البنوك لليلة واحدة خلال عام ٢٠١٥

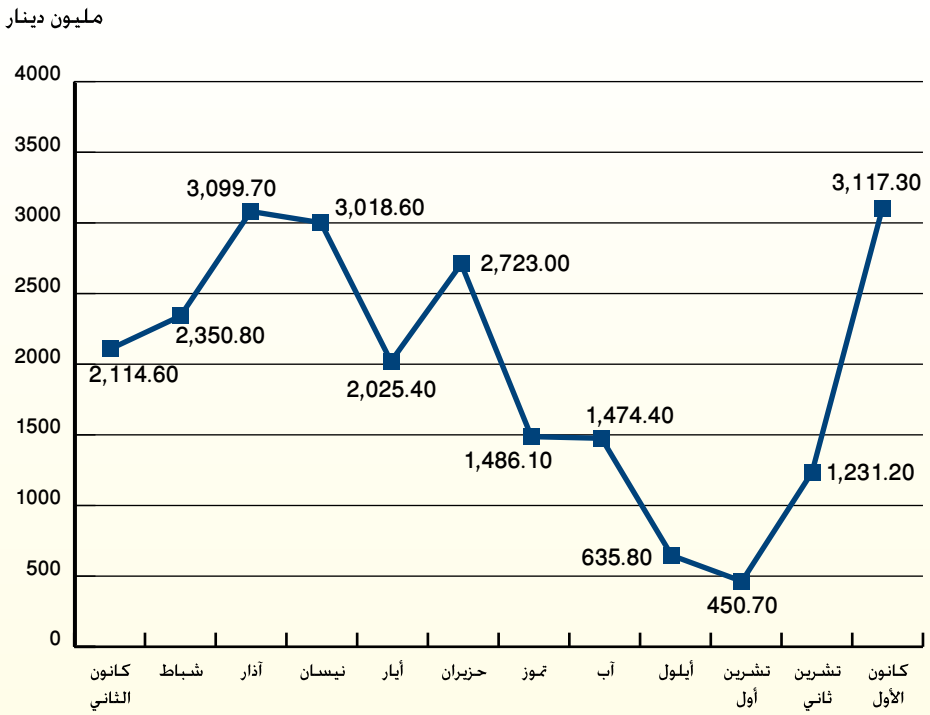

شكل رقم (٣٥)

أسعار فائدة الاقراض المرجح في ما بين البنوك (المعلنة والفعلية) لليلة واحدة خلال عام ٢٠١٥

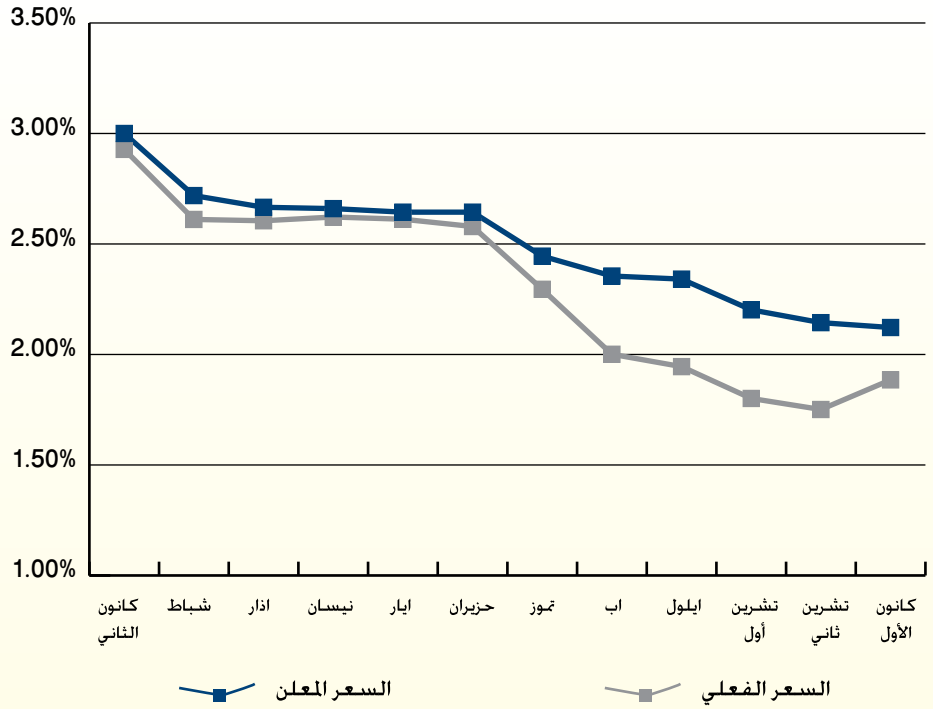

الفصل الثامن

تحليل الأداء المقارن للبنوك العاملة في الأردن خلال عام ٢٠١٥

يتضمن هذا الفصل على تلخيصٍ وافٍ لمجمل التطورات التي شهدتها البنوك العاملة في الأردن خلال العام ٢٠١٥، حيث تناول الجزء الأول منها تطور البنود الرئيسية في قائمة المركز المالي من حيث إجمالي الموجودات والتسهيلات والودائع في البنوك العاملة في الأردن، بالإضافة إلى حقوق الملكية ورأس المال. أما الجزء الثاني فقد تضمن على أهم بنود قائمة الدخل للبنوك العاملة في الأردن خلال العام ٢٠١٥ والمتمثلة في الربح قبل الضريبة وصافي الربح بعد الضريبة. وتناول الجزء الثالث أهم مقاييس الربحية للبنوك العاملة في الأردن والتي تربط بين قائمة المركز المالي وقائمة الدخل والمتمثلة في معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية وذلك خلال العام ٢٠١٥. أما الجزء الرابع فقد استعرض مؤشرات التفرع المصرفي للبنوك في الأردن بما في ذلك عدد الفروع وعدد أجهزة الصراف الآلي. أما الجزء الخامس والأخير فقد جاء ليعكس تطور وتوزيع حجم الموارد البشرية في البنوك العاملة في الأردن كما في نهاية عام ٢٠١٥.

وتجدر الإشارة هنا إلى أننا راعينا ترتيب البنوك بشكلٍ تنازلي (من البنك الأعلى إلى الأقل) حسب كل معيار من المعايير السابقة، بالإضافة إلى احتساب الأهمية النسبية لكل بنك بالنسبة لمجموع البنوك العاملة. كما راعينا تقسيم البنوك إلى ثلاثة فئات رئيسية لتشمل البنوك التجارية الأردنية، والبنوك الإسلامية، والبنوك الأجنبية. كذلك من المهم أن نشير هنا إلى أن البيانات التي يتضمنها هذا الفصل تخص فروع البنوك العاملة في الأردن فقط ولا تشمل بيانات الفروع الخارجية. وفيما يلي تفصيل لأهم المفاهيم المستخدمة ضمن هذا الفصل:

- إجمالي الودائع للبنوك التجارية: يشمل الودائع لدى البنوك والمؤسسات المصرفية، وودائع العملاء، والتأمينات النقدية.

معدل العائد على حقوق الملكية لعام ٢٠١٥: هو صافي الربح بعد الضريبة لعام ٢٠١٥ مقسوماً على متوسط حقوق الملكية لعامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥.

- معدل العائد على الموجودات لعام ٢٠١٥: هو صافي الربح بعد الضريبة لعام ٢٠١٥ مقسوماً على متوسط الموجودات لعامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥.
- إجمالي الموجودات للبنوك الإسلامية: تشمل إجمالي الموجودات فقط وبدون الحسابات المدارة لصالح الغير.

التوظيفات المالية للبنوك الإسلامية: تشمل التوظيفات المالية جميع أنواع القروض والتمويلات الممنوحة من البنك بما فيها ذمم البيوع المؤجلة والذمم الأخرى بالصافي، وموجودات إجارة منتهية بالتمليك بالصافي، والتمويلات أو الاستثمارات التمويلية الأخرى بالصافي، ولا تشمل الحسابات المدارة لصالح الغير.

- إجمالي أرصدة الأوعية الادخارية للبنوك الإسلامية: تشمل الأوعية الادخارية على حسابات البنوك والمؤسسات المصرفية، وحسابات العملاء الجارية، والتأمينات النقدية، ومجموع حقوق أصحاب الاستثمار المشترك، ولا تشمل الحسابات المدارة لصالح الغير.

أولاً: ترتيب البنوك حسب بعض بنود قائمة المركز المالي

أ. ترتيب البنوك حسب إجمالي الموجودات

ارتفع إجمالي موجودات البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٥ بنسبة ٥,١٥٪ عن قيمته في نهاية عام ٢٠١٤، ليصل إلى ٤٥,٢ مليار دينار، والتي تتوزع بواقع ٣٤,٧ مليار دينار للبنوك التجارية الأردنية (٧٦,٨٪ من إجمالي موجودات البنوك في الأردن)، و ٦,٨ مليار دينار للبنوك الإسلامية (١٥,١٪ من إجمالي الموجودات) و ٣,٧ مليار دينار للبنوك التجارية الأجنبية (٨,١٪ من إجمالي الموجودات).

جدول رقم (٤٤)

إجمالي موجودات البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٥ مقارنة مع عام ٢٠١٤

	البنك	2015 ترتيب 2015	2015 الموجودات مليون دينار	2015 النسبة لإجمالي الموجودات (%)	2014 ترتيب 2014	2014 الموجودات مليون دينار	2014 النسبة لإجمالي الموجودات (%)	نسبة التغير (%)
البنوك التجارية الأردنية	البنك العربي	1	8,806.00	19.48%	1	8,726.00	20.30%	0.92%
	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	2	6,841.91	15.14%	2	6,508.58	15.14%	5.12%
	البنك الأردني الكويتي	3	2,547.00	5.64%	3	2,369.00	5.51%	7.51%
	بنك الاتحاد	4	2,392.87	5.29%	4	2,239.47	5.21%	6.85%
	البنك الأهلي الأردني	5	2,270.00	5.02%	5	2,120.00	4.93%	7.08%
	بنك القاهرة عمان	6	2,076.60	4.59%	6	1,885.43	4.39%	10.14%
	بنك الأردن	7	1,872.70	4.14%	7	1,859.60	4.33%	0.70%
	بنك المال الأردني	8	1,787.43	3.95%	8	1,825.47	4.25%	-2.08%
	بنك الاستثمار العربي الأردني	9	1,657.10	3.67%	9	1,632.00	3.80%	1.54%
	البنك التجاري الأردني	10	1,405.15	3.11%	10	1,092.96	2.54%	28.56%
	بنك سوسيته جنرال - الأردن	11	1,210.77	2.68%	12	867.13	2.02%	39.63%
	بنك ABC	12	1,015.60	2.25%	11	1,082.71	2.52%	-6.20%
	البنك الاستثماري	13	811.00	1.79%	13	779.00	1.81%	4.11%
	إجمالي موجودات البنوك التجارية الأردنية		34,694.14	76.76%		32,987.35	76.75%	5.17%
	البنك	ترتيب 2015	الموجودات مليون دينار	النسبة لإجمالي الموجودات (%)	ترتيب 2014	الموجودات مليون دينار	النسبة لإجمالي الموجودات (%)	نسبة التغير (%)
البنوك الإسلامية	البنك الإسلامي الأردني	1	3,799.00	8.41%	1	3,555.00	8.27%	6.86%
	البنك العربي الإسلامي الدولي	2	1,808.58	4.00%	2	1,568.86	3.65%	15.28%
	بنك الأردن دبي الإسلامي	3	780.00	1.73%	3	658.00	1.53%	18.54%
	مصرف الراجحي*	4	442.33	0.98%	4	353.82	0.82%	25.02%
	إجمالي موجودات البنوك الإسلامية		6,829.92	15.11%		6,135.67	14.28%	11.31%
	البنك	ترتيب 2015	الموجودات مليون دينار	النسبة لإجمالي الموجودات (%)	ترتيب 2014	الموجودات مليون دينار	النسبة لإجمالي الموجودات (%)	نسبة التغير (%)
البنوك التجارية الأجنبية	بنك عودة	1	898.00	1.99%	1	1,013.00	2.36%	-11.35%
	بنك لبنان والمهجر	2	818.00	1.81%	2	812.00	1.89%	0.74%
	بنك ستاندرد تشارترد	3	442.53	0.98%	3	487.94	1.14%	-9.31%
	بنك أبو ظبي الوطني	4	382.01	0.85%	6	339.08	0.79%	12.66%
	البنك العقاري المصري العربي	5	369.00	0.82%	4	399.00	0.93%	-7.52%
	بنك الكويت الوطني - الأردن	6	320.30	0.71%	5	361.80	0.84%	-11.47%
	سيتي بنك	7	309.15	0.68%	7	311.07	0.72%	-0.62%
	مصرف الرافدين	8	132.48	0.29%	8	133.42	0.31%	-0.71%
	إجمالي موجودات البنوك التجارية الأجنبية		3,671.47	8.12%		3,857.31	8.97%	-4.82%
	إجمالي موجودات البنوك العاملة في الأردن		45,195.52	100.0%		42,980.34	100.0%	5.15%

المصدر: البيانات المالية للبنوك.

* بنك أجنبي.

ب. ترتيب البنوك حسب التسهيلات الائتمانية المباشرة / بالصافي

ارتفعت التسهيلات الائتمانية المباشرة / بالصافي المقدمة من البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٥ بنسبة ١٠,٥٪ مقارنة مع عام ٢٠١٤ لتصل إلى ١٩,٧٧ مليار دينار، تتوزع بواقع ١٤,٠٣ مليار دينار للبنوك التجارية الأردنية (٧١٪ من إجمالي التسهيلات) و ٤,٦١ مليار دينار للبنوك الإسلامية (٢٣,٣٪ من إجمالي التسهيلات) و ١,١٣ مليار دينار للبنوك التجارية الأجنبية (٥,٧٪ من إجمالي التسهيلات).

جدول رقم (٤٥)

التسهيلات الائتمانية المباشرة / بالصافي الممنوحة من البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٥ مقارنة مع عام ٢٠١٤

	البنك	2015 ترتيب 2015	2015 التسهيلات الائتمانية المباشرة / بالصافي مليون دينار	2015 النسبة لإجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة / بالصافي (%)	2014 ترتيب 2014	2014 التسهيلات الائتمانية المباشرة / بالصافي مليون دينار	2014 النسبة لإجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة / بالصافي (%)	نسبة التغير (%)
البنوك التجارية الأردنية	البنك العربي	1	2,664.00	13.48%	1	2,602.00	14.55%	2.38%
	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	2	2,652.22	13.42%	2	1,979.13	11.06%	34.01%
	بنك الاتحاد	3	1,285.20	6.50%	3	1,226.87	6.86%	4.75%
	البنك الأردني الكويتي	4	1,147.00	5.80%	4	1,095.00	6.12%	4.75%
	البنك الأهلي الأردني	5	1,043.00	5.28%	5	1,022.00	5.71%	2.05%
	بنك الأردن	6	980.00	4.96%	6	974.40	5.45%	0.57%
	بنك القاهرة عمان	7	908.16	4.59%	7	803.56	4.49%	13.02%
	بنك المال الأردني	8	800.60	4.05%	8	690.61	3.86%	15.93%
	بنك الاستثمار العربي الأردني	9	649.60	3.29%	9	615.20	3.44%	5.59%
	البنك التجاري الأردني	10	548.79	2.78%	10	485.33	2.71%	13.08%
	بنك ABC	11	503.29	2.55%	11	480.18	2.68%	4.81%
	بنك سوسيته جنرال - الأردن	12	431.59	2.18%	13	320.04	1.79%	34.86%
	البنك الاستثماري	13	412.00	2.08%	12	414.00	2.31%	-0.48%
	إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة / بالصافي الممنوحة من البنوك التجارية الأردنية		14,025.47	70.96%		12,708.31	71.04%	10.36%
	البنك	ترتيب 2015	أرصدة التوظيفات المالية / بالصافي مليون دينار	النسبة لإجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة / بالصافي (%)	ترتيب 2014	أرصدة التوظيفات المالية / بالصافي مليون دينار	النسبة لإجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة / بالصافي (%)	نسبة التغير (%)
البنوك الإسلامية	البنك الإسلامي الأردني	1	2,793.00	14.13%	1	2,390.00	13.36%	16.86%
	البنك العربي الإسلامي الدولي	2	1,022.94	5.18%	2	888.64	4.97%	15.11%
	بنك الأردن دبي الإسلامي	3	511.00	2.59%	3	451.00	2.52%	13.30%
	مصرف الراجحي *	4	281.22	1.42%	4	248.67	1.39%	13.09%
	إجمالي أرصدة التوظيفات المالية / بالصافي الممنوحة من البنوك الإسلامية		4,608.16	23.31%		3,978.31	22.24%	15.83%
	البنك	ترتيب 2015	التسهيلات الائتمانية المباشرة / بالصافي مليون دينار	النسبة لإجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة / بالصافي (%)	ترتيب 2014	التسهيلات الائتمانية المباشرة / بالصافي مليون دينار	النسبة لإجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة / بالصافي (%)	نسبة التغير (%)
البنوك التجارية الأجنبية	بنك لبنان والمهجر	1	359.00	1.82%	2	322.00	1.80%	11.49%
	بنك عودة	2	321.00	1.62%	1	365.00	2.04%	-12.05%
	البنك العقاري المصري العربي	3	141.00	0.71%	3	164.00	0.92%	-14.02%
	بنك ستاندرد تشارترد	4	139.13	0.70%	4	152.75	0.85%	-8.92%
	بنك أبو ظبي الوطني	5	118.67	0.60%	5	112.04	0.63%	5.92%
	سيتي بنك	6	27.09	0.14%	7	40.80	0.23%	-33.62%
	بنك الكويت الوطني -الأردن	7	26.80	0.14%	6	45.50	0.25%	-41.10%
	مصرف الرافدين	8	0.06	0.00%	8	0.146	0.00%	-59.03%
	إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة / بالصافي الممنوحة من البنوك التجارية الأجنبية		1,132.75	5.73%		1,202.24	6.72%	-5.78%
	إجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة / بالصافي الممنوحة من البنوك العاملة في الأردن		19,766.37	100.0%		17,888.87	100.0%	10.50%

المصدر: البيانات المالية للبنوك.

* بنك أجنبي.

ج. ترتيب البنوك حسب إجمالي الودائع

ارتفع إجمالي الودائع لدى البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٥ بنسبة ٥,٣٪ مقارنة مع عام ٢٠١٤ ليصل إلى ٣٧,٩ مليار دينار، تتوزع بواقع ٢٩ مليار دينار للبنوك التجارية الأردنية (٧٦,٥٪ من إجمالي الودائع) و ٦ مليار دينار للبنوك الإسلامية (١٥,٩٪ من إجمالي الودائع) و ٢,٩ مليار دينار للبنوك التجارية الأجنبية (٧,٦٪ من إجمالي الودائع).

جدول رقم (٤٦)

إجمالي الودائع لدى البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٥ مقارنة مع عام ٢٠١٤

	البنك	2015 ترتيب 2015	2015 إجمالي الودائع مليون دينار	2015 النسبة لإجمالي الودائع (%)	2014 ترتيب 2014	2014 إجمالي الودائع مليون دينار	2014 النسبة لإجمالي الودائع (%)	نسبة التغير (%)
البنوك التجارية الأردنية	البنك العربي	1	7,604.00	20.09%	1	7,598.00	21.13%	0.08%
	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	2	5,729.79	15.14%	2	5,426.60	15.09%	5.59%
	البنك الأردني الكويتي	3	2,056.00	5.43%	4	1,887.00	5.25%	8.96%
	بنك الاتحاد	4	2,040.56	5.39%	3	1,917.76	5.33%	6.40%
	البنك الأهلي الأردني	5	1,910.00	5.05%	5	1,758.00	4.89%	8.65%
	بنك القاهرة عمان	6	1,647.59	4.35%	6	1,526.96	4.25%	7.90%
	بنك الاستثمار العربي الأردني	7	1,437.70	3.80%	9	1,380.40	3.84%	4.15%
	بنك المال الأردني	8	1,404.45	3.71%	7	1,420.09	3.95%	-1.10%
	بنك الأردن	9	1,385.90	3.66%	8	1,400.10	3.89%	-1.01%
	البنك التجاري الأردني	10	1,235.08	3.26%	10	956.84	2.66%	29.08%
	بنك سوسيته جنرال - الأردن	11	1,046.50	2.76%	12	711.72	1.98%	47.04%
	بنك ABC	12	844.31	2.23%	11	919.37	2.56%	-8.17%
	البنك الاستثماري	13	630.00	1.66%	13	614.00	1.71%	2.61%
	إجمالي الودائع لدى البنوك التجارية الأردنية		28,971.87	76.53%		27,516.84	76.51%	5.29%

	البنك	2015 ترتيب 2015	2015 إجمالي أرصدة الأوعية الادخارية مليون دينار	2015 النسبة لإجمالي الودائع (%)	2014 ترتيب 2014	2014 إجمالي الودائع مليون دينار	2014 النسبة لإجمالي الودائع (%)	نسبة التغير (%)
البنوك الإسلامية	البنك الإسلامي الأردني	1	3,385.00	8.94%	1	3,181.00	8.84%	6.41%
	البنك العربي الإسلامي الدولي	2	1,612.44	4.26%	2	1,391.41	3.87%	15.89%
	بنك الأردن دبي الإسلامي	3	625.00	1.65%	3	501.00	1.39%	24.75%
	مصرف الراجحي *	4	383.46	1.01%	4	300.82	0.84%	27.47%
	إجمالي أرصدة الأوعية الادخارية لدى البنوك الإسلامية		6,005.90	15.87%		5,374.23	14.94%	11.75%

	البنك	2015 ترتيب 2015	2015 إجمالي الودائع مليون دينار	2015 النسبة لإجمالي الودائع (%)	2014 ترتيب 2014	2014 إجمالي الودائع مليون دينار	2014 النسبة لإجمالي الودائع (%)	نسبة التغير (%)
البنوك التجارية الأجنبية	بنك عودة	1	764.00	2.02%	1	881.00	2.45%	-13.28%
	بنك لبنان والمهجر	2	674.00	1.78%	2	683.00	1.90%	-1.32%
	بنك ستاندرد تشارترد	3	328.71	0.87%	3	363.43	1.01%	-9.55%
	بنك أبو ظبي الوطني	4	319.17	0.84%	5	280.34	0.78%	13.85%
	البنك العقاري المصري العربي	5	266.00	0.70%	4	290.00	0.81%	-8.28%
	سيتي بنك	6	235.53	0.62%	7	237.45	0.66%	-0.81%
	بنك الكويت الوطني - الأردن	7	231.80	0.61%	6	276.80	0.77%	-16.26%
	مصرف الرافدين	8	58.64	0.15%	8	61.37	0.17%	-4.44%
	إجمالي الودائع لدى البنوك التجارية الأجنبية		2,877.85	7.60%		3,073.39	8.55%	-6.36%
	إجمالي الودائع لدى البنوك العاملة في الأردن		37,855.62	100.0%		35,964.45	100.0%	5.26%

المصدر: البيانات المالية للبنوك.

* بنك أجنبي.

د. ترتيب البنوك حسب حقوق الملكية

ارتفع إجمالي حقوق الملكية للبنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٥ بنسبة ٣,٩٪ مقارنة مع عام ٢٠١٤ ليصل إلى ٥,٨ مليار دينار في نهاية عام ٢٠١٥ والتي تتوزع بواقع ٤,٥٢ مليار دينار للبنوك التجارية الأردنية (٧٨,٦٪ من إجمالي حقوق الملكية) و ٦٣٦ مليون دينار للبنوك الإسلامية (١١,١٪ من إجمالي حقوق الملكية) و ٥٩٧ مليون دينار للبنوك التجارية الأجنبية (١٠,٤٪ من إجمالي حقوق الملكية).

جدول رقم (٤٧)

حقوق الملكية في البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٥ مقارنة مع عام ٢٠١٤

	البنك	2015 ترتيب 2015	2015 حقوق الملكية مليون دينار	2015 النسبة لإجمالي حقوق الملكية (%)	2014 ترتيب 2014	2014 حقوق الملكية مليون دينار	2014 النسبة لإجمالي حقوق الملكية (%)	نسبة التغير (%)
البنوك التجارية الأردنية	البنك العربي	1	951.000	16.52%	1	936.000	16.90%	1.60%
	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	2	928.077	16.12%	2	906.186	16.36%	2.42%
	البنك الأردني الكويتي	3	427.000	7.42%	3	413.000	7.45%	3.39%
	بنك الأردن	4	358.500	6.23%	4	333.800	6.03%	7.40%
	البنك الأهلي الأردني	5	301.000	5.23%	5	298.000	5.38%	1.01%
	بنك الاتحاد	6	290.099	5.04%	6	266.020	4.80%	9.05%
	بنك القاهرة عمان	7	276.379	4.80%	7	258.534	4.67%	6.90%
	بنك المال الأردني	8	251.780	4.37%	8	257.123	4.64%	-2.08%
	بنك الاستثمار العربي الأردني	9	193.600	3.36%	9	190.900	3.45%	1.41%
	البنك الاستثماري	10	144.000	2.50%	10	138.000	2.49%	4.35%
	بنك ABC	11	142.691	2.48%	11	137.278	2.48%	3.94%
	البنك التجاري الأردني	12	133.230	2.31%	13	114.540	2.07%	16.32%
	بنك سوسيته جنرال - الأردن	13	127.069	2.21%	12	121.041	2.18%	4.98%
	إجمالي حقوق الملكية في البنوك التجارية الأردنية		4,524.425	78.58%		4,370.423	78.89%	3.52%
البنوك الإسلامية	البنك	ترتيب 2015	حقوق الملكية مليون دينار	النسبة لإجمالي حقوق الملكية (%)	ترتيب 2014	حقوق الملكية مليون دينار	النسبة لإجمالي حقوق الملكية (%)	نسبة التغير (%)
	البنك الإسلامي الأردني	1	311.000	5.40%	1	282.000	5.09%	10.28%
	البنك العربي الإسلامي الدولي	2	139.868	2.43%	2	130.486	2.36%	7.19%
	بنك الأردن دبي الإسلامي	3	134.000	2.33%	3	130.000	2.35%	3.08%
	مصرف الراجحي *	4	51.180	0.89%	4	47.751	0.86%	7.18%
	إجمالي حقوق الملكية في البنوك الإسلامية		636.048	11.05%		590.237	10.65%	7.76%
البنوك التجارية الأجنبية	البنك	ترتيب 2015	حقوق الملكية مليون دينار	النسبة لإجمالي حقوق الملكية (%)	ترتيب 2014	حقوق الملكية مليون دينار	النسبة لإجمالي حقوق الملكية (%)	نسبة التغير (%)
	بنك عودة	1	100.000	1.74%	1	97.000	1.75%	3.09%
	بنك الكويت الوطني - الأردن	2	83.800	1.46%	3	79.900	1.44%	4.88%
	بنك ستاندرد تشارترد	3	83.328	1.45%	2	87.948	1.59%	-5.25%
	بنك لبنان والمهجر	4	82.000	1.42%	4	75.000	1.35%	9.33%
	مصرف الرافدين	5	67.931	1.18%	5	66.315	1.20%	2.44%
	سيتي بنك	6	64.385	1.12%	6	64.657	1.17%	-0.42%
	بنك أبو ظبي الوطني	7	57.953	1.01%	8	53.921	0.97%	7.48%
	البنك العقاري المصري العربي	8	57.729	1.00%	7	54.578	0.99%	5.77%
	إجمالي حقوق الملكية في البنوك التجارية الأجنبية		597.126	10.37%		579.319	10.46%	3.07%
	إجمالي حقوق الملكية في البنوك العاملة في الأردن		5,757.600	100.0%		5,539.979	100.0%	3.93%

المصدر: البيانات المالية للبنوك.

* بنك أجنبي.

هـ. ترتيب البنوك حسب رأس المال

ارتفع إجمالي رأس المال للبنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٥ بنسبة ٤,٧٥٪ مقارنة مع عام ٢٠١٤ ليصل إلى ٣,٢ مليار دينار، والتي تتوزع بواقع ٢,٤ مليار دينار للبنوك التجارية الأردنية (٧٤,٥٪ من مجموع رأس المال) و ٤٠٠ مليون دينار للبنوك الإسلامية (١٢,٦٪ من مجموع رأس المال) و ٤١١,٤ مليون دينار للبنوك التجارية الأجنبية (١٢,٩٪ من مجموع رأس المال).

جدول رقم (٤٨)

رأس مال البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٥ مقارنة مع عام ٢٠١٤

	البنك	2015 ترتيب	2015 رأس المال مليون دينار	2015 النسبة لإجمالي رأس المال (%)	2014 ترتيب 2014	2014 رأس المال مليون دينار	2014 النسبة لإجمالي راس المال (%)	نسبة التغير (%)
البنوك التجارية الأردنية	البنك العربي	1	641.00	20.13%	1	570.00	18.75%	12.46%
	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	2	252.00	7.91%	2	252.00	8.29%	0.00%
	بنك المال الأردني	3	200.00	6.28%	3	181.50	5.97%	10.19%
	البنك الأهلي الأردني	4	175.00	5.50%	4	175.00	5.76%	0.00%
	بنك القاهرة عمان	5	160.00	5.02%	7	125.00	4.11%	28.00%
	بنك الأردن	6	155.10	4.87%	5	155.10	5.10%	0.00%
	بنك الاستثمار العربي الأردني	7	150.00	4.71%	6	150.00	4.93%	0.00%
	بنك الاتحاد	8	125.00	3.93%	8	110.00	3.62%	13.64%
	بنك ABC	9	110.00	3.45%	8	110.00	3.62%	0.00%
	البنك التجاري الأردني	10	105.00	3.30%	10	100.00	3.29%	5.00%
	البنك الأردني الكويتي	11	100.00	3.14%	10	100.00	3.29%	0.00%
	البنك الاستثماري	11	100.00	3.14%	10	100.00	3.29%	0.00%
	بنك سوسيته جنرال - الأردن	11	100.00	3.14%	10	100.00	3.29%	0.00%
	إجمالي رأس مال البنوك التجارية الأردنية		2,373.10	74.52%		2,228.60	73.31%	6.48%
البنوك الإسلامية	البنك	ترتيب 2015	رأس المال مليون دينار	النسبة لإجمالي رأس المال (%)	ترتيب 2014	رأس المال مليون دينار	النسبة لإجمالي رأس المال (%)	نسبة التغير (%)
	البنك الإسلامي الأردني	1	150.00	4.71%	1	150.00	4.93%	0.00%
	البنك العربي الإسلامي الدولي	2	100.00	3.14%	2	100.00	3.29%	0.00%
	بنك الأردن دبي الإسلامي	2	100.00	3.14%	2	100.00	3.29%	0.00%
	مصرف الراجحي *	4	50.00	1.57%	4	50.00	1.64%	0.00%
	إجمالي رأس مال البنوك الإسلامية		400.00	12.56%		400.00	13.16%	0.00%
البنوك التجارية الأجنبية	البنك	ترتيب 2015	رأس المال مليون دينار	النسبة لإجمالي رأس المال (%)	ترتيب 2014	رأس المال مليون دينار	النسبة لإجمالي رأس المال (%)	نسبة التغير (%)
	بنك ستاندرد تشارترد	1	61.43	1.93%	1	61.43	2.02%	0.00%
	البنك العقاري المصري العربي	2	50.00	1.57%	2	50.00	1.64%	0.00%
	مصرف الرافدين	2	50.00	1.57%	2	50.00	1.64%	0.00%
	سيتي بنك	2	50.00	1.57%	2	50.00	1.64%	0.00%
	بنك عودة	2	50.00	1.57%	2	50.00	1.64%	0.00%
	بنك الكويت الوطني - الأردن	2	50.00	1.57%	2	50.00	1.64%	0.00%
	بنك لبنان والمهجر	2	50.00	1.57%	2	50.00	1.64%	0.00%
	بنك أبو ظبي الوطني	2	50.00	1.57%	2	50.00	1.64%	0.00%
	إجمالي رأس مال البنوك التجارية الأجنبية		411.43	12.92%		411.43	13.53%	0.00%
	إجمالي رأس مال البنوك العاملة في الأردن		3,184.53	100.0%		3,040.03	100.0%	4.75%

المصدر: البيانات المالية للبنوك.

* بنك أجنبي.

ثانياً: ترتيب البنوك حسب بعض بنود قائمة الدخل

أ. ترتيب البنوك حسب الربح قبل الضريبة

ارتفع إجمالي أرباح البنوك العاملة في الأردن قبل الضريبة في نهاية عام ٢٠١٥ بنسبة ٤,٧٪ مقارنة مع عام ٢٠١٤ ليصل إلى ٨٦٢,٧ مليون دينار، والتي تتوزع بواقع ٦٨١,٦ مليون دينار للبنوك التجارية الأردنية (٧٩٪ من مجموع الأرباح قبل الضريبة) و ١٠٩,٩ مليون دينار للبنوك الإسلامية (١٢,٧٪ من مجموع الأرباح قبل الضريبة) و ٧١,٢ مليون دينار للبنوك التجارية الأجنبية (٨,٣٪ من مجموع الأرباح قبل الضريبة).

جدول رقم (٤٩)

الربح قبل الضريبة للبنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٥ مقارنة مع عام ٢٠١٤

	البنك	2015 ترتيب 2015	2015 الربح قبل الضريبة مليون دينار	2015 النسبة لإجمالي الربح قبل الضريبة (%)	2014 ترتيب 2014	2014 الربح قبل الضريبة مليون دينار	2014 النسبة لإجمالي الربح قبل الضريبة (%)	نسبة التغير (%)
البنوك التجارية الأردنية	البنك العربي	1	168.000	19.47%	1	166.000	20.14%	1.20%
	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	2	155.287	18.00%	2	116.184	14.10%	33.66%
	بنك الأردن	3	63.400	7.35%	3	60.700	7.36%	4.45%
	بنك القاهرة عمان	4	55.818	6.47%	5	51.233	6.22%	8.95%
	بنك الاتحاد	5	47.045	5.45%	8	34.451	4.18%	36.55%
	البنك الأردني الكويتي	6	40.400	4.68%	6	47.700	5.79%	-15.30%
	بنك الاستثمار العربي الأردني	7	30.000	3.48%	9	30.800	3.74%	-2.60%
	البنك الأهلي الأردني	8	27.900	3.23%	7	42.300	5.13%	-34.04%
	بنك ABC	9	23.113	2.68%	10	18.271	2.22%	26.50%
	البنك التجاري الأردني	10	22.480	2.61%	13	12.160	1.48%	84.87%
	البنك الاستثماري	11	17.800	2.06%	11	13.300	1.61%	33.83%
	بنك سوسيته جنرال - الأردن	12	15.349	1.78%	12	12.854	1.56%	19.41%
	بنك المال الأردني	13	15.000	1.74%	4	53.534	6.50%	-71.98%
	إجمالي الربح قبل الضريبة للبنوك التجارية الأردنية		681.59	79.01%		659.49	80.02%	3.35%
البنوك الإسلامية	البنك	ترتيب 2015	الربح قبل الضريبة مليون دينار	النسبة لإجمالي الربح قبل الضريبة (%)	ترتيب 2014	الربح قبل الضريبة مليون دينار	النسبة لإجمالي الربح قبل الضريبة (%)	نسبة التغير (%)
	البنك الإسلامي الأردني	1	75.000	8.69%	1	64.000	7.77%	17.19%
	البنك العربي الإسلامي الدولي	2	25.010	2.90%	2	19.092	2.32%	31.00%
	مصرف الراجحي	3	5.124	0.59%	4	2.584	0.31%	98.25%
	بنك الأردن دبي الإسلامي	4	4.800	0.56%	3	2.700	0.33%	77.78%
	إجمالي الربح قبل الضريبة للبنوك الإسلامية		109.93	12.74%		88.38	10.72%	24.39%
البنوك التجارية الأجنبية	البنك	ترتيب 2015	الربح قبل الضريبة مليون دينار	النسبة لإجمالي الربح قبل الضريبة (%)	ترتيب 2014	الربح قبل الضريبة مليون دينار	النسبة لإجمالي الربح قبل الضريبة (%)	نسبة التغير (%)
	بنك عودة	1	20.600	2.39%	1	19.400	2.35%	6.19%
	بنك لبنان والمهجر	2	19.000	2.20%	3	17.000	2.06%	11.76%
	سيتي بنك	3	6.749	0.78%	4	7.482	0.91%	-9.79%
	بنك أبو ظبي الوطني	4	6.324	0.73%	8	2.070	0.25%	205.54%
	بنك الكويت الوطني - الأردن	5	6.200	0.72%	5	6.400	0.78%	-3.13%
	بنك ستاندرد تشارترد	6	6.064	0.70%	2	18.936	2.30%	-67.98%
	البنك العقاري المصري العربي	7	4.100	0.48%	7	2.500	0.30%	64.00%
	مصرف الرافدين	8	2.152	0.25%	6	2.541	0.31%	-15.31%
	إجمالي الربح قبل الضريبة للبنوك التجارية الأجنبية		71.19	8.25%		76.33	9.26%	-6.73%
	إجمالي الربح قبل الضريبة للبنوك العاملة في الأردن		862.71	100.0%		824.19	100.0%	4.67%

المصدر: البيانات المالية للبنوك.

* بنك أجنبي.

ب. ترتيب البنوك حسب صافي الربح بعد الضريبة

انخفض إجمالي أرباح البنوك العاملة في الأردن بعد الضريبة في نهاية عام ٢٠١٥ بنسبة ٢,٥٪ مقارنة مع عام ٢٠١٤ ليصل إلى ٥٨٣ مليون دينار والتي تتوزع بواقع ٤٦١,٣٤ مليون دينار للبنوك التجارية الأردنية (٧٩,١٪ من مجموع الأرباح بعد الضريبة) و ٧٢,٤ مليون دينار للبنوك الإسلامية (١٢,٤٪ من مجموع الأرباح بعد الضريبة) و ٤٩,٣ مليون دينار للبنوك التجارية الأجنبية (٨,٥٪ من مجموع الأرباح بعد الضريبة).

جدول رقم (٥٠)

صافي الربح بعد الضريبة للبنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٥ مقارنة مع عام ٢٠١٤

	البنك	2015 ترتيب 2015	2015 الربح بعد الضريبة مليون دينار	2015 النسبة لإجمالي الربح بعد الضريبة (%)	2014 ترتيب 2014	2014 الربح بعد الضريبة مليون دينار	2014 النسبة لإجمالي الربح بعد الضريبة (%)	نسبة التغير (%)
البنوك التجارية الأردنية	البنك العربي	1	114.000	19.55%	1	118.000	19.74%	-3.39%
	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	2	110.175	18.90%	2	87.150	14.58%	26.42%
	بنك الأردن	3	41.900	7.19%	3	45.100	7.54%	-7.10%
	بنك القاهرة عمان	4	38.078	6.53%	5	35.872	6.00%	6.15%
	بنك الاتحاد	5	31.735	5.44%	8	26.063	4.36%	21.76%
	البنك الأردني الكويتي	6	25.800	4.43%	6	34.000	5.69%	-24.12%
	البنك الأهلي الأردني	7	20.700	3.55%	7	30.700	5.14%	-32.57%
	بنك الاستثمار العربي الأردني	8	20.100	3.45%	9	21.900	3.66%	-8.22%
	بنك ABC	9	15.262	2.62%	10	12.889	2.16%	18.42%
	البنك التجاري الأردني	10	14.720	2.52%	13	8.930	1.49%	64.84%
	البنك الاستثماري	11	12.300	2.11%	11	10.500	1.76%	17.14%
	بنك سوسيته جنرال - الأردن	12	9.967	1.71%	12	9.182	1.54%	8.55%
	بنك المال الأردني	13	6.607	1.13%	4	41.561	6.95%	-84.10%
	إجمالي الربح بعد الضريبة للبنوك التجارية الأردنية		461.34	79.13%		481.85	80.60%	-4.25%
البنوك الإسلامية	البنك	ترتيب 2015	الربح بعد الضريبة مليون دينار	النسبة لإجمالي الربح بعد الضريبة (%)	ترتيب 2014	الربح بعد الضريبة مليون دينار	النسبة لإجمالي الربح بعد الضريبة (%)	نسبة التغير (%)
	البنك الإسلامي الأردني	1	49.000	8.40%	1	45.000	7.53%	8.89%
	البنك العربي الإسلامي الدولي	2	16.638	2.85%	2	13.364	2.24%	24.50%
	مصرف الراجحي *	3	3.429	0.59%	4	1.680	0.28%	104.04%
	بنك الأردن دبي الإسلامي	4	3.300	0.57%	3	1.900	0.32%	73.68%
	إجمالي الربح بعد الضريبة للبنوك الإسلامية		72.37	12.41%		61.94	10.36%	16.83%
البنوك التجارية الأجنبية	البنك	ترتيب 2015	الربح بعد الضريبة مليون دينار	النسبة لإجمالي الربح بعد الضريبة (%)	ترتيب 2014	الربح بعد الضريبة مليون دينار	النسبة لإجمالي الربح بعد الضريبة (%)	نسبة التغير (%)
	بنك عودة	1	14.000	2.40%	1	13.500	2.26%	3.70%
	بنك لبنان والمهجر	2	13.000	2.23%	3	12.000	2.01%	8.33%
	بنك ستاندرد تشارترد	3	5.650	0.97%	2	12.054	2.02%	-53.12%
	سيتي بنك	4	4.144	0.71%	4	5.211	0.87%	-20.46%
	بنك أبو ظبي الوطني	5	4.032	0.69%	8	1.536	0.26%	162.53%
	بنك الكويت الوطني - الأردن	6	3.900	0.67%	5	4.300	0.72%	-9.30%
	البنك العقاري المصري العربي	7	3.100	0.53%	6	3.600	0.60%	-13.89%
	مصرف الرافدين	8	1.461	0.25%	7	1.859	0.31%	-21.42%
	إجمالي الربح بعد الضريبة للبنوك التجارية الأجنبية		49.29	8.45%		54.06	9.04%	-8.83%
	إجمالي الربح بعد الضريبة للبنوك العاملة في الأردن		583.00	100.0%		597.85	100.0%	-2.48%

المصدر: البيانات المالية للبنوك.

* بنك أجنبي.

ثالثاً: ترتيب البنوك حسب أهم مؤشرات الربحية

أ. ترتيب البنوك حسب معدل العائد على الموجودات

ارتفع متوسط معدل العائد على موجودات البنوك العاملة في الأردن من ١,٢٧٪ في عام ٢٠١٤ إلى ١,٢٨٪ في عام ٢٠١٥ وبارتفاع قدره ٠,٠١٪. وقد بلغ متوسط معدل العائد على الموجودات للبنوك التجارية الأردنية ١,٣٣٪، بينما بلغ المعدل ٠,٩٣٪ للبنوك الإسلامية، و١,٣٨٪ للبنوك التجارية الأجنبية.

جدول رقم (٥١)

معدل العائد على موجودات البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٥ مقارنة مع عام ٢٠١٤

	البنك	2015		2014		الزيادة (النقصان) عن العام الماضي
		ترتيب 2015	معدل العائد على الموجودات (%)	ترتيب 2014	معدل العائد على الموجودات (%)	
البنوك التجارية الأردنية	بنك الأردن	1	2.24%	1	2.51%	-0.27%
	بنك القاهرة عمان	2	2.00%	3	1.90%	0.10%
	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	3	1.65%	6	1.40%	0.25%
	البنك الاستثماري	4	1.55%	8	1.36%	0.19%
	بنك ABC	5	1.45%	10	1.28%	0.17%
	بنك الاتحاد	6	1.37%	11	1.26%	0.11%
	البنك العربي	7	1.30%	8	1.36%	-0.06%
	بنك الاستثمار العربي الأردني	8	1.20%	4	1.63%	-0.43%
	البنك التجاري الأردني	9	1.18%	13	0.69%	0.49%
	البنك الأردني الكويتي	10	1.10%	6	1.40%	-0.30%
	بنك سوسيته جنرال - الأردن	11	0.96%	12	1.22%	-0.26%
	البنك الأهلي الأردني	12	0.94%	5	1.49%	-0.55%
	بنك المال الأردني	13	0.37%	2	2.43%	-2.06%
	متوسط معدل العائد على الموجودات للبنوك التجارية الأردنية		1.33%		1.53%	-0.20%
البنوك الإسلامية	البنك	ترتيب 2015	معدل العائد على الموجودات (%)	ترتيب 2014	معدل العائد على الموجودات (%)	الزيادة (النقصان) عن العام الماضي
	البنك الإسلامي الأردني	1	1.33%	1	1.32%	0.01%
	البنك العربي الإسلامي الدولي	2	1.00%	2	1.00%	0.00%
	مصرف الراجحي*	3	0.91%	3	0.48%	0.43%
	بنك الأردن دبي الإسلامي	4	0.46%	4	0.32%	0.14%
	متوسط معدل العائد على الموجودات للبنوك الإسلامية		0.93%		0.78%	0.15%
البنوك التجارية الأجنبية	البنك	ترتيب 2015	معدل العائد على الموجودات (%)	ترتيب 2014	معدل العائد على الموجودات (%)	الزيادة (النقصان) عن العام الماضي
	مصرف الرافدين	1	1.98%	8	0.40%	1.58%
	بنك لبنان والمهجر	2	1.60%	2	1.49%	0.11%
	بنك الكويت الوطني - الأردن	3	1.50%	4	1.30%	0.20%
	بنك عودة	4	1.47%	3	1.43%	0.04%
	سيتي بنك	5	1.34%	1	1.72%	-0.38%
	بنك ستاندرد تشارترد	6	1.21%	5	1.00%	0.21%
	بنك أبو ظبي الوطني	7	1.10%	7	0.50%	0.60%
	البنك العقاري المصري العربي	8	0.80%	6	0.80%	0.00%
	متوسط معدل العائد على الموجودات للبنوك التجارية الأجنبية		1.38%		1.08%	0.30%
	متوسط معدل العائد على الموجودات للبنوك العاملة في الأردن		1.28%		1.27%	0.01%

المصدر: البيانات المالية للبنوك.

* بنك أجنبي.

ب. معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك العاملة في الأردن

انخفض متوسط العائد على حقوق الملكية للبنوك العاملة في الأردن من ٩,٨٨٪ في عام ٢٠١٤ إلى ٩,١٧٪ في عام ٢٠١٥ وبانخفاض قدرة ٠,٧١٪. وقد بلغ متوسط معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك التجارية الأردنية ٩,٨٤٪، بينما بلغ المعدل ٩,٤٧٪ للبنوك الإسلامية، و ٧,٩٣٪ للبنوك التجارية الأجنبية.

جدول رقم (٥٢)

معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٥ مقارنة مع عام ٢٠١٤

	البنك	2015		2014		الزيادة (النقصان) عن العام الماضي
		ترتيب 2015	معدل العائد على حقوق الملكية (%)	ترتيب 2014	معدل العائد على حقوق الملكية (%)	
البنوك التجارية الأردنية	بنك القاهرة عمان	1	14.24%	2	14.00%	0.24%
	البنك العربي	2	12.12%	5	13.26%	-1.14%
	بنك الأردن	3	12.10%	3	13.90%	-1.80%
	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	4	12.01%	9	9.70%	2.31%
	البنك التجاري الأردني	5	11.88%	13	6.30%	5.58%
	بنك الاتحاد	6	11.41%	7	10.17%	1.24%
	بنك ABC	7	10.90%	8	9.85%	1.05%
	بنك الاستثمار العربي الأردني	8	10.50%	4	13.52%	-3.02%
	البنك الاستثماري	9	8.70%	12	7.73%	0.97%
	بنك سوسيته جنرال - الأردن	10	8.37%	11	7.89%	0.48%
	البنك الأهلي الأردني	11	6.90%	6	10.73%	-3.83%
	البنك الأردني الكويتي	12	6.20%	10	8.55%	-2.35%
	بنك المال الأردني	13	2.60%	1	16.97%	-14.37%
	متوسط العائد على حقوق الملكية للبنوك التجارية الأردنية		9.84%		10.97%	-1.13%
البنوك الإسلامية	البنك	ترتيب 2015	معدل العائد على حقوق الملكية (%)	ترتيب 2014	معدل العائد على حقوق الملكية (%)	الزيادة (النقصان) عن العام الماضي
	البنك الإسلامي الأردني	1	16.42%	1	16.79%	-0.37%
	البنك العربي الإسلامي الدولي	2	12.00%	2	11.00%	1.00%
	مصرف الراجحي*	3	6.94%	3	3.58%	3.36%
	بنك الأردن دبي الإسلامي	4	2.50%	4	1.48%	1.02%
	متوسط العائد على حقوق الملكية للبنوك الإسلامية		9.47%		8.21%	1.25%
البنوك التجارية الأجنبية	البنك	ترتيب 2015	معدل العائد على حقوق الملكية (%)	ترتيب 2014	معدل العائد على حقوق الملكية (%)	الزيادة (النقصان) عن العام الماضي
	بنك لبنان والمهجر	1	16.60%	1	16.37%	0.23%
	بنك عودة	2	14.26%	2	14.40%	-0.14%
	بنك أبو ظبي الوطني	3	7.20%	7	2.80%	4.40%
	بنك ستاندرد تشارترد	4	6.60%	3	14.00%	-7.40%
	سيتي بنك	5	6.42%	4	8.05%	-1.63%
	البنك العقاري المصري العربي	6	5.49%	5	7.50%	-2.01%
	بنك الكويت الوطني - الأردن	7	4.70%	6	5.60%	-0.90%
	مصرف الرافدين	8	2.18%	7	2.80%	-0.62%
	متوسط العائد على حقوق الملكية للبنوك التجارية الأجنبية		7.93%		8.94%	-1.01%
	متوسط العائد على حقوق الملكية للبنوك العاملة في الأردن		9.17%		9.88%	-0.71%

المصدر: البيانات المالية للبنوك.

* بنك أجنبي.

رابعاً: ترتيب البنوك حسب مؤشرات التفرع المصرفي

أ. ترتيب البنوك حسب عدد الفروع داخل الأردن

ارتفع عدد فروع البنوك العاملة في الأردن من ٧٧٠ فرع في نهاية عام ٢٠١٤ إلى ٧٨٦ فرع في نهاية عام ٢٠١٥، وبنسبة ارتفاع بلغت ٢,١٪. وقد بلغ عدد فروع البنوك التجارية الأردنية ٥٩٢ فرع (٧٥,٣٢٪ من إجمالي عدد الفروع) و ١٤١ فرع للبنوك الإسلامية (١٧,٩٤٪ من إجمالي عدد الفروع) و ٥٣ فرعاً تابعاً للبنوك التجارية الأجنبية (٦,٧٤٪ من إجمالي عدد الفروع).

جدول رقم (٥٣)

عدد فروع البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٥ مقارنة مع عام ٢٠١٤

	البنك	2015 ترتيب 2015	2015 عدد الفروع داخل الأردن	2015 النسبة لإجمالي عدد الفروع (%)	2014 ترتيب 2014	2014 عدد الفروع داخل الأردن	2014 النسبة لإجمالي عدد الفروع (%)	نسبة التغير (%)
البنوك التجارية الأردنية	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1	113	14.38%	1	113	14.68%	0.00%
	البنك العربي	2	75	9.54%	2	74	9.61%	1.35%
	بنك القاهرة عمان	3	72	9.16%	3	69	8.96%	4.35%
	بنك الأردن	4	70	8.91%	3	69	8.96%	1.45%
	البنك الأردني الكويتي	5	56	7.12%	5	56	7.27%	0.00%
	البنك الأهلي الأردني	5	56	7.12%	6	55	7.14%	1.82%
	بنك الاتحاد	7	38	4.83%	7	37	4.81%	2.70%
	البنك التجاري الأردني	8	27	3.44%	8	28	3.64%	-3.57%
	بنك ABC	8	27	3.44%	9	27	3.51%	0.00%
	بنك الاستثمار العربي الأردني	10	18	2.29%	10	20	2.60%	-10.00%
	بنك سوسيته جنرال - الأردن	11	17	2.16%	11	16	2.08%	6.25%
	بنك المال الأردني	12	12	1.53%	12	12	1.56%	0.00%
	البنك الاستثماري	13	11	1.40%	13	10	1.30%	10.00%
	إجمالي عدد فروع البنوك التجارية الأردنية		592	75.32%		586	76.12%	1.02%
البنوك الإسلامية	البنك	ترتيب 2015	عدد الفروع داخل الأردن	النسبة لإجمالي عدد الفروع (%)	ترتيب 2014	عدد الفروع داخل الأردن	النسبة لإجمالي عدد الفروع (%)	نسبة التغير (%)
	البنك الإسلامي الأردني	1	73	9.29%	1	70	9.09%	4.29%
	البنك العربي الإسلامي الدولي	2	41	5.22%	2	40	5.19%	2.50%
	بنك الأردن دبي الإسلامي	3	21	2.67%	3	16	2.08%	31.25%
	مصرف الراجحي*	4	6	0.76%	4	6	0.78%	0.00%
	إجمالي عدد فروع البنوك الإسلامية		141	17.94%		132	17.14%	6.82%
البنوك التجارية الأجنبية	البنك	ترتيب 2015	عدد الفروع داخل الأردن	النسبة لإجمالي عدد الفروع (%)	ترتيب 2014	عدد الفروع داخل الأردن	النسبة لإجمالي عدد الفروع (%)	نسبة التغير (%)
	بنك لبنان والمهجر	1	14	1.78%	1	14	1.82%	0.00%
	بنك عودة	2	13	1.65%	2	13	1.69%	0.00%
	البنك العقاري المصري العربي	3	10	1.27%	3	9	1.17%	11.11%
	بنك ستاندرد تشارترد	4	6	0.76%	4	6	0.78%	0.00%
	بنك الكويت الوطني - الأردن	5	3	0.38%	5	3	0.39%	0.00%
	بنك أبو ظبي الوطني	5	3	0.38%	5	3	0.39%	0.00%
	مصرف الرافدين	7	2	0.25%	7	2	0.26%	0.00%
	سيتي بنك	7	2	0.25%	7	2	0.26%	0.00%
	إجمالي عدد فروع البنوك التجارية الأجنبية		53	6.74%		52	6.76%	1.92%
	إجمالي عدد فروع البنوك العاملة في الأردن		786	100.0%		770	100.0%	2.08%

المصدر: البيانات المالية للبنوك.

* بنك أجنبي.

ب. ترتيب البنوك حسب عدد أجهزة الصراف الآلي داخل الأردن

ارتفع عدد أجهزة الصراف الآلي التابعة للبنوك داخل الأردن من ١٤٣٤ جهاز في عام ٢٠١٤ إلى ١٤٨٨ جهاز في عام ٢٠١٥، وبنسبة ارتفاع بلغت ٣,٨٪. وقد بلغ عدد أجهزة الصراف الآلي التابعة للبنوك التجارية الأردنية ١١٢٠ جهازاً (٧٥,٣٪ من إجمالي عدد أجهزة الصراف الآلي)، فيما بلغ عدد الأجهزة التابعة للبنوك الإسلامية ٢٩٧ جهازاً (٢٠٪ من إجمالي عدد الأجهزة) وبلغ عدد الأجهزة التابعة للبنوك التجارية الأجنبية ٧١ جهازاً (٤,٨٪ من إجمالي عدد الأجهزة).

جدول رقم (٥٤)

عدد أجهزة الصراف الآلي التابعة للبنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٥ مقارنة مع عام ٢٠١٤

	البنك	2015 ترتيب 2015	2015 عدد أجهزة الصراف الآلي	2015 النسبة لإجمالي عدد الأجهزة (%)	2014 ترتيب 2014	2014 عدد أجهزة الصراف الآلي	2014 النسبة لإجمالي عدد الأجهزة (%)	نسبة التغير (%)
البنوك التجارية الأردنية	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1	214	14.38%	1	208	14.50%	2.88%
	بنك القاهرة عمان	2	165	11.09%	2	189	13.18%	-12.70%
	البنك العربي	3	151	10.15%	3	146	10.18%	3.42%
	بنك الأردن	4	118	7.93%	4	118	8.23%	0.00%
	البنك الأهلي الأردني	5	100	6.72%	5	98	6.83%	2.04%
	البنك الأردني الكويتي	6	83	5.58%	6	79	5.51%	5.06%
	بنك الاتحاد	7	59	3.97%	8	52	3.63%	13.46%
	بنك ABC	8	51	3.43%	7	53	3.70%	-3.77%
	بنك الاستثمار العربي الأردني	8	51	3.43%	9	51	3.56%	0.00%
	البنك التجاري الأردني	10	45	3.02%	10	41	2.86%	9.76%
	بنك المال الأردني	11	38	2.55%	11	30	2.09%	26.67%
	البنك الاستثماري	12	28	1.88%	12	22	1.53%	27.27%
	بنك سوسيته جنرال - الأردن	13	17	1.14%	13	17	1.19%	0.00%
	إجمالي عدد أجهزة الصراف الآلي للبنوك التجارية الأردنية		1120	75.27%		1104	76.99%	1.45%
البنوك الإسلامية	البنك	ترتيب 2015	عدد أجهزة الصراف الآلي	النسبة لإجمالي عدد الأجهزة (%)	ترتيب 2014	عدد أجهزة الصراف الآلي	النسبة لإجمالي عدد الأجهزة (%)	نسبة التغير (%)
	البنك الإسلامي الأردني	1	169	11.36%	1	147	10.25%	14.97%
	البنك العربي الإسلامي الدولي	2	57	3.83%	2	52	3.63%	9.62%
	مصرف الراجحي*	3	36	2.42%	3	32	2.23%	12.50%
	بنك الأردن دبي الإسلامي	4	35	2.35%	4	30	2.09%	16.67%
	إجمالي عدد أجهزة الصراف الآلي للبنوك الإسلامية		297	19.96%		261	18.20%	13.79%
البنوك التجارية الأجنبية	البنك	ترتيب 2015	عدد أجهزة الصراف الآلي	النسبة لإجمالي عدد الأجهزة (%)	ترتيب 2014	عدد أجهزة الصراف الآلي	النسبة لإجمالي عدد الأجهزة (%)	نسبة التغير (%)
	بنك عودة	1	25	1.68%	1	23	1.60%	8.70%
	بنك لبنان والمهجر	2	14	0.94%	2	14	0.98%	0.00%
	البنك العقاري المصري العربي	2	14	0.94%	3	13	0.91%	7.69%
	بنك ستاندرد تشارترد	4	8	0.54%	4	8	0.56%	0.00%
	بنك الكويت الوطني - الأردن	5	6	0.40%	5	7	0.49%	-14.29%
	بنك أبو ظبي الوطني	6	4	0.27%	6	4	0.28%	0.00%
	مصرف الرافدين	7	0	0.00%	7	0	0.00%	-
	سيتي بنك	7	0	0.00%	7	0	0.00%	-
	إجمالي عدد أجهزة الصراف الآلي للبنوك التجارية الأجنبية		71	4.77%		69	4.81%	2.90%
	إجمالي عدد أجهزة الصراف الآلي للبنوك العاملة في الأردن		1488	100.00%		1434	100.00%	3.77%

المصدر: البيانات المالية للبنوك.

* بنك أجنبي.

خامساً: الموارد البشرية في البنوك العاملة في الأردن

أ. ترتيب البنوك حسب عدد العاملين

ارتفع عدد العاملين في جميع البنوك العاملة في الأردن من ١٩٤٣٣ موظفاً وموظفة في عام ٢٠١٤ إلى ٢٠٠٩٥ موظفاً وموظفة في عام ٢٠١٥، وبنسبة ارتفاع مقدارها ٣,٤٪. وقد بلغ عدد العاملين في البنوك التجارية الأردنية ١٥٠٣٣ موظفاً وموظفة (٧٤,٨٪ من مجموع عدد العاملين)، فيما بلغ عدد العاملين في البنوك الإسلامية ٣٦٧٢ موظفاً وموظفة (١٨,٣٪ من مجموع عدد العاملين)، وفي البنوك التجارية الأجنبية ١٣٩٠ موظفاً وموظفة (٦,٩٪ من مجموع عدد العاملين).

جدول رقم (٥٥)

عدد العاملين في البنوك العاملة في الأردن في نهاية عام ٢٠١٥ مقارنة مع عام ٢٠١٤

	البنك	2015 ترتيب 2015	2015 مجموع العاملين	2015 النسبة لإجمالي عدد العاملين (%)	2014 ترتيب 2014	2014 مجموع العاملين	2014 النسبة لإجمالي عدد العاملين (%)	نسبة التغير (%)
البنوك التجارية الأردنية	البنك العربي	1	2934	14.60%	1	2826	14.54%	3.82%
	بنك الإسكان للتجارة والتمويل	2	2363	11.76%	2	2260	11.63%	4.56%
	بنك القاهرة عمان	3	1614	8.03%	3	1587	8.17%	1.70%
	بنك الأردن	4	1489	7.41%	4	1508	7.76%	-1.26%
	البنك الأهلي الأردني	5	1416	7.05%	5	1432	7.37%	-1.12%
	البنك الأردني الكويتي	6	1100	5.47%	6	1002	5.16%	9.78%
	بنك الاتحاد	7	915	4.55%	7	848	4.36%	7.90%
	بنك الاستثمار العربي الأردني	8	714	3.55%	9	746	3.84%	-4.29%
	البنك التجاري الأردني	9	695	3.46%	8	769	3.96%	-9.62%
	بنك المال الأردني	10	575	2.86%	10	557	2.87%	3.23%
	بنك ABC	11	500	2.49%	11	489	2.52%	2.25%
	البنك الاستثماري	12	461	2.29%	12	381	1.96%	21.00%
	بنك سوسيته جنرال - الأردن	13	257	1.28%	13	232	1.19%	10.78%
	إجمالي عدد العاملين في البنوك التجارية الأردنية		15033	74.81%		14637	75.32%	2.71%
البنوك الإسلامية	البنك	ترتيب 2015	مجموع العاملين	النسبة لإجمالي عدد العاملين (%)	ترتيب 2014	مجموع العاملين	النسبة لإجمالي عدد العاملين (%)	نسبة التغير (%)
	البنك الإسلامي الأردني	1	2148	10.69%	1	2051	10.55%	4.73%
	البنك العربي الإسلامي الدولي	2	852	4.24%	2	795	4.09%	7.17%
	بنك الأردن دبي الإسلامي	3	424	2.11%	3	357	1.84%	18.77%
	مصرف الراجحي*	4	248	1.23%	4	147	0.76%	68.71%
	إجمالي عدد العاملين في البنوك الإسلامية		3672	18.27%		3350	17.24%	9.61%
البنوك التجارية الأجنبية	البنك	ترتيب 2015	مجموع العاملين	النسبة لإجمالي عدد العاملين (%)	ترتيب 2014	مجموع العاملين	النسبة لإجمالي عدد العاملين (%)	نسبة التغير (%)
	بنك لبنان والمهجر	1	382	1.90%	1	440	2.26%	-13.18%
	البنك العقاري المصري العربي	2	307	1.53%	2	298	1.53%	3.02%
	بنك عودة	3	269	1.34%	3	261	1.34%	3.07%
	بنك ستاندرد تشارترد	4	196	0.98%	4	220	1.13%	-10.91%
	بنك الكويت الوطني - الأردن	5	98	0.49%	5	92	0.47%	6.52%
	سيتي بنك	6	66	0.33%	6	58	0.30%	13.79%
	بنك أبو ظبي الوطني	7	53	0.26%	7	55	0.28%	-3.64%
	مصرف الرافدين	8	19	0.09%	8	22	0.11%	-13.64%
	إجمالي عدد العاملين في البنوك التجارية الأجنبية		1390	6.92%		1446	7.44%	-3.87%
	إجمالي عدد العاملين في البنوك العاملة في الأردن		20095	100.00%		19433	100.00%	3.41%

المصدر: البيانات المالية للبنوك.

* بنك أجنبي.

سادساً: ملخص لأهم المؤشرات المالية للبنوك العاملة في الأردن

اجمالي الموجودات للبنوك العاملة في الأردن
(مليون دينار)

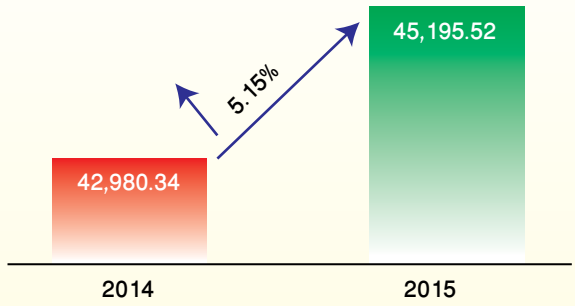

توزيع اجمالي موجودات البنوك العاملة في الأردن كما في نهاية عام ٢٠١٥

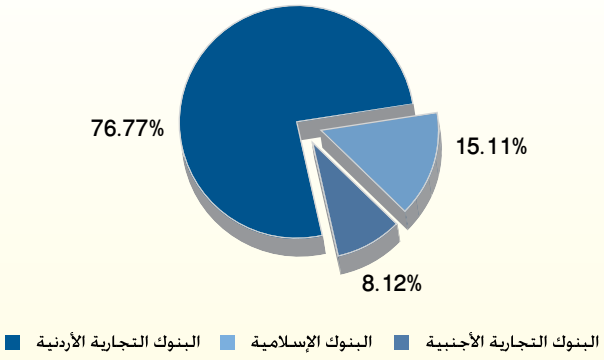

اجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة / بالصافي الممنوحة من البنوك العاملة في الأردن (مليون دينار)

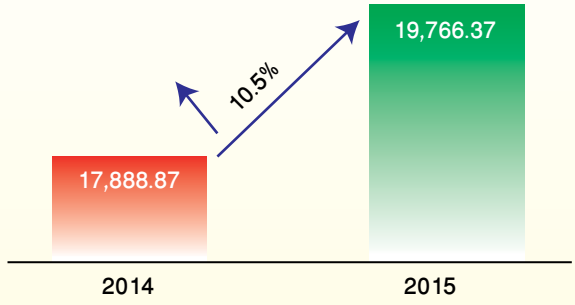

توزيع اجمالي التسهيلات الائتمانية المباشرة / بالصافي الممنوحة من البنوك العاملة في الأردن كما في نهاية عام ٢٠١٥

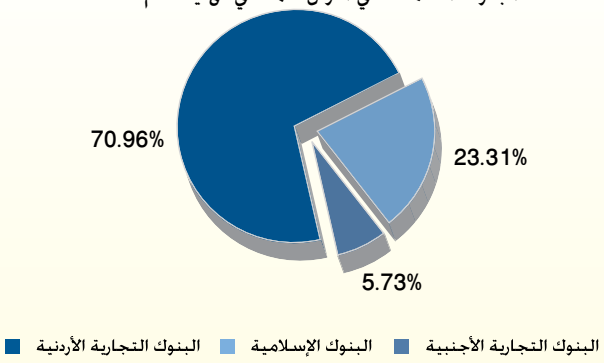

اجمالي الودائع لدى البنوك العاملة في الأردن
(مليون دينار)

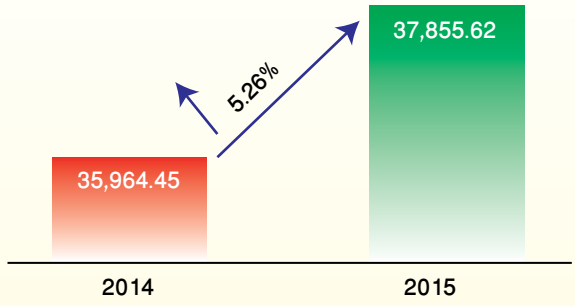

توزيع اجمالي الودائع لدى البنوك العاملة في الأردن
كما في نهاية عام ٢٠١٥

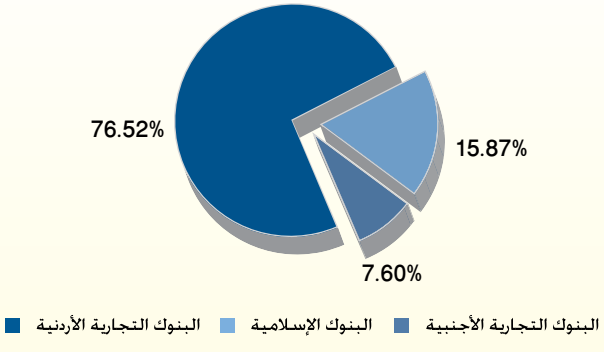

اجمالي حقوق الملكية للبنوك العاملة في الأردن
(مليون دينار)

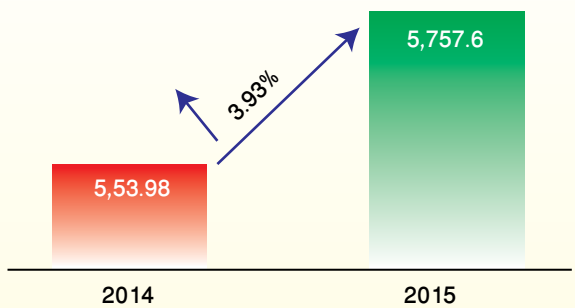

توزيع اجمالي حقوق الملكية للبنوك العاملة في الأردن
كما في نهاية عام ٢٠١٥

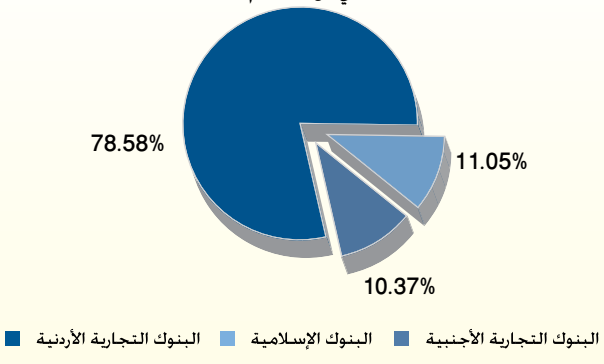

اجمالي رأس المال للبنوك العاملة في الأردن
(مليون دينار)

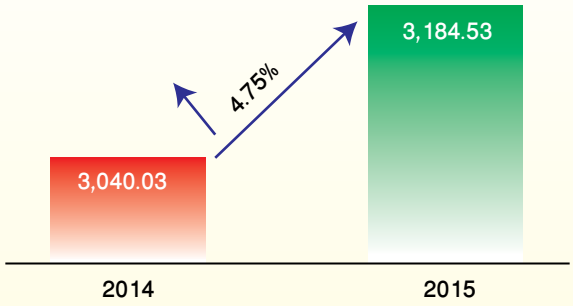

توزيع اجمالي رأس المال للبنوك العاملة في الأردن
كما في نهاية عام ٢٠١٥

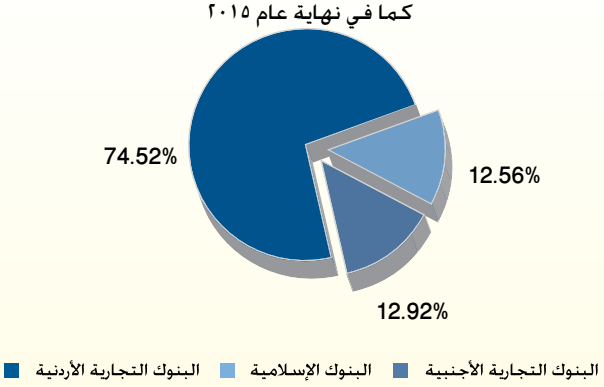

اجمالي الأرباح قبل الضريبة للبنوك العاملة في الأردن
(مليون دينار)

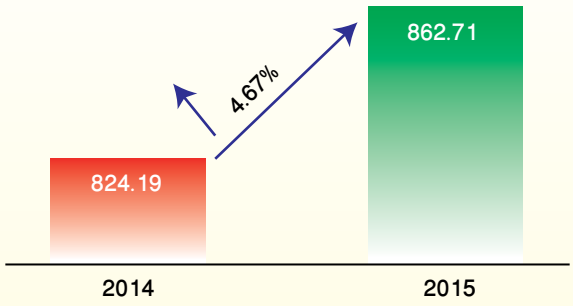

توزيع اجمالي الأرباح قبل الضريبة للبنوك العاملة في الأردن
كما في نهاية عام ٢٠١٥

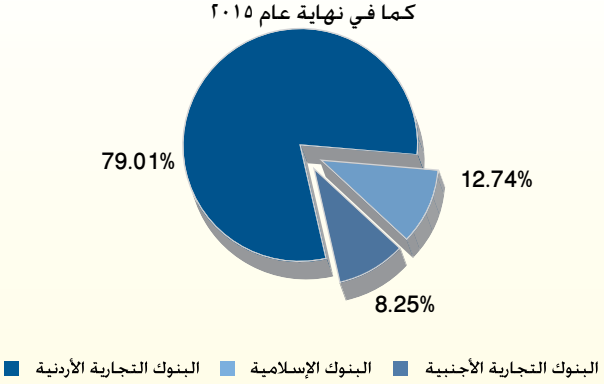

اجمالي الأرباح بعد الضريبة للبنوك العاملة في الأردن
(مليون دينار)

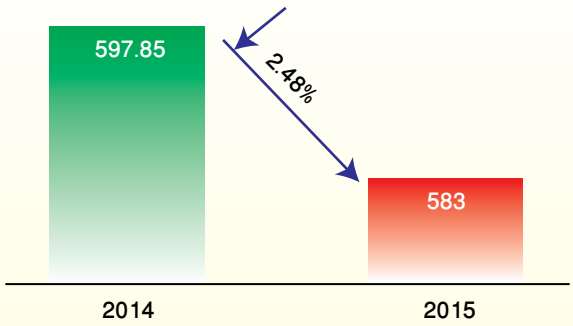

توزيع اجمالي الأرباح بعد الضريبة للبنوك العاملة في الأردن
كما في نهاية عام ٢٠١٥

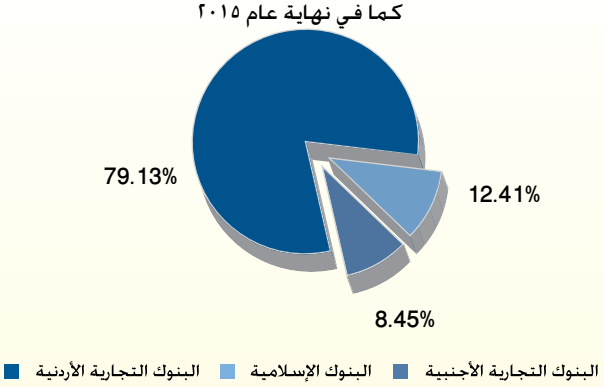

معدل العائد على الموجودات (ROA) للبنوك العاملة في الأردن (%)

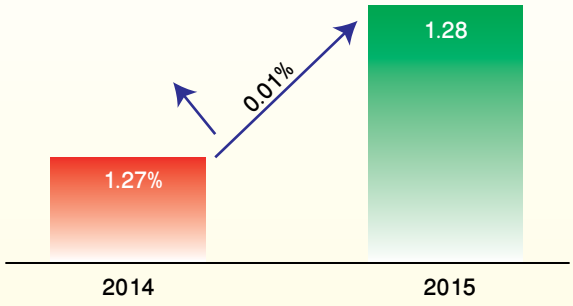

معدل العائد على الموجودات (ROA) للبنوك العاملة في الأردن
كما في نهاية عام ٢٠١٥

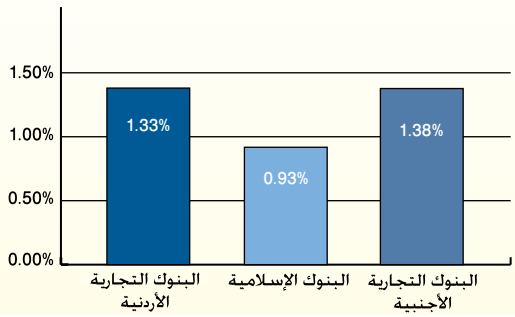

معدل العائد على حقوق الملكية(ROE) للبنوك العاملة في الأردن
كما في نهاية عام ٢٠١٥

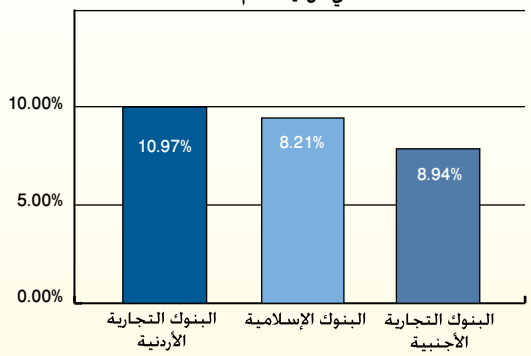

معدل العائد على حقوق الملكية(ROE)
للبنوك العاملة في الأردن (%)

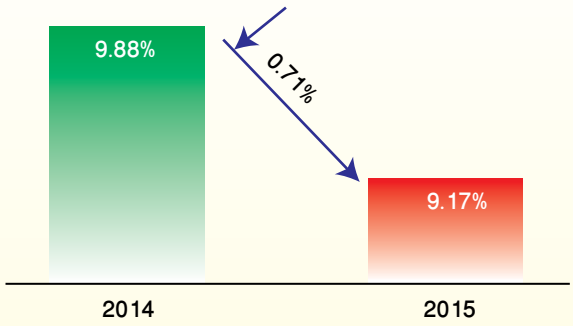

توزيع عدد فروع البنوك العاملة في الأردن
كما في نهاية عام ٢٠١٥

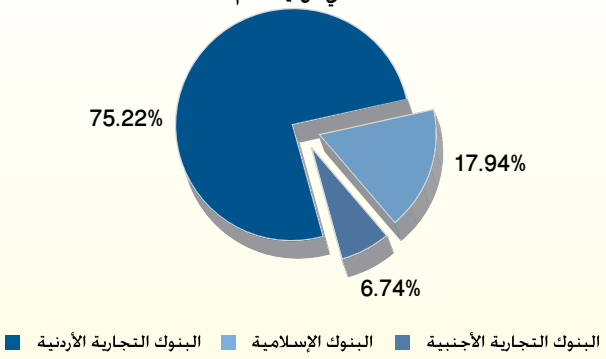

اجمالي عدد الفوع داخل الأردن
للبنوك العاملة في الأردن

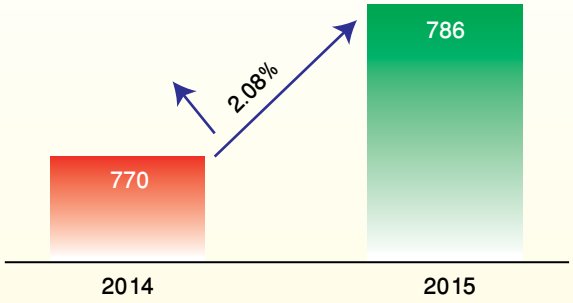

توزيع عد اجهزة الصراف الآلي التابعة للبنوك العاملة في الأردن
كما في نهاية عام ٢٠١٥

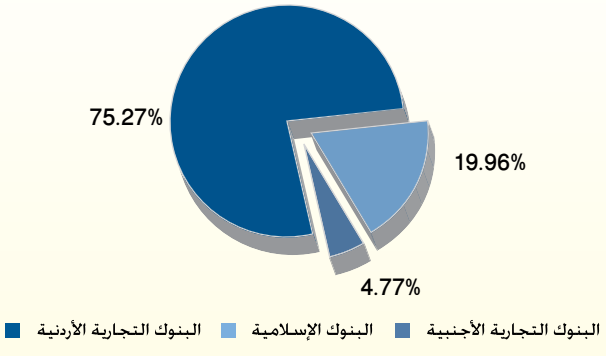

اجمالي عدد اجهزة الصراف الآلي (ATMs)
التابعة للبنوك العاملة في الأردن

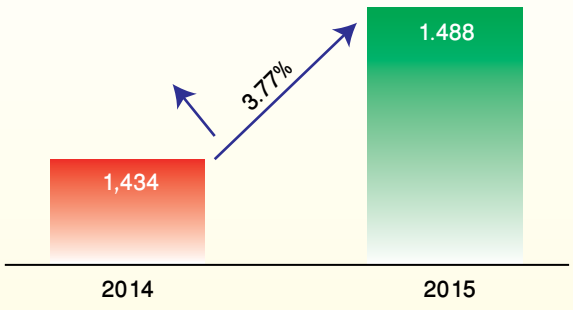

توزيع عدد العاملين في البنوك العاملة في الأردن
كما في نهاية عام ٢٠١٥

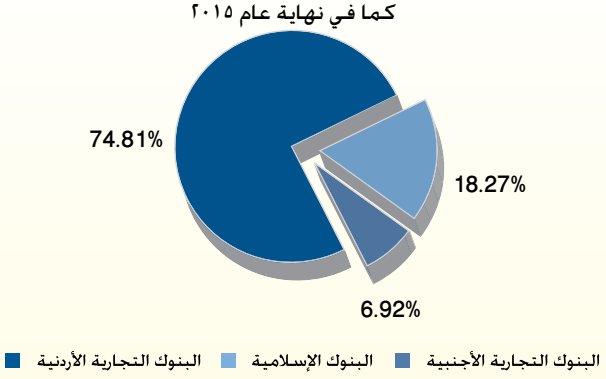

اجمالي عد العاملين في البنوك العاملة في الأردن

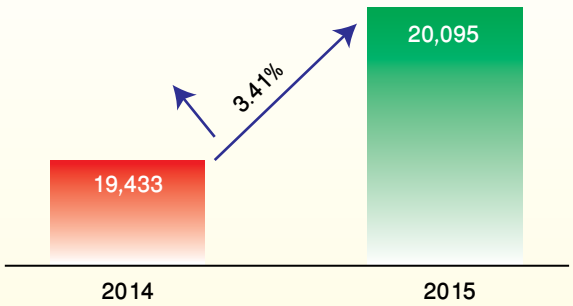

الفصل التاسع

الخدمات المصرفية الجديدة

في إطار سعيها الحثيث لتحسين وتطوير خدماتها ومواكبة كل ما هو جديد في عالم الخدمات المصرفية، قامت البنوك العاملة في الأردن بإدخال مجموعة من الخدمات المصرفية الجديدة ضمن شرائح الخدمات التي تقدمها. والجدول التالي يبين أهم الخدمات المصرفية الجديدة التي قامت البنوك العاملة في الأردن بإدخالها خلال عام ٢٠١٥.

جدول رقم (٥٦)

الخدمات المصرفية الجديدة التي قامت البنوك بإدخالها عام ٢٠١٥

البنك	اسم الخدمة	وصف مختصر للخدمة	مزود الخدمة
البنك العربي	إصدار بطاقة التسوق عبر انترنت فورياً في الفروع	إصدار بطاقة تسوق عبر انترنت فورياً للعميل في الفرع، وتسليمه البطاقة بنفس الوقت	CompusPlus
	عربي نت	توفير إمكانيات سحب النقد من الصرافات التابعة للفروع في مناطق تواجد البنك العربي ش م ع من خلال الشبكة الداخلية للصراف الآلي الخاصة بالبنك وبدون تمرير الحركة إلى الشبكات العالمية العاملة في تلك المناطق	CompusPlus
	التحكم بدفعات البطاقات الائتمانية	توفير إمكانية تعديل نسبة السداد للقسط الشهري لدفعات البطاقات الائتمانية من خلال خدمة عربي أون لاين مباشرة وبدون الرجوع إلى الفرع	تطوير داخلي
البنك الأهلي الأردني	خاص بقطاع الأفراد		
	إطلاق بطاقة ماستر كارد أعمالي الخاصة لعملاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	بطاقة ماستر كارد تمنح لعملاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسقف ائتماني محدد ومتجدد، تساعد المؤسسات على إدارة مصاريفهم التشغيلية الخاصة بالمنشأة وليس للاستعمال الشخصي، بالإضافة إلى الاستفادة من مزايا وخصومات عديد. وتم إطلاق هذه البطاقة بثلاث فئات مختلفة لمنحها لفئات وظيفية ضمن المؤسسة.	داخليا
	إطلاق برنامج عملاء SME الأهلي	برنامج خاص يقدمه البنك الأهلي الأردني لعملائه من المنشآت الصغيرة والمتوسطة ليكافئهم بخصومات فورية عبر شبكة من التجار لتلبية احتياجاتهم المهنية المختلفة، بالإضافة إلى التمتع بميزة تجميع النقاط عند استخدام البطاقات لسداد المصاريف المختلفة للمنشأة.	داخليا
	World Elite MasterCard	- بطاقة ائتمانية بمزايا مميزة لفئة محددة من العملاء. - تم إضافة تغطيات تأمينية بقيم موثقة لحاملي بطاقات ماستر كارد وورلد ايليت للاستفادة منها بالسفر، بالإضافة إلى ميزة الدخول إلى جناح كبار العملاء في أكثر من 700 مطار حول العالم من خلال بطاقة Priority Pass، وكذلك إلى خصومات مميزة من العديد من المطاعم والأماكن السياحية حول العالم.	ماستر كارد العالمية
	مبادرة النشميات	تسعى مبادرة النشميات إلى دعم المرأة الرائدة وزيادة نسبة مشاركتها في نمو القطاع الاقتصادي، الغرض من المبادرة هو مساعدة المؤسسات التي تقودها النساء على النمو والتوسع، وحث القياديات على توظيف النساء المؤهلات وزيادة نسبة القوى العاملة من النساء. ومن مزايا مبادرة النشميات: - تقديم دورات مصممة خصيصا لتلبية احتياجات صاحبات المهن والرياديات خلال وحدة أكاديمية البنك الأهلي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة. - تمكين النشميات للتسجيل التجاري والمشاركة في مؤتمرات عربية ودولية. - ترويج أعمال النشميات بمقالات خاصة وإبراز قصص نجاحهن من خلال مجلة البنك الالكترونية (Smart Company) الخاصة بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة. - تقديم الاستشارة الإرشادية لعملاء النشميات من الأشخاص المناسبين في البنك في مختلف المجالات بهدف تعزيز معرفتهم المالية وكيفية إدارة أموالهم والاستفادة القصوى من المال وكيفية استثمارها وتحسين فرص التمويل.	تم تطويرها داخليا
	منتج النشميات لتمويل مشترياتك	تم إطلاق المنتج تحت مظلة مبادرة النشميات وهو سقف ائتماني متجدد تصل إلى 100 ألف دينار وبسعر فائدة منافس لتمويل المشريات الآجلة للشركات الصغيرة والمتوسطة المملوكة كليا أو جزئيا من قبل امرأة و/أو مدارة من قبل امرأة مع إمكانية استغلال 10% من سقف لإصدار بطاقة أعمالي الائتمانية من ضمن الموافقة الائتمانية لسقف القرض والتمتع بجميع مزايا البطاقات. نسبة التمويل تصل لغاية 90% من قيمة الفواتير التجارية للمشتريات الآجلة ولا يشترط الضمانات.	تم تطويرها داخليا

تابع جدول رقم (٥٦) / الخدمات المصرفية الجديدة التي قامت البنوك بإدخالها عام ٢٠١٥

البنك	اسم الخدمة	وصف مختصر للخدمة	مزود الخدمة
تابع/ البنك الأهلي الأردني	قرض الدراجات النارية	قرض لتمويل شراء الدراجات النارية بسقف يصل لغاية 40 ألف دينار ولمدة 48 شهرا مع شمول الدراجات المستعملة، بالإضافة إلى زيادة مدة التمويل	تم تطويرها داخليا مع شركة هارلي دافيدسون
	خاص بقطاع SME		
	منتج النشميات	إطلاق المنتج في أيلول 2015 إيمانا من البنك بالمسؤولية المجتمعية في تمكين المرأة وتعزيز دورها الريادي من خلال قرض متجدد لتمويل المشتريات –قرض النشميات لتمويل المشريات تحت مبادرة النشميات- هو سقف ائتماني ثابت متجدد يتم منحه لعملاء المنشآت الصغيرة والمتوسطة المملوكة كليا أو جزئيا أو صاحبة قرار من قبل سيدة/سيدات لتمويل المشريات الآجلة – الائتمانية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بقيمة «أعمالي» التسهيل مميز لخيار الحصول على موافقة مسبقة على بطاقة 10% من ضمن السقف المطلوب للمنشأة- أهم ميزات البرنامج هو أن الحد الأقصى للمنتج 100,000 دينار والحد الأدنى 5,000 دينار، بسعر فائدة مخفض بواقع 5.5% أو 6.5%، ولا يشترط ضمانة للعملاء المؤهلين –مع إمكانية توفير ضمانة أو بنك إذا كانت تتعلق الشروط، نسبة التمويل تصل إلى 90% من قيمة الفواتير التجارية للمشتريات الآجلة وفترات سداد مرنه.	
	بطاقة أعمالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة	يعتبر هذا المنتج الأول من نوعه في السوق المحلي، وهذا النوع من المنتج المتخصص يخدم ثلاثة مستويات في الشركة والإدارة العليا والإدارة الوسطى والموظفين في الشركة، وهي تلبي احتياجات SME بموجبه عملاؤنا يدفع مصاريف الشركة من خلال البطاقة والاستفادة من الخصم وتجميع النقاط والمزايا الأخرى المتوفرة في هذه البطاقة-خصائص البطاقة بأنها بطاقة ائتمانية ذات سقف محدد ومتجدد، تستخدم لعملاء قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، بحيث يتم منح السقف من حسابات المنشأة حيث تتيح لحاملها فرصة التسديد كامل الرصيد المستغل أو نسبة معينة من الرصيد المستغل مع الفوائد نهاية كل شهر، ويتم الاستفادة من مزايا برنامج الولاء من خلال تجميع وتحويلها الى مكافآت وخصومات.	
	قروض ممولة من الصندوق العربي والبنك الدولي	- قرض البنك الدولي الأول: إجمالي قيمة القرض الممنوح لنا بلغ 4 مليون دينار وهو مخصص لقطاع SME بأسعار فائدة مخفضة، واستغل القرض بالكامل. قرض الصندوق العربي: بلغت قيمة القرض الإجمالية 2.7 مليون دينار، وهو مخصص لقطاع SME بأسعار فائدة مخفضة، وصرفت الدفعة الأولى منها بقيمة 1.35 مليون دينار للبنك الأهلي الأردني واستغلت بالكامل وتم صرف الدفعة الثانية والأخيرة وتخصيص مليون دينار منها لمنتج نشميات ليتم الإقراض بسعر فائدة مخفض. قرض البنك الدولي العربي: وتبلغ قيمته 2.305 وبنفس ضوابط قرض البنك الدولي الأول	
	تسهيلات سلف البنك المركزي وتتضمن: منتجات الطاقة المتجددة، ومنتجات السلف السياحية، ومنتجات السلف الزراعية، ومنتجات السلف الصناعية	هذه المنتجات تتيح للبنك حرية في دراسة المنتج الخاص بالقطاع الممول بما يتلائم مع احتياجاته شريطة أن يكون التسهيل بعملة الدينار. التمويل يكون بقرض متناقص بما يصل إلى 5 سنوات في قروض السياحة والصناعة والزراعة، أو يصل إلى 10 سنوات لقروض الطاقة المتجددة، والهدف من عدم وضع محددات أيضا هي تشجيع هذه القطاعات بما يخدم المجتمع المحلي. مع العمل على أن يصرف القرض ويراقب ليستغل للغاية التي منح من أجلها حصرا. مع توفير فترة سماح قد تصل إلى سنة، وبحيث لا يزيد التسهيل للعميل الواحد عن 5 مليون دينار ويشترط أن لا يزيد القرض عن 5% من إجمالي التسهيلات الممنوحة لعملاء البنك بمحفظة التسهيلات المباشرة ومنها. - قرض الطاقة المتجددة:: سعر الفائدة لا يتعدى 5% ولا يتم تعديله طوال مدة العقد، بفترة سماح تصل إلى سنة، والغاية منها هو تمويل 90% كحد أقصى (من كافة تركيب قطعة توليد الطاقة الكهربائية من خلال الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح أمن أي طاقة أخرى) بتمويل أصول ثابتة، تجهيزات ومعدات وماكينات، وفترة سداد القرض قد تصل إلى 10 سنوات. - القروض الصناعية: سعر الفائدة لا يتعدى 5% ولا يتم تعديله طوال فترة العقد، وبفترة قرض تصل إلى 5 سنوات بفترة سماح تصل إلى سنة، والغاية منها تمويل يصل لغاية 90% من التكلفة الخاصة بشراء مواد أولية وقطع غيار وآلات ومعدات أو ماكينات، وتمويل غيار أو بناء وحدات صناعية جديدة أو التوسع بالقائمة، إضافة إلى تمويل أصول ثابتة : تجهيزات، خطوط إنتاج أو توسعة مصنع، شراء أرض صناعية. - القروض الزراعية: سعر الفائدة لا يتعدى 5% ولا يتم تعديله طوال مدة العقد، وبفترة قرض تصل إلى 5 سنوات وبفترة سماح تصل الى سنة، الغاية منها تمويل الاحتياجات الزراعية المختلفة للعملاء، وبآلية سداد مرنه تتناسب مع الموسم الزراعي. - القروض السياحية: سعر الفائدة لا يتعدى 5% ولا يتم تعديله طوال مدة العقد، وبفترة قرض تصل إلى 5 سنوات وبفترة سماح تصل إلى سنة، الغاية منها النهوض بالقطاع السياحي من خلال تمويل الاستراحات والمطاعم واستراحات المنتجعات السياحية.	

تابع جدول رقم (٥٦) / الخدمات المصرفية الجديدة التي قامت البنوك بإدخالها عام ٢٠١٥

البنك	اسم الخدمة	وصف مختصر للخدمة	مزود الخدمة
بنك القاهرة عمان	بطاقات Master Card	تم الانتقال من بطاقات Visa لبطاقات Master Card	Master Card + EMP + بنك القاهرة عمان
	بطاقات الجامعات الذكية المدفوعة مسبقا University Smart Prepaid Card	طرح بنك القاهرة عمان منتج بطاقات الجامعات الذكية المدفوعة مسبقا لجامعات عديدة: الجامعة الأردنية، جامعة الأميرة سمية و جامعة اليرموك.	Master Card + EMP + بنك القاهرة عمان
بنك الأردن	الموقع الالكتروني الجديد لبنك الأردن	إطلاق الموقع الالكتروني الجديد لبنك الأردن بما يتناسب مع الهوية المؤسسية الخاصة بالبنك	DOT.JO
	برنامج التقسيط 0%	هو أحد برامج الولاء المقدمة للعملاء حاملي البطاقات الائتمانية من بنك الأردن. حيث يتيح هذا البرنامج للعملاء تقسيط حركات المشتريات التي تم دفعها عن طريق البطاقة الائتمانية على شكل أقساط شهرية متساوية ولمدة محددة وفائدة 0%.	EMP
	آلية الاحتفاظ بقروض الإسكان القائمة	تم تطبيق برنامج خاص بإعادة تسعير طلبات قروض الإسكان القائمة بهدف المحافظة على العملاء	تم تطويرها داخليا
	انجاز اتفاقيات مستوى الخدمة SLA	متابعة اتفاقيات مستوى الخدمة مع دائرتي ائتمان الأفراد وتنفيذ القروض بهدف السرعة في انجاز طلبات العملاء التي تعد ميزة تنافسية معهم سواء للعملاء القائمين أو الجدد	تم تطويرها داخليا
	طرح آلية لمتابعة عملاء الودائع	تم تطبيق آلية تعني بمتابعة العملاء المسحوبة ودائعهم وتقديم المقترحات اللازمة للحد منهم	تم تطويرها داخليا
	طلبات وتثبيت دفاتر الشيكات	تعديل التعليمات الخاصة والآلية المتعلقة بمنح دفاتر الشيكات للعملاء المصنفين أفراد	تم تطويرها داخليا
	تتبع مسار العملاء المتوقعين	البدء بتتبع العملاء المتوقعين من خلال التواصل مع الفروع بهدف تزودينا بأبرز ملاحظات استفسارات العملاء المقدمين على منتجات وتقديم التقارير اللازمة في الوقت المحدد بهدف تطوير المنتجات	تم تطويرها داخليا
	إصدار كتيب جودة الخدمة	يتم إصداره لتزويده للموظفين الجدد لنشر ثقافة ومعايير ورؤية وأهداف جودة الخدمة	تم تطويرها داخليا
	دراسة قياس رضا العملاء «Customer Satisfaction" على مستوى البنك و أيضا بالمقارنة مع البنوك المنافسة	تم تطبيق آلية قياس رضا العملاء «Customer Satisfaction" حسب المحاور المستهدفة من خلال التعاقد مع طرف خارجي بالاتصال مع عينة من العملاء	(شركة خارجية) الشركة الوطنية لادارة خدمات العملاء CMG
	تطبيق برنامج العميل الخفي	تم انجاز البرنامج لقياس تجربة العملاء وللتأكد من مدى تقارب أو تفاوت الخدمات مع المقاييس والمعايير الخاصة بالبنك وللمقارنة مع البنوك المنافسة	(شركة خارجية) Nielsen For Consultancies
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	إطلاق منتج حماية عائلتي ضمن منتجات التامين المصرفي	يوفر هذا المنتج التغطية التأمينية للعملاء ضد مخاطر الوفاة الطبيعية والوفاة بحادث، وكذلك توفير حماية إضافية ضد مخاطر العجز الكلي أو الجزئي الدائم الناتجة عن حادث، وقد تم إطلاق هذا المنتج بالتعاون مع الشركة الأمريكية للتأمين على الحياة	بالتعاون مع الشركة الأمريكية للتامين على الحياة
	إطلاق خدمة فواتيركم من خلال كاونتر الفروع	والتي تمكن العملاء وغير العملاء من استعراض ودفع قيم فواتير الخدمات العامة والحكومية بالإضافة إلى دفع قيم الخدمات المدفوعة مسبقا و التبرع لجهات خيرية، علما بان البنك قد استكمل الاستعدادات اللازمة لإطلاق الخدمة على الصرافات الآلية التابعة للبنك	شركة مدفوعاتكم (البنك المركزي الأردني)
	إطلاق خدمة الدفع بالموبايل Mobile Payment	والتي تمكن العملاء من استلام ودفع الأموال لمحلات تجارية وأفراد وجهات حكومية قيداً على / إلى حساباتهم بشكل ذاتي وفوري وعلى مدار الساعة بكل سهولة وأمان وذلك من خلال رقم الموبايل أو الاسم المستعار Alice	شركة مدفوعاتكم (البنك المركزي الأردني)
	تطبيق خدمة بصمة العين	قام البنك بتطبيق خدمة بصمة العين، حيث يتيح هذا التطبيق للعملاء القيام بالعديد من العمليات المصرفية دونما حاجة الى إظهار وثيقة إثبات الشخصية أو استخدام بطاقة الصراف الآلي .	شركة « Iris Guard Inc "

تابع جدول رقم (٥٦) / الخدمات المصرفية الجديدة التي قامت البنوك بإدخالها عام ٢٠١٥

البنك	اسم الخدمة	وصف مختصر للخدمة	مزود الخدمة
البنك الأردني الكويتي	خدمة عرض وتحصيل الفواتير eFAWATEERcom	نظام مركزي تكاملي فعال يهدف لتوفير خدمة عرض وتحصيل الفواتير إلكترونياً حيث تم اعتماده عبر قنوات الدفع التالية: - الفروع (Teller) - الانترنت البنكي (Internet Banking) - نظام الهاتف النقال (Mobile Banking)	Access to Arabia
	آلة الصراف التفاعلي- Interactive Teller Machines "ITM"	تقنية تفاعلية مبتكرة للعملاء لإجراء مختلف المعاملات والحصول على الخدمات المصرفية بواسطة أجهزة الصراف الآلي متعددة الوظائف، والتي تدار من قبل موظف خدمة عملاء مركزي يتواصل مع العميل بالصوت والصورة لحظة بلحظة من خلال شاشة تفاعلية ملونة تقود العميل خطوة بخطوة لإتمام العملية المصرفية المطلوبة	NCR
	مركز الاتصال المباشر	إطلاق مركز الاتصال المباشر الذي يقدم خدماته للعملاء دون انقطاع على مدار الساعة و طيلة أيام السنة شاملة الأعياد و العطل الرسمية و في كافة الأحوال الجوية من خلال كادر من الموظفين المؤهلين باستخدام نظام دوريات عمل على مدار الساعة لاستقبال مكالمات العملاء والرد على تساؤلاتهم و استفساراتهم عن المنتجات و الخدمات البنكية باستخدام عدد من الأنظمة الحديثة عالية الكفاءة كما ان جميع المكالمات الهاتفية مسجلة و موثقة لغايات الاسترجاع و المتابعة	شركة بيان للاستشارات الإدارية وشركة SAP / PioTec
بنك الاستثمار العربي الأردني	دفع الفواتير من خلال تطبيق EFAWATEERCOM	تمكن الخدمة عملاء البنك من دفع فواتيرهم المستحقة من خلال نظام الانترنت البنكي ومن خلال موظفي التلر في فروع البنك	A2A EFAWATEERCOM
	تحميل رواتب الشركات من خلال الانترنت البنكي	تم إضافة خدمة جديدة خاصة بالشركات بحيث تتمكن الشركة من تحميل رواتب موظفيها من خلال الانترنت البنكي الخاص بها.	ICSFS
	ترقية بطاقات العملاء إلى فئة أعلى	تم عمل ترقية لبطاقات العملاء من النوع الذهبي (VISA Gold) الى النوع (VISA Platinum).	EMP
البنك التجاري الأردني	منتج قروض السيارات	– يلبي كافة شرائح المجتمع – أسعار فائدة منافسة – فترة سداد مرنة – تمويل يصل لغاية 100% – تمويل سيارات جديدة ومستعملة	وحدة تمويل السيارات
البنك الاستثماري	تطبيق iBank على الأجهزة الذكية	يمكّن هذا التطبيق العملاء من إجراء معاملاتهم البنكية في أي وقت وأي مكان من خلال منصة غاية في السهولة والأمان والتي صممت للهواتف الذكية التي تدعم نظامي تشغيل Android و iOS.	مزود خارجي ACCU Solutions
	حساب رواتب Salary+	الذي يخدم فئة الموظفين المحولة رواتبهم والمعتمدة شركاتهم لدى البنك ليحظى عملاء هذا الحساب بمجموعة ميزات وخدمات إضافية خاصة تتسم بسهولة وسرعة الإنجاز.	تطويرها داخلياً
	خدمة إدارة بطاقة الفيزا إلكترون	تمّكن العملاء من إدارة بطاقة الفيزا إلكترون Debit Card من خلال iBank، بحيث يمكن للعميل التحكم بجميع بطاقات الفيزا إلكترون التي تندرج تحت حسابه ليتمكن من تغير السقف اليومي للسحوبات النقدية وسقف المشتريات من خلال نقاط البيع دون الحاجة لمراجعة البنك أو أي من موظفيه	تطويرها داخلياً
	خدمة iCash عبر iBank	تمكن العميل من الحصول على سلفة من الراتب المحول للبنك وبدون فائدة، بحيث يتم تسديد كامل مبلغ السلفة حال ورود الراتب الذي يلي طلب هذه الخدمة ، يتم تنفيذ الخدمة من خلال iBank، خدمة الإنترنت المصرفي، والحصول على موافقة آلية وفورية.	تطويرها داخلياً

تابع جدول رقم (٥٦) / الخدمات المصرفية الجديدة التي قامت البنوك بإدخالها عام ٢٠١٥

البنك	اسم الخدمة	وصف مختصر للخدمة	مزود الخدمة
بنك ABC	- Call Center - IVR Interactive Voice Response (phone banking)	خدمة العملاء بطريقة ذاتية تسمح للعملاء بالتسجيل وتنفيذ حركات مالية وغير مالية على حساباتهم	AFS Company
بنك الاتحاد	تم إطلاق برنامج القروض العقارية قيد الإنشاء	الاتفاق مع شركة عصام الخطيب و AYLA ، وأيضاً يتم العمل حالياً مع مطورين عقارين مثلEagle Hillsو مجموعه سراج ليتم منح العميل قرض عقاري تحت الإنشاء	بنك الاتحاد
	تم إطلاق ميزة تقسيط المشتريات عن طريق البطاقات الائتمانيةEasy Payment) Plan)	وهي خدمة تتيح عملية تقسيط مشتريات البطاقات الائتمانية الخاصة ببنك الاتحاد والتي تتم من خلال أجهزة نقاط البيع لدى التجار المتعاقد معهم و بفائدة 0%	EMP
	تم إضافة خدمة الVBV (Verified by Visa)للبطاقات الائتمانية	التي تضيف للعملاء المسجلين في الخدمة ميزة الأمان عند استخدام البطاقة لغايات التسوق عبر الانترنت.	VISA & EMP
	تم إطلاق منتج البطاقات المدفوعة مسبقا (prepaid cards)و ذلك بنوعيها لعملاء و غير عملاء بنك الاتحاد	هي البطاقات التي يقوم العميل بتعبئتها / شحنها برصيد خاص ليتم استغلالها لاحقاً دون الحاجة إلى دفع أي مستحقات شهرية. حيث أن هذا النوع من البطاقات هو أحدث طرق الدفع الالكتروني في العالم في مجال البطاقات.	VISA & EMP
	تم إطلاق بطاقات الsignature & infinite) القيد الفوري)	هي خدمة لعملاء النخبة تعتبر من أعلى أنواع البطاقات الائتمانية التي تقدمها شركة فيزا وتقدم للعملاء خدمات إضافية تلاءم احتياجاتهم وتلبي رغباتهم وتطلعاتهم	VISA & EMP
	منتج حساب الرواتب: تم إضافة خطة جديدة لميزة صندوق الادخار	بحيث تتيح للعميل اختيار الخطة التي تناسب تطلعاته و احتياجاته، بالإضافة إلى إطلاق خطه تحويل الرواتب إلى حسابات الراتب الصحيحة.	بنك الاتحاد
	تم إطلاق برنامجEtihad Ultimate Rewards	الذي يكافئ العميل على جميع تعاملاته البنكية، وليس فقط على حركات البطاقات الائتمانية	Modym company
بنك المال الأردني	برنامج التقسيط المريح (EPP)	يستطيع عميل كابيتال بنك الحاصل على بطاقة فيزا الائتمانية من شراء كل ما يحتاجه من المحلات التجارية المشتركة في البرنامج ، مع إمكانية تقسيط هذه المشتريات على 12 شهر و بنسبة فائدة 0%	شركة EMP
	Capital Bank Entertainer App.	يقدم هذا التطبيق لعملاء البنك قيمة مضافة من خلال الحصول على عروض حصرية من مجموعة واسعة من المطاعم والفنادق والمنتجعات إضافة إلى عروض السفر حول العالم ، حيث يعتبر هذا البرنامج من برامج الولاء الرائدة على مستوى البنوك.	The Entertainer TM
	الخدمات المصرفية عبر الانترنت	هي خدمة يقدمها البنك لعملائه لتمكينهم من إدارة حساباتهم أو الاستفسار عنها مع إمكانية التحويل الداخلي والخارجي وتسديد الفواتير مع خدمة إي-فواتيركم وتسديد حساب بطاقات فيزا الائتمانية بالإضافة لمجموعة أخرى من الخدمات على مدار 24 ساعة	Access To Arabia
	نظام الصراف الآلي الجديد	تطوير وتحديث النظام الداعم للخدمات المقدمة عبر شبكة الصرافات الآلية الذي يتميز بأعلى المواصفات والمقاييس التقنية العالمية، إضافة إلى تقديم خدمات متنوعة مثل خدمة إي-فواتيركم	MDSL - FIS
	مركز كابيتال الهاتفي لخدمة العملاء	تم تطوير الخدمات المقدمة لتقديم أفضل وأسرع الطرق لخدمة العملاء	CrysTelCall
	مجموعة خدمات ومنتجات واسعة لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة	– برنامج تمويل مستخلصات العقود الحكومية والخاصة – برنامج تمويل رأس المال العامل، المشتريات والمبيعات – برنامج تمويل المبيعات مقابل إيداع شيكات السداد – برنامج تمويل الاسكانات – برنامج تمويل الأصول الثابتة	

تابع جدول رقم (٥٦) / الخدمات المصرفية الجديدة التي قامت البنوك بإدخالها عام ٢٠١٥

البنك	اسم الخدمة	وصف مختصر للخدمة	مزود الخدمة
البنك الإسلامي الأردني	منتج الطاقة المتجددة	منتج لتمويل أنظمة الطاقة المتجددة من خلال صيغة المرابحة	شركة تطبيقات التقنية للمستقبل (فاكت)
	منتج شفاء – بالسعر النقدي	منتج تمويل تكاليف العلاج والعمليات الجراحية	شركة تطبيقات التقنية للمستقبل (فاكت)
	منتج بطاقة الأسرة	هي بطاقة مدفوعة مسبقا يصدرها البنك وهي بطاقة شخصية للمحكوم لهم في القضايا التنفيذية المنفذة لدى محاكم التنفيذ الشرعي، تتيح لحاملها الحصول على النقد المحدد في رصيد البطاقة عن طريق أجهزة الصرف الآلي أو نقاط البيع.	داخلي
	التوسع في شبكة الصرافات الآلية	بلغ عدد أجهزة الصراف الآلي (159) جهازا في نهاية عام 2015، منتشرة في جميع أنحاء المملكة	Diebold. NCR. Wincor
	استحداث وتطوير خدمات جديدة على القنوات الالكترونية	خدمة الإيداع النقدي على نظام الصراف الآلي خدمة دفع الفواتير على نظام الانترنت المصرفي	شركة بيمنت سيستمز HPS
البنك العربي الإسلامي الدولي	خدمة البنك الناطق المطورة IVR	خدمة هاتفية تفاعلية تبقي العميل على تواصل دائم مع حسابه المصرفي وإجراء العديد من الحركات المالية والاستفسارات وبيتم الدخول إلى النظام من خلال بيانات بطاقة الخصم المباشر (Visa Debit) أو Visa (Electron) دون الحاجة إلى تسجيل مسبق في الخدمة	CISCO
	وكالة الاستثمار المقيدة الرئيسية	تم تطوير صيغة متوافقة لأحكام الشريعة الإسلامية للاستفادة من برنامج السلف المتوسطة الذي يقدمه البنك المركزي الأردني لدعم قطاعات الصناعة، الزراعة، السياحة، الطاقة المتجددة وتكنولوجيا المعلومات من خلال تقديم التمويل بعائد مخفض.	تم تطويره مع البنك المركزي الأردني
	تقسيط التأمين التكافلي بنفس السعر النقدي	يقوم البنك بتقسيط قيمة وثائق التأمين الصحي ووثائق تأمين الشامل على المركبات الصادرة من شركات التامين الإسلامية العاملة في الأردن ولمدة 12 شهر وبدون أية أرباح	تم تطويره داخليا
بنك الأردن دبي الإسلامي	بطاقات فيزا Signature	بطاقة فيزا Signature صممت خصيصاً لنخبة المتعاملين "الصفوة" تتميز بتقديم عروض وخصومات ومزايا حصرية لحامليها كدخول مجاني لصالات كبار المتعاملين في 500 مطار بالعالم بالإضافة إلى عروض وخصومات لدى متاجر متعددة حول العالم ومزايا أخرى	داخلي وخارجي
	منتج تمويل الأسهم مرابحة	تمويل بصيغة المرابحة يمنح المتعاملين فرصة شراء أسهم متوافقة مع المعايير الشرعية في سوق عمان المالي	داخلي
	خدمة الصناديق الحديدية	خدمة يقدمها البنك لمتعاملية لحفظ مقتنياتهم الثمينة بأمان وسرية تامة مقابل رسوم تجديد سنوية والصناديق متوفرة بثلاثة أحجام	داخلي
	منتج شهادات الإيداع الاستثمارية	ينفرد البنك بكونه أول بنك يطلق شهادات إيداع استثمارية متوافقة مع الشريعة الإسلامية والتي تسمح باستثمار الأموال لآجال مختلفة وتدفع عوائد مرتفعة كل 3 شهور	داخلي
	حساب التوفير الخاص بالشركات	حساب ادخار استثماري يقوم على أساس المضاربة الشرعية المطلقة خاص بالشركات والمؤسسات ويتضمن العديد من المزايا فيما يخص توزيعات الأرباح	داخلي
البنك العقاري المصري العربي	خدمة كشف الحساب الالكتروني	الحصول على كشوفات الحساب الكترونيا	Access 2 Arabia
	خدمة فواتيركم	تسديد الفواتير والاشتراكات من خلال فواتيركم من خلال قنوات الانترنت بنك والموبايل بنك	Access 2 Arabia
بنك لبنان والمهجر	فواتيركم	خدمة دفع الفواتير	
بنك أبو ظبي الوطني	خدمة فواتيركم	يستطيع العميل دفع فواتيره عن طريق البنك	البنك المركزي الأردني

الفصل العاشر

الموارد البشرية في البنوك العاملة في الأردن

يستعرض هذا الفصل مجموعة مختارة من مؤشرات الموارد البشرية في البنوك العاملة في الأردن بما فيها تطور عدد العاملين موزعاً حسب الجنس إلى ذكور وإناث، وتوزيع العاملين في البنوك حسب المؤهل العلمي، وتوزيع العاملين حسب الفئة العمرية، وتوزيع العاملين حسب الحالة الاجتماعية، وتوزيع العاملين حسب المنطقة الجغرافية، وعدد الموظفين الملتحقين بالدورات التدريبية وحسب البنك، والاستقالات والتعيينات.

١. عدد العاملين

ارتفع عدد العاملين في البنوك العاملة في الأردن عام ٢٠١٥ بما نسبته ٣,٤٪ عن العام ٢٠١٤ ليبلغ ٢٠٠٩٥ موظفاً وموظفة.

جدول رقم (٥٧)

توزيع العاملين في البنوك حسب الجنس ٢٠٠٧-٢٠١٥

السنة	ذكور	التوزيع النسبي (%)	إناث	التوزيع النسبي (%)	المجموع	نسبة التغير (%)
2007	10160	67.44	4905	32.56	15065	6.4
2008	10611	66.83	5267	33.17	15878	5.4
2009	10406	65.90	5384	34.10	15790	-0.6
2010	10938	65.84	5675	34.16	16613	5.2
2011	11434	65.91	5913	34.09	17347	4.4
2012	11765	65.85	6101	34.15	17866	3.0
2013	12188	66.16	6235	33.84	18423	3.1
2014	12816	65.95	6617	34.05	19433	5.5
2015	13212	65.75	6883	34.25	20095	3.4

المصدر : بيانات البنوك

وفيما يتعلق بتوزيع العاملين في البنوك حسب الجنس فقد انخفضت نسبة الذكور من ٦٧,٤٪ في عام ٢٠٠٧ إلى ٦٥,٨٪ في نهاية عام ٢٠١٥. لترتفع بذلك نسبة الإناث من ٣٢,٦٪ في عام ٢٠٠٧ إلى ٣٤,٣٪ في نهاية عام ٢٠١٥. وتدل هذه الإحصائيات على الارتفاع المستمر في نسبة المشاركة بين الجنسين في القطاع المصرفي الأردني لتكون من أعلى النسب في القطاعات الاقتصادية الأردنية.

٢. توزيع العاملين في البنوك حسب المؤهل العلمي

استمر المستوى التعليمي للعاملين في البنوك بالتحسن حيث سجلت نسبة العاملين من حملة الشهادات الجامعية (دكتوراه، ماجستير، بكالوريوس ودبلوم عالي) ما نسبته ٧٦٪ من إجمالي عدد الموظفين بنهاية عام ٢٠١٥ بالمقارنة مع نسبة ٦٣٪ في عام ٢٠٠٧. في حين تراجعت نسبة العاملين من حملة الدبلوم/معهد لتصل إلى ١١,٩٪ بنهاية عام ٢٠١٥، إضافة إلى انخفاض نسبة العاملين من حملة التوجيهي ودون التوجيهي لتصل إلى ١٢,٢٪ بنهاية عام ٢٠١٥.

جدول رقم (٥٨)

توزيع العاملين حسب المؤهل العلمي ٢٠٠٧-٢٠١٥

السنة	دكتوراه		ماجستير		دبلوم عالي و بكالوريوس		دبلوم/ معهد		توجيهي		دون التوجيهي		المجموع
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
2007	26	0.2	834	5.5	8638	57.3	2844	18.9	1268	8.4	1455	9.7	15065
2008	32	0.2	904	5.7	9402	59.2	2761	17.4	1224	7.7	1555	9.8	15878
2009	33	0.2	938	5.9	9304	58.9	2803	17.8	1206	7.6	1506	9.5	15790
2010	38	0.2	1043	6.3	10125	60.9	2677	16.1	1113	6.7	1617	9.7	16613
2011	38	0.2	1103	6.3	10781	62.2	2607	15.0	1119	6.5	1699	9.8	17347
2012	36	0.2	1146	6.4	11372	63.7	2595	14.5	1059	5.9	1658	9.3	17866
2013	42	0.2	1189	6.5	12035	65.3	2535	13.8	1046	5.7	1576	8.6	18423
2014	47	0.2	1247	6.4	13035	67.1	2486	12.8	1037	5.3	1581	8.1	19433
2015	55	0.3	1263	6.3	13941	69.4	2383	11.9	911	4.5	1542	7.7	20095

المصدر : بيانات البنوك

٣. توزيع العاملين في البنوك حسب الفئة العمرية

انخفضت نسبة الموظفين الذين تقل أعمارهم عن ٢٥ سنة من ١٣٪ عام ٢٠١٤ إلى ١٢,٢٪ عام ٢٠١٥، بالإضافة إلى انخفاض نسبة العاملين الذين تتراوح أعمارهم بين ٤٠ سنة و ٥٩ سنة من ٢٥,٢٪ عام ٢٠١٤ إلى ٢٤,٢٪ عام ٢٠١٥، بينما ارتفعت نسبة العاملين الذين تتراوح أعمارهم بين ٢٥ سنة و٣٩ سنة من ٦١,٤٪ عام ٢٠١٤ إلى ٦٣,٣٪ عام ٢٠١٥، في حين لم يطرأ أي تغير على نسبة العاملين الذين تتجاوز أعمارهم ٦٠ عاماً لتبقى عند نفس المستوى والبالغ ٠,٤٪ .

جدول رقم (٥٩)

توزيع العاملين حسب الفئة العمرية ٢٠٠٧-٢٠١٥

السنة	اقل من 25 سنة		25-39 سنة		40-59 سنة		أكثر من 60 سنة		المجموع
	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	
2007	2541	16.9	8196	54.4	4251	28.2	77	0.5	15065
2008	2747	17.3	8944	56.3	4107	25.9	80	0.5	15878
2009	2277	14.4	9316	59.0	4089	25.9	108	0.7	15790
2010	2218	13.4	9956	59.9	4340	26.1	99	0.6	16613
2011	2431	14.0	10295	59.3	4534	26.1	87	0.5	17347
2012	2426	13.6	10687	59.8	4668	26.1	85	0.5	17866
2013	2232	12.1	11252	61.1	4856	26.4	83	0.5	18423
2014	2532	13.0	11930	61.4	4890	25.2	81	0.4	19433
2015	2453	12.2	12715	63.3	4854	24.2	73	0.4	20095

المصدر : بيانات البنوك

٤. الوضع الاجتماعي للعاملين

انخفضت نسبة العاملين العازبين من إجمالي عدد الموظفين في عام ٢٠١٥ إلى ٣٨,١٪ مقابل ٣٨,٣٪ عام ٢٠١٤، بينما ارتفعت نسبة العاملين المتزوجين من إجمالي عدد الموظفين في عام ٢٠١٥ إلى ٦١,٩٪ مقابل ٦١,٧٪ عام ٢٠١٤.

جدول رقم (٦٠)

توزيع العاملين حسب الوضع الاجتماعي ٢٠٠٧-٢٠١٥

السنة	عازبون		متزوجون		المجموع
	العدد	%	العدد	%	
2007	6364	42.2	8701	57.8	15065
2008	6762	42.6	9116	57.4	15878
2009	6174	39.1	9616	60.9	15790
2010	6703	40.3	9910	59.7	16613
2011	6708	38.7	10639	61.3	17347
2012	6788	38.0	11078	62.0	17866
2013	6901	37.5	11522	62.5	18423
2014	7434	38.3	11999	61.7	19433
2015	7661	38.1	12434	61.9	20095

المصدر : بيانات البنوك

٥. التوزيع الجغرافي للعاملين في البنوك حسب المحافظة

بلغ عدد موظفي البنوك في محافظة العاصمة ١٦٨٧٠ موظفاً وموظفة أي ما نسبته ٨٤٪ من مجموع موظفي البنوك، في حين استحوذت محافظة اربد على نسبة ٤,٨٪ من مجموع موظفي البنوك ومحافظة الزرقاء على نسبة ٣,٧٪ ومحافظة البلقاء على نسبة ١,٦٪ ومحافظة العقبة على نسبة ١,٣٪ ومحافظة الكرك على نسبة ١,٢٪، أما باقي محافظات المملكة فلم تتجاوز النسبة في كل منها ١٪.

جدول رقم (٦١)

التوزيع الجغرافي للعاملين في البنوك حسب المحافظة كما في نهاية ٢٠١٥

المحافظة	عدد العاملين	التركز الجغرافي للعاملين (%)
محافظة العاصمة	16870	84.0%
محافظة اربد	958	4.8%
محافظة الزرقاء	734	3.7%
محافظة البلقاء	331	1.6%
محافظة العقبة	264	1.3%
محافظة الكرك	247	1.2%
محافظة مادبا	132	0.7%
محافظة معان	140	0.7%
محافظة جرش	103	0.5%
محافظة عجلون	95	0.5%
محافظة الطفيلة	76	0.4%
محافظة المفرق	145	0.7%
المجموع	20095	100.0%

المصدر : بيانات البنوك

* التركز الجغرافي للعاملين لكل محافظة = (عدد موظفي البنوك بالمحافظة / إجمالي عدد موظفي البنوك)×١٠٠٪

جدول رقم (٦٢)

توزيع العاملين لدى البنوك حسب المحافظة والبنك لعام ٢٠١٥

اسم البنك	العاصمة	اربد	الزرقاء	العقبة	البلقاء	الكرك	مادبا	معان	جرش	عجلون	الطفيلة	المفرق
البنك العربي	2743	38	56	18	27	9	8	9	5	6	7	8
البنك الأهلي الأردني	1190	55	39	22	41	16	11	13	10	0	10	9
بنك القاهرة عمان	1221	107	68	31	53	32	16	20	14	15	9	28
بنك الأردن	1284	76	48	16	15	8	9	6	10	7	0	10
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1812	195	126	28	44	45	13	37	12	19	16	16
البنك الأردني الكويتي	955	36	44	13	28	8	9	0	0	0	0	7
بنك الاستثمار العربي الأردني	669	14	18	13	0	0	0	0	0	0	0	0
البنك التجاري الأردني	589	35	13	12	21	9	8	0	0	0	0	8
البنك الاستثماري	441	8	6	6	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك ABC	449	7	7	6	6	7	6	0	6	0	0	6
بنك الاتحاد	840	32	13	12	4	0	7	0	0	0	0	7
بنك سوسيته جنرال - الأردن	233	5	6	5	0	4	4	0	0	0	0	0
بنك المال الأردني	546	7	14	8	0	0	0	0	0	0	0	0
البنك الإسلامي الأردني	1317	231	193	29	77	93	32	47	37	40	26	26
البنك العربي الإسلامي الدولي	675	37	45	12	15	16	9	8	9	8	8	10
بنك الأردن دبي الإسلامي	395	20	9	0	0	0	0	0	0	0	0	0
مصرف الراجحي	218	19	11	0	0	0	0	0	0	0	0	0
البنك العقاري المصري العربي	271	8	8	10	0	0	0	0	0	0	0	10
مصرف الرافدين	19	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
سيتي بنك	66	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك ستاندرد تشارترد	184	6	0	6	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك عودة	255	9	0	5	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك الكويت الوطني - الأردن	98	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك لبنان والمهجر	347	13	10	12	0	0	0	0	0	0	0	0
بنك أبو ظبي الوطني	53	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
المجموع	16870	958	734	264	331	247	132	140	103	95	76	145

المصدر : بيانات البنوك

٦. الدورات التدريبية

بهدف تحسين مهارات موظفي البنوك وتطوير قدراتهم وكفاءتهم، نظمت البنوك العاملة في الأردن عدداً من الدورات التدريبية لموظفيها خلال عام ٢٠١٥، حيث بلغ عدد المشاركين بالدورات التدريبية التي تم عقدها بمراكز تدريب تابعة للبنك ٤١٣٣٣ موظف وموظفة، كما بلغ عدد المشاركين بالدورات التدريبية التي تم عقدها بمراكز تدريب محلية ٧٤٢٩ موظف وموظفة، في حين بلغ عدد المشاركين بالدورات التدريبية التي تم عقدها بمراكز تدريب خارج الأردن ٤٤٧ موظف وموظفة .

جدول رقم (٦٣)

عدد الموظفين الذين اشتركوا في دورات تدريبيه عام ٢٠١٥

أسم البنك	في مركز التدريب التابع للبنك		في مراكز تدريب محلية		في مراكز تدريب خارج الأردن	
	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى
البنك العربي	8616 **	2922 **	783	154	17	7
البنك الأهلي الأردني	1652	1061	219	96	16	12
بنك القاهرة عمان	1525	1298	510	354	17	10
بنك الأردن	4294	2877	50	25	5	3
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	1221	790	471	194	39	9
البنك الأردني الكويتي	1446	788	113	37	18	3
بنك الاستثمار العربي الأردني	0	0	195	105	1	0
البنك التجاري الأردني	716	339	308	162	16	3
البنك الاستثماري	24	7	75	44	20	4
بنك ABC	1511	828	233	69	4	2
بنك الاتحاد	1204	980	292	501	22	13
بنك سوسيته جنرال - الأردن	850	491	168	59	18	6
بنك المال الأردني	0	0	136	70	6	3
البنك الإسلامي الأردني	3634	106	816	4	60	0
البنك العربي الإسلامي الدولي	643	188	208	45	23	1
بنك الأردن دبي الإسلامي	278	109	124	94	0	0
مصرف الراجحي	0	0	189	55	1	0
البنك العقاري المصري العربي	78	48	83	59	6	2
مصرف الرافدين	0	0	0	0	3	1
سيتي بنك	44	22	5	1	0	0
بنك ستاندرد تشارترد	109	80	42	17	6	5
بنك عودة	108	90	43	21	17	4
بنك الكويت الوطني -الأردن	0	0	16	10	3	1
بنك لبنان والمهجر	221	78	98	41	2	0
بنك أبو ظبي الوطني	26	31	19	16	18	20
المجموع	28200	13133	5196	2233	338	109

- قد تتضمن الأرقام أعلاه على تكرار لنفس الموظفين الذين شاركوا بأكثر من دورة تدريبية.

** ضمن العدد المذكور هناك عدد ٥٢٦٩ من الذكور و ١٥٧٥ من الإناث شاركوا في دورات تدريبية الكترونية Online

المصدر : بيانات البنوك

٧. الاستقالات والتعيينات

قامت البنوك العاملة في الأردن بتعيين ٣٢٩٨ موظفاً وموظفة خلال عام ٢٠١٥، مقابل ٣٠١٤ في عام ٢٠١٤، فيما بلغ عدد الذين تركوا الخدمة لجميع الأسباب ٢٧٩٣ موظفاً وموظفة عام ٢٠١٥ بالمقارنة مع ٢٣٠١ موظفاً وموظفة خلال عام ٢٠١٤.

في حين ارتفع معدل دوران الموظفين في عام ٢٠١٥ والذي يمثل (مجموع الاستقالات/مجموع الموظفين × ١٠٠٪) حيث بلغ ١٣,٩٪ في نهاية عام ٢٠١٥ بالمقارنة مع ١١,٨٪ في عام ٢٠١٤.

جدول رقم (٦٤)

الاستقالات والتعيينات ٢٠٠٧- ٢٠١٥

السنة	الاستقالات*	التعيينات	معدل دوران الموظفين (٪)
2007	2131	3168	14.15
2008	2200	2857	13.86
2009	2229	2026	14.12
2010	2240	3202	13.48
2011	1909	2774	11.00
2012	1975	2426	11.05
2013	2024	2706	10.99
2014	2301	3014	11.84
2015	2793	3298	13.90

* تشمل الاستقالات كافة الذين تركوا الخدمة لجميع الأسباب طوعاً أو التقاعد أو...الخ

المصدر : بيانات البنوك

الفصل الحادي عشر

نشاطات الجمعية

خلال

عام ٢٠١٥

قامت الجمعية خلال عام ٢٠١٥ بمناقشة ومتابعة مختلف القضايا التي عرضت عليها وخاصة تلك التي عرضتها البنوك الأعضاء، وقد تمت مناقشة هذه القضايا بعمق من قبل اللجان الفنية المختصة في الجمعية وتم رفع ملاحظات البنوك حولها للجهات المعنية. وقد كانت استجابة تلك الجهات على درجة عالية من الجدية، حيث تم اخذ العديد من الملاحظات والمقترحات التي تقدمت بها الجمعية باسم البنوك حول مختلف القضايا.

وفي مجال التدريب، عقدت الجمعية عدة لقاءات وندوات وورش عمل ودورات تدريبية ومحاضرات خلال عام ٢٠١٥ حول موضوعات وقضايا تهم الجهاز المصرفي.

وفي مجال الدراسات، أصدرت الجمعية خلال عام ٢٠١٥ مجموعة من المنشورات والتقارير والدراسات ذات العلاقة بالجهاز المصرفي الأردني. وفيما يلي نستعرض أبرز نشاطات الجمعية خلال العام ٢٠١٥.

أ- اجتماعات لجان الجمعية

■ اللجنة القانونية في جمعية البنوك تعقد اجتماع لمناقشة كتاب مؤسسة الضمان الاجتماعي

عقدت اللجنة القانونية في جمعية البنوك في الأردن اجتماعاً بتاريخ ٢٢ كانون الأول ٢٠١٥ لمناقشة كتاب محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور زياد فريز والذي يدعو البنوك العاملة في المملكة للتنسيق فيما بينها لدراسة طلب المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي والقاضي بمحاولة ايجاد آلية للتعاون معها بخصوص الرواتب التقاعدية المصروفة من المؤسسة العامة للضمان الاجتماعي لمستحقيها ولورثتهم في حال الوفاة دون وجه حق ورفض البنوك اعادتها للمؤسسة إلا بموافقة العميل. وقد تم خلال الاجتماع مناقشة الموضوع ومن ثم الخروج بتوصية موحدة تم ارسالها للبنك المركزي الأردني.

■ اللجنة القانونية في جمعية البنوك تعقد اجتماع لمناقشة مشروع تعليمات الخدمات المصرفية المقدمة من البنوك الأردنية لذوي الاحتياجات الخاصة

عقدت اللجنة القانونية في جمعية البنوك اجتماعاً بتاريخ ٢٣ كانون الأول ٢٠١٥ لمناقشة "مشروع تعليمات الخدمات المصرفية المقدمة من البنوك الأردنية لذوي الاحتياجات الخاصة" والوارد من البنك المركزي الأردني، والخروج بملاحظات موحدة من قبل البنوك ليتم ارسالها الى البنك المركزي. وتم خلال الاجتماع المذكور مناقشة الملاحظات الواردة من البنوك الاعضاء، وتم تشكيل لجنة من البنوك لتوحيد هذه الملاحظات ومن ثم ارسالها الى البنك المركزي الأردني.

■ اللجنة القانونية في جمعية البنوك تعقد اجتماعاً لمناقشة مذكرة التفاهم مع ضريبة الدخل والمبيعات

ناقشت اللجنة القانونية للجمعية في اجتماعها المنعقد في مقر الجمعية بتاريخ ٤ حزيران ٢٠١٥، بحضور مندوب البنك المركزي الأردني، ومستشاري دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الملاحظات الواردة من قبل مكتب الاستشارات القانونية في البنك المركزي الأردني والمتعلقة بمسودة مذكرة التفاهم المنوي توقيعها ما بين البنوك ودائرة ضريبة الدخل والمبيعات بخصوص الحجز وفك الحجز الكترونياً. وتأتي هذه المذكرة لتسهيل اجراءات الحجز والفك على حسابات الشركات والأشخاص المحكومين بقضايا ضريبية، سواء دخل أم مبيعات.

■ جمعية البنوك تعقد الاجتماع الأول للجنة الاستشارية لقانون فاتكا FATCA

عقدت اللجنة الاستشارية لقانون فاتكا اجتماعها الأول بحضور مدير عام الجمعية ومندوبي البنوك الأعضاء وذلك يوم الأربعاء ٣ حزيران ٢٠١٥.

وبين مدير عام الجمعية خلال الاجتماع أن إنشاء لجنة استشارية لقانون فاتكا لتكون ضمن لجان الجمعية يعتبر من التطورات المهمة في عمل الجمعية، مشيراً إلى أن إنشاء هذه اللجنة جاء في ضوء حرص جمعية البنوك في الأردن على متابعة التطورات والمستجدات في تطبيق البنوك العاملة في الأردن لقانون الالتزام الضريبي للحسابات الأمريكية الأجنبية (FATCA). كما بين أن إنشاء اللجنة جاء تنفيذاً لقرار مجلس إدارة جمعية البنوك المتضمن تشكيل لجنة استشارية في الجمعية مهمتها متابعة قانون الالتزام الضريبي للحسابات الأمريكية

الأجنبية (فاتكا) وأي مستجدات فيه، وتقديم الاستشارة للبنوك الأعضاء والإجابة عن أي استفسارات أو تساؤلات قد تظهر لديهم أثناء تنفيذ القانون، وتبادل الآراء والخبرات فيما بينهم. وتم خلال الاجتماع مناقشة أهم التطورات في قانون فاتكا، ومناقشة إجراءات البنوك في الأردن للامتثال بمتطلبات القانون، كما تم انتخاب لجنة مصغرة مكونة من ٦-٧ أعضاء لتتولى هذه اللجنة جميع مهام اللجنة الاستشارية لقانون فاتكا.

ب- الاجتماعات الأخرى

تشكيل لجنة من البنوك وشركات التأمين لبحث القضايا المشتركة

اجتمع مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن مع مجلس إدارة الاتحاد الأردني لشركات التأمين يوم ١٣ تموز ٢٠١٥ لمناقشة المواضيع ذات الاهتمام المشترك. وشكلت الجمعية مع الاتحاد الأردني لشركات التأمين لجنة لدراسة مجموعة من القضايا التي تهم الجانبين، وتقديم توصيات مشتركة حيالها.

وناقش المجتمعون مجموعة من الموضوعات أبرزها تعزيز التعاون المشترك بين الاتحاد الأردني لشركات التأمين وجمعية البنوك في الأردن، إلى جانب تجربة البنوك في التعامل مع الفائدة القانونية المحددة بنسبة ٩٪، وتأمين القروض (منازل، سيارات، مشاريع) بالقيمة السوقية كاملة وليس بقيمة القرض، والالتزام بالشروط الدولية للتأمين.

كما ناقشوا التعاون التدريبي واستعداد الاتحاد لتنفيذ برامج مشتركة مع الجمعية في مواضيع التأمين، وتعزيز التامين المصرفي، وتأمين الاعتمادات المستندية، ومراعاة الشروط الخاصة بين البنك والعميل مثل شرط الإعفاء، وعدم الطلب من شركات التأمين قبول تحفظات مذكورة على بوالص الشحن، والتأكيد على العملاء بالشحن بالبواخر الحديثة.

لجنة مشتركة بين جمعية البنوك وشركات التأمين لتعزيز التعاون بين الطرفين

قال رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن مروان عوض أن اجتماع الجمعية مع مجلس إدارة الاتحاد الأردني لشركات التأمين يعد خطوة ايجابية للتواصل مع القطاعات الأخرى التي ذات الأثر المتبادل، ولبحث بعض الأمور ذات الاهتمام المشترك.

وقرر المجتمعون تشكيل لجنة من الطرفين يكون فيها مدير عام جمعية البنوك ومدير عام الاتحاد الأردني لشركات التأمين أعضاء ويتم تسمية عضوين أو ثلاثة من جانب جمعية البنوك وعدد مماثل لاتحاد شركات التأمين بهدف دراسة البنود المقترحة وتقديم توصيات مشتركة تعرض على مجلس الإدارة في اجتماعاتها اللاحقة لإقرارها.

وبخصوص البنود المتعلقة بتعزيز التعاون المشترك بين الاتحاد الأردني لشركات التامين وجمعية البنوك في الأردن، والتعاون التدريبي واستعداد الاتحاد لتنفيذ دورات وبرامج تدريبية مشتركة مع الجمعية في مختلف مواضيع التأمين، فقد قرر مجلس إدارة الجمعية ومجلس إدارة الاتحاد الأردني لشركات التامين توقيع مذكرة تفاهم بين الطرفين يتم من خلالها عقد دورات وبرامج تدريبية مشتركة في مواضيع ذات اهتمام مشترك.

وناقش الاجتماع تجربة البنوك في التعامل مع الفائدة القانونية المحددة بنسبة ٩٪، وتأمين القروض (المنازل أو السيارات، أو المتلكات أو المشاريع) بالقيمة السوقية كاملة وليس بقيمة القرض، وتأمين الاعتمادات المستندية، وأهمية تزويد شركات التأمين بكافة المعلومات المتعلقة بالاعتماد المستندي والبضائع المؤمنة، ونوعية التغليف للبضائع واعتماد شركات لمعاينة البضائع قبل الشحن والتأكد من مطابقة مواصفاتها حسب المتفق عليه مع العملاء. كما ناقش الالتزام بالشروط الدولية للتأمين وبشكل خاص المعهدية وعدم المطالبة بالغائها مثل شرط ISM Code & ISPS Code وشرط تصنيف السفن، وعدم اعتماد البنوك لشركات تأمين محددة في تامين الاعتمادات المتسندية وترك الحرية للعميل لإحضار وثيقة التامين المطلوبة من البنك من شركة التامين التي يتعامل معها، وتعزيز التامين المصرفي Bancassurance.

وكانت البنوك اقترحت مجموعة من البنود تضمنت ضرورة وضع آليات وإجراءات عمل مشتركة تقوم على أثرها شركات التأمين بأعلام البنوك (التي تكون مستفيد أول من بوليصة التأمين المرهونة) عن حالات عدم تجديد بوالص التأمين أو التعديل عليها، وأن لا تقوم دائرة ترخيص المركبات بتجديد ترخيص أي مركبة مرهونة ما لم تكن مؤمنة تأميناً شاملاً مع الاخذ بعين الاعتبار ان لا تقل القيمة التأمينية عن نسبة الاستهلاك السنوي والتي نقترح ان يتم تحديدها من قبل الاتحاد الأردني لشركات التأمين. كما اقترحوا مناقشة إمكانية عقد اتفاقية بين البنوك وشركات التأمين ودائرة ترخيص المركبات، يتم بموجبها تزويد البنوك آليا بمعلومات دورية عن السيارات المرهونة للبنوك وغير المؤمنة بتأمين شامل، وذلك بهدف تمكين البنوك من متابعة عملائها للحصول على تأمين شامل لضمان تغطية المبلغ المتبقي من القرض في حال تعرض المركبة الممولة لحادث غير مغطى بالتامين ضد الغير، بدلا من الممارسة الحالية للبنوك المتمثلة في الحصول على تأمين شامل لمدة سنة عند المنح، لأن العديد من العملاء لا يقومون بتجديد التأمين الشامل عند الانتهاء لارتفاع سعر التأمين مقارنة مع التأمين ضد الغير. كما تطرق الاجتماع لمناقشة توجهات الحكومة لتحرير أسعار التأمين الإلزامي.

وأكد الاجتماع على ضرورة التزام البنوك بتعميم البنك المركزي رقم ١٠/٢/١١٤٦٢ بتاريخ ٢٠٠٤/١٠/٥ بخصوص أحكام الأمن البحري على السفن طبقاً لأحكام الاتفاقية الدولية لسلامة الأرواح في البحار والمدونة الدولية للأمن البحري للسفن والموانئ الصادرة عن مجلس إدارة السلطة البحرية الأردنية، والعمل على إضافة شرط المدونة الدولية لأمن السفن والمرافق المينائية (ISPS) إلى الاعتمادات الصادرة وذلك حفاظاً على المصلحة الوطنية وعدم تعريض البضائع الى تأخير في الموانئ حيث وبموجب هذه المدونة يمكن للسلطات البحرية ان تمنع أي سفينة من الدخول الى موانئها في حال عدم الالتزام ببنود المدونة.

وطالب الاجتماع بتوضيح موقف البنوك في حالة طلب عملاءهم شطب الشهادات المذكرة أعلاه (شهادة ISPS وشهادة ISM CODE) مع تقديم موافقة الشركات بعدم الممانعة على إلغاء هذه الشهادات من المستندات المطلوبة على الاعتمادات المستندية الصادرة، حيث أن السلطات البحرية الأردنية تشترط وجود الشهادتين اعلاه للسفن التجاري وقد تمنع هذه السفن من الدخول للموانئ حسب المادة رقم (٣٥) من قانون البحرية الأردنية قرار رقم (١) لعام ٢٠٠٤.

وطالب المجتمعن بالتنسيق مع الإتحاد للتأمين لإجراء دورات تدريبية لموظفي البنوك على الجوانب الفنية المتعلقة بجميع أنواع وثائق التأمين، وتعزيز أسس التعاون بين القطاعين وتوفير خدمات شاملة للعملاء عن طريق استحداث منتجات متنوعة للتأمين المصرفي من شأنها ملائمة الاحتياجات ومستوى الدخل للعملاء، بحيث يتم توزيعها وبيعها عبر القنوات المصرفية لما لها من القدرة على الوصول الى شرائح جديدة وواسعة من العملاء، بما في ذلك التأمين على أخطار التعثر. إضافة للتنسيق بين القطاعين لإيجاد كادر بشري مؤهل وفعال لتسويق منتجات التأمين المصرفي، والبحث عن سبل زيادة ثقافة التأمين في الأوساط الاقتصادية والاجتماعية، والبحث في سبل زيادة فعالية وسرعة اجراءات الموافقة لدى شركات التأمين (خصوصاً فيما يتعلق بالتأمين على الحياة لدى عملاء القروض السكنية)، والتأكيد على شركات التأمين بضرورة طلب المدونة الآمنة لنقل البضائع والركاب في السفن لتقليل الخسارة المالية في حال وقوع ضرر على البضاعة المشحونة، والبحث في سبل تقليل فترة تأخير تسليم بوالص التأمين الخاصة بالاعتمادات المستندية من قبل شركات التأمين للبنك (قد تصل فترة التأخير لمدة عشرة أيام) مما قد يؤدي الى حصول خسارة غير مغطاة تأمينياً للبضاعة المشحونة.

ج- الندوات والمحاضرات والدورات التدريبية

١) ورش العمل:

عقدت جمعية البنوك في الأردن خلال عام ٢٠١٥ ورش العمل التالية:

ورشة عمل حول التسويات خارج المحاكم في الأردن

نظمت جمعية البنوك في الأردن بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) برنامجاً تدريبياً بعنوان "التسويات خارج المحاكم في الأردن"، وذلك خلال الفترة ٢٣-٢٤ تشرين الثاني ٢٠١٥ في مقر الجمعية، وبمشاركة مختصون من الدوائر القانونية في البنوك.

وهدفت الورشة للتعريف بالمبادئ المستخدمة في الإدارة الناجحة للتسويات خارج المحاكم، حيث تناول المشاركون نظرة شاملة حول مبادئ التسويات خارج المحاكم، والتحديات والفوائد المرتبطة بالتطبيق الجيد لمبادئ التسوية خارج المحاكم في الأردن، إضافة لمجموعة من المحاضرات والتمارين الجماعية ودراسات الحالات ونشاطات لعب الأدوار.

ورشة عمل حول الحوكمة في المؤسسات المالية

نظمت جمعية البنوك في الأردن بالتعاون مع البنك العقاري المصري العربي ورشة عمل بعنوان "الحوكمة في المؤسسات المالية"، وذلك بتاريخ ٤ تشرين الثاني ٢٠١٥، حاضر فيها عضو مجلس إدارة البنك العقاري المصري العربي ورئيس لجنة المراجعة الداخلية محمود أسعد عبد اللطيف، وبمشاركة عدد من المختصين في البنوك العاملة في المملكة.

ورشة عمل حول موضوع "Corporate Governance: The Path for Integrity and Transparency"

عقدت جمعية البنوك في الأردن بالتعاون مع المعهد الامريكي للوقاية من الفساد (AACI) ورشة عمل متخصصة بعنوان "Corporate Governance: The Path for Integrity and Transparency" وذلك في الفترة من ٧-٩ حزيران ٢٠١٥.

وهدفت الورشة إلى تسليط الضوء على أهمية الحوكمة والالتزام بالأصول والمبادئ التي يجب أن تسير عليها المؤسسات وتحتكم إليها بما يتعلق بمسؤولياتها، والتي تؤدي بالتالي إلى الأداء الأفضل للشركات. كما هدفت إلى تعزيز الفهم الصحيح للفروق ما بين الحوكمة والادارة، والدور الحاسم والرئيسي المطلوب من مجلس الادارة في تصميم وتنفيذ الحوكمة والمسؤوليات المناطة به، بالإضافة إلى معرفة الاختلافات الأساسية بين التنفيذ الفعال وغير الفعال للحوكمة.

وأجابت الورشة على تساؤلات مثل: كيف يمكن أن تلعب فعالية حوكمة الشركات دورا حاسما في تعزيز النزاهة والشفافية ومنع الفساد.

ورشة عمل بعنوان Enterprise Project Management

نظمت جمعية البنوك في الأردن بالتعاون مع مؤسسة Make It Work للاستشارات ورشة عمل بعنوان Enterprise Project Management حاضر فيها Jorge Vaz Girão الرئيس التنفيذي للمؤسسة. والتأمت الورشة التي شارك فيها ممثلين للبنوك العاملة في المملكة يوم ١ حزيران ٢٠١٥ في مقر جمعية البنوك في الأردن.

ورشة حول مشروع تطوير قطاع الطاقة

نظمت جمعية البنوك في الأردن بالتعاون مع مشروع تطوير قطاع الطاقة في الأردن، الممول من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية، ورشة عمل حول مشروع تطوير قطاع الطاقة، حضرها عدد من الإدارات العليا في البنوك العاملة في المملكة.

وقال مدير عام جمعية البنوك أن البنوك الأردنية استفادت من مختلف البرامج التي طرحت في الأردن بالتعاون مع العديد من القطاعات الحكومية والخاصة والممولين الدوليين والمعنية بمشروعات الطاقة الخضراء، وأن البنوك تقوم بدعم استثمارات قطاعي المنازل والأعمال في أجهزة ومعدات كفاءة الطاقة من خلال المنتجات والحلول المصرفية المتوفرة لديها. ومبيناً أن البنوك ترحب بأي أفكار جديدة تساعد في جعل القروض البنكية أكثر جاذبية لقطاعات أوسع في هذا المجال.

بدوره، أكد خبير مشروع تطوير قطاع الطاقة توماس درسن، أحد المتخصصين في مجال مشروعات كفاءة الطاقة، أن شركات خدمات الطاقة والمستهلكين يعملون على توفير المال بتوظيف معدات أكثر كفاءة في كل من الإضاءة وأنظمة التبريد والتكييف والتهوية، إلا أن عدم القدرة على الحصول على التمويل من البنوك يشكل عقبة في سبيل ذلك. وقدم درسن مقترحات حول تمويل مشروعات كفاءة الطاقة من شأنها أن التسهيل على البنوك تمويل مثل هذه المشروعات وكذلك تسهيل عملية الاقتراض على المستهلكين. ومن هذه المقترحات زيادة فترة السداد وهو ما سيؤدي لتقليل الدفعة الشهرية، وزيادة أبواب الاقتراض، وتقليل أو إلغاء الحاجة لضمانات إضافية.

يذكر في هذا الصدد أن مشروع تطوير قدرات قطاع الطاقة يقدم المساعدة للحكومة والقطاع الخاص ومختلف هيئات الطاقة لكي تتبنى مشروعات للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة.

٢) الدورات والبرامج التدريبية:

عقدت جمعية البنوك في الأردن خلال عام ٢٠١٥ الدورات والبرامج التدريبية التالية:

■ دورة تدريبية حول تعليمات البنك المركزي الأردني المتعلقة بالديون المتعثرة وإعادة جدولة ديون البنوك وهيكلتها

نظمت جمعية البنوك في الأردن دورة تدريبية متخصصة في موضوع تعليمات البنك المركزي الأردني والمتعلقة بالديون المتعثرة وإعادة جدولة ديون البنوك وهيكلتها، وذلك خلال الفترة ١٤-١٦ حزيران ٢٠١٥، حاضر فيها الاستاذ سالم الخزاعلة.

■ دورة حول تعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية في مدينة الزرقاء

عقدت جمعية البنوك في الأردن دورة تدريبية متخصصة في موضوع تعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية الصادرة عن البنك المركزي الأردني وذلك في غرفة الصناعة في مدينة الزرقاء خلال الفترة ١٦-١٨ آذار ٢٠١٥.

وحاضر في الدورة، التي حضرها مصرفيون وممثلون للقطاع التجاري والصناعي، الاستاذ سالم الخزاعلة، تناول فيها أهمية التعليمات التي أصدرها البنك المركزي وأبرزها تعزيز قيم التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية وتمتع الخدمات والمنتجات المصرفية بخصائص وشروط واضحة ومفهومة تمكن عملاء البنوك من فهم خصائص وفوائد ومخاطر وتكلفة المنتجات المقدمة لهم

■ برنامجاً تدريبياً بعنوان "البرنامج الأمني الشامل لموظفي البنوك"

عقدت جمعية البنوك في الأردن برنامجا تدريبياً متخصصا بعنوان "البرنامج الأمني الشامل لموظفي البنوك، خلال الفترة ٧-٩ حزيران ٢٠١٥ في مبنى جمعية البنوك، حاضر فيه الأستاذ حسام العبد مستشار جمعية البنوك في الأردن لمكافحة الجرائم المالية والمصرفية.

ويأتي عقد هذا البرنامج التدريبي المتخصص في ظل اهتمام البنوك والمؤسسات المالية بتحسين مستوى الأمن المصرفي لديها وتحصينها ضد محاولات ارتكاب الجرائم المالية فيها، حيث تعاظم هذا الاهتمام في ظل التطورات التكنولوجية التي ساهمت في توفير أدوات جديدة وبكلفة منخفضة نسبيا لتسهيل ارتكاب هذه الجرائم ضد البنوك.

ويهدف البرنامج إلى التركيز على المحاور المختلفة للأمن المصرفي والجرائم المالية وعمليات الاحتيال التي تستهدف القطاع المصرفي بهدف الإحاطة بهذه التحديات إلى جانب اطلاع المعنيين على المستجد في مجال مكافحتها.

واشتمل البرنامج على موضوعات إدارة مخاطر الاحتيال في البنوك، وعمليات الاحتيال على عملاء البنوك من كبار السن، واحتيال وقرصنة خدمات الانترنت المصرفية، واحتيال الصراف الألي وأجهزة نقاط البيع، والكشف عن تزييف وتزوير الأوراق النقدية، واحتيال وتزوير الشيكات والجوازات ووثائق إثبات الشخصية والمستندات المصرفية والرسمية، واحتيال تغيير رقم الحساب المصرفي للموردين والفواتير المزورة، وسرقة عملاء البنوك.

■ دورة حول تعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية

عقدت جمعية البنوك في الأردن دورة بعنوان لتعليمات الصادرة عن البنك المركزي الأردني المتعلقة بالتعامل مع العملاء بعدالة وشفافية، حاضر فيها وزير الصناعة والتجارة الأسبق والخبير المصرفي سالم الخزاعلة بمشاركة عدد من العاملين في البنوك في المملكة.

واشتملت الدورة على موضوعات الاحكام والجوانب القانونية والتنظيمية والاجرائية الواردة في قانون البنك المركزي الأردني رقم ٢٣ لسنة ١٩٧١ وتعديلاته وقانون البنوك رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٠ وتعديلاته والمتعلقة بعمليات البنوك المرتبطة بالتعامل والتعاقد مع العملاء والعلاقة معهم.

واستعرض المحاضر في الدورة ووضح الجوانب الاجرائية والعملية والقانونية المنصوص عليها في التعليمات، والأوامر والتعاميم والمذكرات الصادرة عن البنك المركزي الأردني والمرتبطة بالتعامل مع العملاء بعدالة وشفافية والتي يجب على البنك وموظفيه مراعاتها قبل إجراء أي من العمليات المصرفية ومنح الائتمان المصرفي وتوقيع العقود المصرفية وتجديدها وتنفيذها وإنهائها في عدد من المجالات.

وشملت هذه المجالات شفافية وأصول وشروط محفظة التجزئة المتعلقة، والواجبات الملقاة على البنك بعد توقيع العقد من العميل، وواجبات البنك في حال كون الائتمان الممنوح بموجب بطاقة ائتمان والعمولات والرسوم، والحسابات الجامدة، والمعلومات والوثائق التي يجب على البنك تزويد العميل منها وطريقة التوثيق، والمتطلبات الرقابية التي على البنك الالتزام بها تجاه البنك المركزي بخصوص تعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية. كما شملت بيان الآثار القانونية والعقدية والرقابية والالتزامات والواجبات الملقاة على عاتق البنوك وموظفيها والمخالفات والعقوبات المترتبة نتيجة مخالفتها، وتوضيح الوسائل والطرق التي يتم التعامل بها مع التعليمات والمذكرات والاوامر الصادرة عن البنك المركزي.

وهدفت الدورة تعميق معرفة المشاركين بالتعليمات والمذكرات والأوامر الصادرة عن البنك المركزي الأردني والمتعلقة بتعليمات التعامل مع العملاء بعدالة وشفافية رقم ٢٠١٢/٦٦ وتعديلاتها بالجوانب العملية والاجرائية والقانونية المتعلقة بها وخصوصا ما يرتبط بالعمليات المصرفية ومنح الائتمان المصرفي والعقود المصرفية واخذ الضمانات اللازمة والاثار المرتبطة بدلك بما يحمي حقوق البنوك. وكذلك تعميق معرفة المشاركين بالآثار والنتائج والمخاطر المترتبة على مخالفة التعليمات والمذكرات والأوامر الصادرة عن البنك المركزي المتعلقة بالتعامل مع العملاء بعدالة وشفافية، ورفع كفاية العاملين في العمليات المصرفية ومنح الائتمان وادارة العقود البنكية من نواحي كيفية التعامل مع التعليمات والمذكرات والأوامر الصادرة عن البنك المركزي، وتحفيز المشاركين على اكتشاف وتحديد النقاط التي يجب مراعاتها في العقود المصرفية المختلفة وبناء قاعدة من النقاط المرجعية التي على البنك مراجعتها بشكل دوري والمرتبطة بالتعليمات والمذكرات والاوامر الصادرة عن البنك المركزي، وتعميق معرفة المشاركين بكيفية صياغة الشروط الخاصة في العقود المصرفية والتي تراعي التعليمات والمذكرات والاوامر الصادرة عن البنك المركزي، إلى جانب توفير القدرة والمعرفة اللازمة للعاملين في مجال ائتمان الشركات على تقييم موقف البنك في ضوء المتطلبات الواردة في التعليمات والمذكرات والاوامر الصادرة عن البنك المركزي.

دورة تدريبية حول مهارات التفاوض في تحصيل ومعالجة الديون المتعثرة

نظمت جمعية البنوك في الأردن دورة تدريبية بعنوان "مهارات التفاوض وتحصيل ومعالجة الديون المتعثرة" وذلك خلال الفترة ١٣-١٧ أيلول ٢٠١٥ في مقر الجمعية حاضر فيها الدكتور محمد عثمان، وشارك فيها العاملون في دوائر الائتمان للأفراد والشركات الكبيرة، والصغيرة والمتوسطة؛ ودوائر الرقابة والمراجعة على الائتمان؛ ودوائر التحصيل؛ ودوائر إدارة مخاطر الائتمان؛ وخدمة العملاء، والدوائر القانونية.

وهدفت الدورة لتزويد المشاركين بالمهارات الفنية اللازمة في مجال تحصيل الديون المتعثرة، وكيفية تشخيص الديون والقروض المتعثرة التي من الممكن أن تواجه مشاكل أو الحسابات التي تحتاج إلى صيانة، ووضع الحلول والمعالجات المناسبة أمام كل حالة على حدة. كما هدفت إلى زيادة كفاءة المحصل في تحصيل الديون من خلال استخدامه لأساليب وتقنيات تمكنه من الوصول إلى التسوية الملائمة وتحصيل الدين، والربط بين مهارات المفاوض الجيد وقدرته على تحصيل القروض المتعثرة بكفاءة وفاعلية، وكيفية إعداد خطة مسبقة تساعد على زيادة كفاءة تحصيل الديون التي تعاني من مشاكل.

وزود المحاضر المشاركين بمهارات تتعلق بفهم العوامل التي تعزز نجاح وكفاءة المفاوض في تحصيل الديون المتعثرة، وتزويد المشاركين بالطرق الضرورية للحد من ظاهرة تعثر الدين، سواء أكانت من خلال المتابعة والرقابة على الدين قبل تعثره أم الحصول على إشارات الإنذار المبكر للتعثر، وكذلك تزويد المشاركين بأساليب وطرق معالجة الديون المتعثرة، وإكسابهم المهارات اللازمة في مجال احتساب مخصص الديون غير العاملة.

واشتملت الدورة التدريبية على موضوعات حول دور التفاوض في تحصيل الديون المتعثرة، ومفهوم التفاوض، وأنواع وأشكال التفاوض، والقدرة على تحصيل الديون المتعثرة من خلال التخطيط لعملية التفاوض، والتخطيط الناجح والسليم للمفاوضات، والإعداد للمفاوضات كأداة مهمة في تحصيل الديون المتعثرة، والعوامل التي تعزز من النجاح في التفاوض لتحصيل الديون المتعثرة، وأساليب التفاوض على اختلاف أنواعها لتحصيل الديون المتعثرة، والمهارات الرئيسية الواجب توافرها في المفاوض الناجح لتحصيل الديون المتعثرة.

كما اشتملت على موضوعات عديدة ابرزها الديون والقروض المتعثرة، والمفاهيم المرتبطة بالقروض المتعثرة؛ والرقابة والمتابعة والمراجعة؛ وتصنيف الديون والقروض المتعثرة؛ وطرق وأشكال معالجة وتسوية القروض المتعثرة؛ واحتساب مخصص الديون غير العاملة؛ وتعليق الفوائد والعمولات.

دورة حول تعليمات المركزي بخصوص الحوالات المالية المحلية والخارجية

نظمت جمعية البنوك في الأردن دورة تدريبية بعنوان "التعليمات والأوامر الصادرة عن البنك المركزي الأردني في مجال الحوالات المالية المحلية والخارجية وأعمال التحويل الإلكتروني للأموال للعملاء وبين البنوك وإدارة مخاطرها"، وذلك بتاريخ ١٦ كانون الأول ٢٠١٥ في مقر الجمعية، وذلك بمشاركة المختصين في تنفيذ ومتابعة الحوالات المحلية والخارجية وإدارة العمليات الالكترونية ودوائر الامتثال والعاملين في التدقيق والمراجعة الداخلية وفي الدوائر القانونية في البنوك

وتضمنت الدورة التي حاضر فيها الاستاذ سالم الخزاعلة، استعراض الأحكام والجوانب القانونية والتنظيمية والإجرائية الواردة في قانون البنك المركزي الأردني رقم (٢٣) لسنة ١٩٧١ وتعديلاته وقانون البنوك رقم (٢٨) لسنة ٢٠٠٠ وتعديلاته والمتعلقة بالعمليات المصرفية ذات الصلة. كما تم إستعراض وشرح وتوضيح الجوانب الإجرائية والعملية والقانونية المنصوص عليها في التعليمات والأوامر والتعاميم والمذكرات الصادرة عن البنك المركزي الأردني والمرتبطة بالحوالات المصرفية المحلية والخارجية وأعمال التحويل الالكتروني للأموال سواء كان متعلقاً بالعملاء أو بالعمليات المتبادلة بين البنوك والتي يجب على البنك وموظفية مراعاتها عند اجراء أي من هذه العمليات وخصوصاً جانب النظام الصادر عن البنك المركزي الأردني لتسهيل عمليات نقل الأموال بين المصارف العاملة (نظام التسويات الإجمالي الفوري RTGS)، واستعرضت الدورة أيضا رموز الغرض من التحويلات المالية (IBAN) واجراءات تطبيق رمز الغرض والتنفيذ الآلي المباشر، وتعليمات أعمال التحويل الالكتروني للأموال، وتعلميات ممارسة البنوك لأعمالها بوسائل الكترونية، ومبادىء ادارة مخاطر العمل المصرفي الالكتروني، وعمليات غسل الأموال ومكافحة الإرهاب والحالات المرتبطة بعمليات التحويل المصرفي والحوالات المالية بأنواعها الداخلية والخارجية والالكترونية والتوجيهات الرقابية في ضوء التعليمات الصادرة من البنك المركزي الأردني في هذا الشأن، وتعليمات خطة إستمرارية العمل.

كما تناولت الاثار القانونية والعقدية والرقابية والالتزامات والواجبات الملقاة على عاتق البنوك وموظفيها والمخالفات والعقوبات المترتبة نتيجة مخالفتها، إلى جانب توضيح الوسائل والطرق التي يتم التعامل بها مع التعليمات والمذكرات والأوامر الصادرة عن البنك المركزي.

محاضرة تعريفية عن أهمية التحليل الفني

عقدت جمعية البنوك في الأردن محاضرة تعريفية بعنوان "أهمية التحليل الفني في الأسواق المالية"، وذلك يوم الاثنين الموافق ٢٣ شباط ٢٠١٥ في مبنى الجمعية، بالتعاون مع أكاديمية مساكن للتدريب والاستشارات (Borsa Code)، وذلك بحضور العديد من المسؤولين في إدارات وحدات الاستثمار وإدارات المحافظ الاستثمارية وإدارات المخاطر في البنوك العاملة في الأدرن.

وقدم المحاضرة السيد مهند عريقات المحلل المعتمد في الأسواق المالية (CFTe) من أكاديمية مساكن للتدريب والاستشارات، استعرض خلالها أهمية التحليل الفني في إدارة المحافظ الاستثمارية المتعلقة بالأسهم والعملات والمعادن، لتحقيق الربح ودرء المخاطر. وقد تضمنت المحاضرة على مقدمة عن التحليل الفني، وتعريف التحليل الفني والركائز التي يستند عليها، إضافة لمدى شمولية وطواعية التحليل الفني، وتطبيقات عملية عن مستقبل حركة أسعار القطاع البنكي في الأردن.

محاضرة حول دور الحوكمة في مكافحة الفساد

نظمت جمعية البنوك في الأردن بالتعاون مع مؤسسة الباتروس والمعهد الأميركي لمكافحة الفساد محاضرة بعنوان "الحوكمة المؤسسية: الطريق للنزاهة والشفافية" بهدف تمكين العاملين في الإدارة المتوسطة والعليا ومتخذي القرار من تنمية مهاراتهم ومعارفهم المتصلة بالوقاية من الفساد والاحتيال، الأمر الذي سيسهم بشكل كبير وفعال في نجاح المؤسسة التي يديرونها.

وتناولت المحاضرة التي قدمها مدير الاستشارات التقنية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المعهد الأميركي لمكافحة الفساد AACI مايك مسعود يوم ١٨ أيار ٢٠١٥، في قاعة جمعية البنوك في الأردن، موضوعات أهمها تعريف الاحتيال والفساد، والتكلفة الاجتماعية والاقتصادية للفساد، ومدى وجود الفساد في المؤسسات ومن هو المسؤول عن الوقاية من الفساد والاحتيال، ودور أعضاء مجلس الإدارة ولجنة التدقيق المنبثقة عن المجلس والإدارة التنفيذية في الوقاية من واكتشاف الاحتيال والفساد. كما تضمنت كيفية الوقاية من الفساد في المؤسسات والتوعية من مخاطر الفساد والمهارات والمعرفة والكفاءة اللازمة لذلك.

وتم أثناء المحاضرة، التي حضرها ممثلون عن البنوك والشركات والمؤسسات الخاصة والعامة ووحدة مكافحة غسل الأموال، وهيئة مكافحة الفساد، ومركز الشفافية الأردني، التعريف بمخاطر الفساد كعدو، والثقافة الداخلية للمؤسسات ومنظومة القيم، وتناول نموذج للقيادة الإدارية الفعال للوقاية من الفساد، وأثر القوانين على الوقاية من الفساد.

لقاء في جمعية البنوك للتعريف في برنامج إسكاني

نظمت جمعية البنوك في الأردن بتاريخ ٢ آذار ٢٠١٥ وبالتعاون مع UN-Habitat لقاءً تعريفياً حول برنامج " Jordan Affordable Housing Programme " المقترح من قبل UN-Habitat بالتعاون مع وزارة الأشغال العامة والإسكان. وانعقد اللقاء في مبنى الجمعية وحضره عدد من ممثلي البنوك العاملة في المملكة، حيث تم خلاله التعريف بفكرة البرنامج والمزايا التي يوفرها لتوفير المسكن المناسب بالسعر المناسب.

٣) الندوات والملتقيات والمنتديات:

عقدت جمعية البنوك في الأردن خلال عام ٢٠١٥ الندوات والملتقيات والمنتديات التالية:

جمعية البنوك تنظم الملتقى الرابع للمسؤولية المجتمعية

نظمت جمعية البنوك في الأردن الملتقى الرابع للمسؤولية المجتمعية للبنوك تحت رعاية محافظ البنك المركزي الدكتور زياد فريز، وذلك يوم الأحد ٤ تشرين الأول ٢٠١٥ ، بمشاركة البنوك العاملة في المملكة. وتناول الملتقى أحدث المستجدات في المسؤولية المجتمعية، المحلية والدولية، المسؤولية المجتمعية للبنوك في الأردن، وتقارير المسؤولية المجتمعية وفقا للمعايير الدولية، وتجارب عدد من البنوك العاملة في المملكة من التجارية والإسلامية، وتجارب الشركاء الاستراتيجيين مع البنوك.

وقال الدكتور فريز أن مفهوم المسؤولية المجتمعية أصبح يشكل ثقافة ونهجا مؤسسيا للمنظمات والمؤسسات، وأحد مؤشرات التنمية المستدامة لديها، مؤكدا أن الجهاز المصرفي الأردني يقوم بعمل جيد على مستوى خدمة العملاء والمساهمة في عملية التنمية ونشر الوعي المصرفي والمالي. وأشاد فريز بالجهود التي تبذلها البنوك الأردنية للمساهمة في العديد من المبادرات الاجتماعية والإنسانية، خاصة في ظل التراجع في أداء الاقتصاد الوطني، منوهاً إلى المبادرة النوعية "تأسيس صندوق الشهيد الطيار معاذ الكساسبة للمنح الدراسية"، وداعياً البنوك في نفس الوقت إلى مضاعفة جهودها وبذل المزيد من الإنفاق على برامج ومبادرات المسؤولية المجتمعية، ولأن تكون المسؤولية جزءاً من إستراتيجية البنك لتنعكس على سمعته وعملياته المصرفية. وأكد فريز على الحاجة لتعزيز الجهود المبذولة في مجال المسؤولية المجتمعية، والتركيز على أولويات المرحلة استشعارا بالمسؤولية تجاه الاقتصاد الوطني الذي يعاني في ضوء الاضطرابات الإقليمية وتزايد الضغوط الناتجة عنها من فقر وبطالة، وصولا إلى الشراكة الحقيقية والأهداف المنشودة منها بكل نجاح. كما دعا فريز لضرورة أن تنصب الجهود

نحو وضع إطار عام للمسؤولية المجتمعية في المملكة تنضوي تحته جميع مؤسسات وشركات القطاعين العام والخاص لمأسسة العمل الاجتماعي وصولا إلى مزيد من التنسيق من أجل تحديد الأولويات والمبادرات ذات الأهمية، لضمان تحقيق أفضل النتائج.

بدوره، قال نائب رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن موسى شحادة إن الملتقى الرابع للمسؤولية المجتمعية للبنوك يأتي كمبادرة سنوية من جمعية البنوك في الأردن سعياً منها لإبراز ودعم وتعزيز أدوار المسؤولية المجتمعية للبنوك العاملة في الأردن، ولتدارس انجازاتها وتوجهاتها في المسؤولية المجتمعية، وتبادل التجارب والخبرات، وبحث سبل تطوير وتفعيل هذه الأدوار. وأضاف أن مفهوم المسؤولية المجتمعية للشركات يقتضي أن تسعى إلى تحقيق مصالحها الاقتصادية، إضافة إلى تحقيق مصالح الشركاء من مساهمين ومستهلكين وعاملين ودائنين وموردين، واحترام القيم والعادات المجتمعية وعكسها في مواثيق العمل الأخلاقية، والامتثال بالتشريعات التي تحكم عملها. وأكد شحادة في كلمته أن المسؤولية المجتمعية تتطلب من الشركات تجاوز مفاهيم التبرع والإحسان لتصل إلى مستويات أكثر شمولا تكفل لها المشاركة الفعالة في مختلف البرامج التنموية الوطنية. موضحاً أن ما يميز ممارسات المسؤولية المجتمعية هو الطبيعة الطوعية والاختيارية لها، حيث أن الشركات تمارسها بدافع ذاتي نابع من انتمائها ومواطنتها الصالحة ضمن إطار الالتزام الأدبي والمعنوي والأخلاقي لها تجاه المجتمع.

وأضاف شحادة أنه على الرغم من أن الشركات في الأردن قطعت شوطا كبيرا على طريق المسؤولية المجتمعية، إلا أن أدوارها في هذا المجال لازالت دون المستوى المأمول؛ داعيا في ظل الأعباء المتزايدة على الحكومة، أن يكون القطاع الخاص شريكاً للقطاع العام في دعم الأهداف الاجتماعية والتنموية. ولفت إلى ادوار المسؤولية المجتمعية للبنوك العاملة في المملكة والتي تتمثل في الإفصاح عن نتائجها المالية وأعمالها السنوية، وتقديم مجموعة متكاملة من الخدمات والمنتجات والحلول المصرفية وتبني آخر ما توصلت إليه التكنولوجيا في هذا المجال، والامتثال بأعلى الدرجات بجميع المتطلبات التشريعية، ودعم الاقتصاد الوطني والمساهمة في التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة، إلى جانب توظيف قوى بشرية بلغت ٢٠ ألف موظفاً وموظفة، وتدريب حوالي ٤٣ ألف في عام ٢٠١٤. وتطرق شحادة إلى أهم نشاطات البنوك في مجال المسؤولية المجتمعية خلال عام ٢٠١٤ والتي شملت المشاركة في مشروع نشر الثقافة المالية المجتمعية الذي أطلقه البنك المركزي بدعم قدره ٦ ملايين، والتبرع بأجهزة الحواسيب القديمة بعد إعادة تأهيلها من قبل مجموعة طلال أبو غزالة ليتم توزيعها على الجمعيات الخيرية ومراكز التنمية وغيرها في المناطق الأقل حظاً، إضافة للمساهمة السنوية في دعم وتمويل حملة البر والإحسان، وصندوق الحسين للإبداع والتفوق، وصندوق الأمان لرعاية الأيتام، والصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية.

بدوره، قال مدير عام جمعية البنوك في ورقة عمل قدمها للمنتدى أن مجموع المبالغ التي أنفقتها البنوك العاملة في الأردن على مبادرات المسؤولية المجتمعية في العام ٢٠١٤ بلغ ٤٣,٢ مليون دينار، بزيادة نسبتها ٨٪ عن العام السابق ٢٠١٣ والتي بلغت ٤٠ مليون دينار. وأكد أن مفهوم المسؤولية الاجتماعية الذي تؤمن به البنوك هو مفهوم شامل يضم تحت مظلته القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية كافة في المملكة، موضحا أن البنوك تسهم في المسؤولية الاجتماعية من خلال شكلين هما: المبادرات المشتركة التي تقوم بها البنوك بشكل جماعي مثل إطلاق صندوق الشهيد الطيار معاذ الكساسبة، إضافة للمبادرات الفردية حيث تتميز البنوك في الأردن بنشاط واضح وكبير من حيث حجم وعدد المبادرات الفردية التي تقوم بها وفقاً لتوجهاتها الخاصة والتي تصب في مجالات متنوعة. كما بين قندح أن دعم المؤسسات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والوطنية استحوذ على نسبة ٢٧,٤٪ من إجمالي المبالغ التي تم إنفاقها على مبادرات المسؤولية المجتمعية من قبل البنوك في عام ٢٠١٤، فيما استحوذت المجالات البيئية والسياحية والتراثية والدينية على ١٥,٣٧٪، واستحوذ التعليم على نسبة ٤,٣٧٪، والمجالات الرياضية والصحية على نسبة ٣,٢٪، ومجالات التنمية والفقر على ١,٥٤٪، والمجالات الثقافية والفنية والمهنية على نسبة ١,٢٦٪، فضلاً عن توجيه مبالغ لمبادرات تركزت في مجالات أخرى لها علاقة بالطفل والمرأة والخدمات الاجتماعية والخيرية، وذوي الاحتياجات الخاصة وغيرها. كما أكد قندح أن الإفصاح عن المسؤولية المجتمعية يعتبر عملا طوعياً من الشركات، حيث قد يأخذ الإفصاح شكل تقارير الاستدامة (Sustainability Report)، أو قد يتم تضمينها في التقارير المالية السنوية. وقال تعتبر الشفافية العالية التي تتمتع بها البنوك العاملة في الأردن من خلال الإفصاح والإعلان الدوري والدقيق عن نتائجها المالية وأعمالها السنوية هو في جوهر المسؤولية الاجتماعية لها، لأن هذا يساعد في الحكم على مدى التزام البنوك تجاه مختلف الجهات المستفيدة من مساهمين وعاملين وخزينة

ومجتمع محلي وغيرها. كما أشار إلى أن العديد من البنوك في المملكة قامت بالعمل على إعداد وإصدار تقرير الاستدامة وهو عبارة عن تقرير متخصص يبين أداء الشركة أو البنك في مجالات التنمية المستدامة ويغطي إنجازات البنك ضمن مختلف المجالات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية ويبين إسهامات البنك في تلك المجالات.

جمعية البنوك تنظم حلقة نقاشية حول إيجاد نوافذ تمويلية لمشروعات الطاقة المتجددة وكفاءتها

نظمت جمعية البنوك في الأردن بالتعاون مع صندوق تشجيع الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة في وزارة الطاقة والثروة المعدنية حلقة نقاشية حول إيجاد نوافذ تمويلية متنوعة لمشروعات الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة في مقر الجمعية، وذلك يوم ١٩ آب ٢٠١٥، بحضور عدد كبير من ممثلي البنوك.

وهدفت الحلقة النقاشية، إلى تعريف البنوك بأهداف الصندوق والخطة الاستراتيجية لتحقيق هذه الأهداف، إلى جانب التعرف على المنتجات الحالية للبنوك والمنتجات المنوي طرحها قريباً، والأفكار المبتكرة لمنتجات جديدة في هذا المجال، بالإضافة إلى الأموال المخصصة لغايات الإقراض لمشروعات الطاقة المتجددة المتوفرة لدى البنوك والمقدمة من البنك المركزي الأردني أو المؤسسات الدولية.

وافتتح الحلقة النقاشية مدير عام جمعية البنوك والذي أكد على أن أهمية موضوع الحلقة يأتي كون قطاع الطاقة في الأردن مهم ويعد مكون أساسي في مختلف القطاعات الاقتصادية. وقال إن فاتورة الطاقة تشكل تحديا للأردن وفرصة في الوقت نفسه، حيث أن ارتفاع فاتورة الطاقة أدى إلى قيام الحكومة بوضع إستراتيجية لتنويع مصادر الطاقة، والبحث عن مصادر طاقة متجددة مثل الرياح والطاقة الشمسية. وأكد أن القطاع المصرفي مهتم بقطاع الطاقة من ثلاث نواحي أولها أن البنوك تدخل في مشروعات الطاقة المتجددة الكبرى من شركات ومشروعات تعنى بإنتاج طاقة الرياح والطاقة الشمسية، حيث وفرت بعض البنوك عشرات الملايين من الدنانير لهذه الشركات، وهي مستعدة للتوسع في هذا المجال. كما قال بأن الناحية الثانية تتمثل في اهتمام البنوك بإنشاء شركة مملوكة من قبلها لتوليد الطاقة الكهربائية بالاعتماد على الطاقة الشمسية، وأجرت دراسات الجدوى الاقتصادية التي أكدت الجدوى من إنشاء المحطة ولكن البنوك واجهة مشكلة اختيار الموقع المناسب لإنشاء المحطة، بالإضافة إلى محدودية الطاقة الاستيعابية للشبكة الكهربائية الحالية. معرباً عن أمله أن يتم التعامل مع هاتين المعضلتين بأسرع وقت لتتمكن البنوك من المضي في مشروع إنشاء الشركة، أما من الناحية الثالثة من اهتمام البنوك فتتمثل في تمويل الأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة التي ترغب بإنشاء شركات للاستفادة من السخانات الشمسية.

وأوضح قندح أن البنك المركزي اصدر تعليمات منح سلف متوسطة الأجل للبنوك المرخصة رقم ٢٠١١/٥٤ وتعديلاتها، كما يوفر البنك المركزي تمويل متوسط الأجل للبنوك المرخصة بهدف إعادة إقراض القطاعات ألاقتصادية، ومنها قطاع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح ومشروعات توفير الطاقة ضمن تعليمات منح السلف متوسطة الأجل للبنوك المرخصة بالإضافة إلى شمول البنوك الإسلامية.

بدوره، قال مدير صندوق تشجيع الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة في وزارة الطاقة والثروة المعدنية، رسمي حمزة، أن صندوق تشجيع الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة يعد الذراع التنفيذي للوزارة، ويعمل ضمن خطة عمل معتمدة للأعوام ٢٠١٥-٢٠١٨ ويستهدف العديد من القطاعات، المتمثلة في القطاع المنزلي والفنادق، والمباني الحكومية، وقطاع الصناعات المتوسطة والصغيرة، إضافة إلى تقديم المساعدة في تنسيق ودعم مبادرة جلالة الملك في تدفئة المدارس وتزويدها بالطاقة الشمسية. وأضاف أن الصندوق بدأ بتنفيذ العديد من المشروعات التي تستهدف الفئات المدعومة بفاتورة الكهرباء في القطاع المنزلي في أنحاء المملكة كافة، وأن الصندوق تمكن وخلال فترة قصيرة من استقطاب انتباه واهتمام المانحين لتنفيذ مشروعات إستراتيجية بالتعاون وبالشراكة مع الصندوق. وأوضح أن المشروعات تمثلت في مبادرة نحو مجتمعات تساهم في ترشيد الطاقة، بالتعاون مع مؤسسة نهر الأردن والتي تم من خلالها تركيب ٢٥٠٠ سخان شمسي في مختلف محافظات المملكة، متوقعا أن يصل عدد السخانات الشمسية إلى ٥٠٠٠ سخان على مبدأ القرض الدوار من خلال الجمعيات المستفيدة.

ولفت حمزة إلى أن الصندوق بدأ في تنفيذ مشروع توزيع ٥١ ألف لمبة موفرة للطاقة في المناطق المتضررة من اللجوء السوري والمقدم من شركة ايكيا العالمية، كما ينفذ الصندوق حاليا مشروع تركيب أنظمة الخلايا الشمسية على أسطح المنازل وبقدرة ٦٠٠ إلى ٧٠٠ كيلواط

بالتعاون مع منظمة ميرسي كور والجمعيات المحلية وبطريقة القرض الدوار، مبينا انه تم طرح العطاء في ١٦ حزيران الماضي. وبين أن البرامج ومشروعات التمويل التي ينفذها الصندوق تتمثل في تطوير برامج وآليات مساعدة الفئات المستهدفة للحصول على التمويل اللازم لمشروعات الطاقة المتجددة وترشيد استهلاك الطاقة من البنوك والمؤسسات والبرامج المانحة المحلية منها والدولية. وقال حمزة إنه إضافة إلى دعم فوائد تمويل البنوك للمشروعات التي يطلقها الصندوق، وخاصة في مجال برامج ترشيد الطاقة، سيقوم الصندوق بإطلاق مشروع وطني شامل لتركيب أنظمة السخانات الشمسية للمنازل يشمل محافظات المملكة كافة، حيث يقوم الصندوق بالتعاون مع الجهات المعنية بإعداد وثائق العطاء ليتم تنفيذ المشروع بالتعاون مع العديد من المؤسسات التمويلية. وأضاف أن الصندوق سينفذ مشروع كبير لتركيب لمبات موفرة للطاقة LED للمنازل وبالتعاون والتنسيق مع شركات توزيع الكهرباء في مختلف مناطق المملكة، وذلك للمساهمة في ترشيد استهلاك الطاقة وتخفيض عبء الفاتورة الشهرية على المواطنين.

ولفت إلى أن صندوق تشجيع الطاقة المتجددة يقدم برامج تمويلية مختلفة من خلال نوافذ لدعم برامج متعددة وبالتعاون مع برامج ومشروعات دولية مانحة ومؤسسات محلية، تشمل شركات توزيع الكهرباء ومؤسسات التمويل الصغيرة ومؤسسات المجتمع المدني المحلية، إضافة إلى ضمان المخاطر أو الائتمان بالتنسيق مع النوافذ المالية المختلفة. وأكد أن الصندوق، وضمن البرامج ومشروعات التمويل التي ينفذها، يسهم في رعاية الأفكار الخلاقة والجديدة، إضافة إلى المشاركة في رأس مال شركات التكنولوجيا الجديدة التي تقدم قيمة إبداعية مضافة في مجال الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة، وتقديم المنح للمشروعات ذات العلاقة بأهداف الصندوق، وتكاليف التدقيق للطاقة وتكاليف دراسات الجدوى الاقتصادية والمالية لمشروعات الطاقة المتجددة وترشيد استهلاك الطاقة والحملات العامة للتثقيف والتدريب ونشر الوعي المتعلق بقضايا الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة.

يشار إلى انه تم إنشاء صندوق ترشيد الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة، بمقتضى المادة ١٢ من قانون الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة رقم ١٣لسنة ٢٠١٢، وإصدار نظام صندوق ترشيد الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة رقم ٤٩ لسنة ٢٠١٥ من القانون نفسه.

منتدى لإدارة المواهب للعام ٢٠١٥

نظمت شركة ThinkHR بالتعاون مع جمعية البنوك في الأردن المنتدى الأول لإدارة المواهب للعام ٢٠١٥ تحت عنوان "إدارة المواهب والتخطيط الوظيفي من النظري إلى التطبيق"، والذي انعقد في البحر الميت خلال الفترة ٥-٧ تشرين الثاني ٢٠١٥.

وتناول المنتدى كيفية تنفيذ الخطوات التطبيقية لإدارة المواهب من خلال كيفية اختيار واجتذاب المواهب ورسم الخطط التطويرية لها وطرق تقييم أداء الموظفين وتحديد إمكاناتهم، وأسس منح الترقية، والتعويض، بالإضافة إلى كيفية الاحتفاظ بالموظفين ذوي الأداء الأعلى وتطويرهم، وتنمية أقرانهم ذوي الأداء المتوسط. كما تناول المنتدى وسائل متابعة الموظفين ذوي الأداء الأعلى حتى يتمكنوا من المساهمة في تحقيق رسالة ورؤية المصرف على الوجه المطلوب، بالإضافة إلى كيفية التصرف بشكل حاسم مع الموظفين ذوي الأداء المنخفض.

د. نشاطات وأخبار أخرى

اللقاء السنوي لمحافظ البنك المركزي مع الأسرة المصرفية

عقدت جمعية البنوك اللقاء السنوي لمحافظ البنك المركزي مع الأسرة المصرفية في مبنى الجمعية، بحضور الدكتور زياد فريز محافظ البنك المركزي ورؤساء مجالس الإدارة والرؤساء التنفيذيين والمدراء العامين للبنوك العاملة في الأردن. وقد اعلنت الجمعية خلال هذا الحفل عن اطلاقها لصندوق للمنح الدراسية يحمل اسم الشهيد البطل الطيار النقيب معاذ الكساسبة، وذلك تعبيراً عن التقدير العالي لدور الشهيد في الدفاع عن الوطن وعرفاناً لقواتنا المسلحة ولشعبنا الأردني الواعي والمسؤول.

من جانبه ثمن محافظ البنك المركزي الدكتور زياد فريز خلال كلمته في اللقاء مبادرة الجمعية والتي تأتي ضمن جهود القطاع المصرفي لتنمية المجتمع وتعبر بصدق عن اللحمة الوطنية، معرباً عن تقديره لجمعية البنوك في الأردن لدورها المتميز في الارتقاء بالعمل المصرفي في المملكة، وعن شكره لرئيس مجلس إدارة الجمعية باسم خليل السالم على جهوده الكبيرة خلال فترة توليه رئاسة مجلس إدارة الجمعية.

وفي سياق حديثه عن التطورات المصرفية والمالية والاقتصاد في المملكة خلال عام ٢٠١٤، بين فريز أن أداء مؤسسات الجهاز المصرفي في عام ٢٠١٤ كان جيداً على الرغم من الوضع السائد في الشرق الأوسط، مشيراً إلى أن إجمالي موجودات الجهاز المصرفي نمت بنسبة ٤,٩٪ لتصل إلى ٤٤,٤ مليار دينار، ونمت التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك بنسبة ٥٪ لتصل إلى ١٩,٢ مليار دينار، مع تراجع نسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات لتصل إلى ٦,٢٪ مقارنةً مع ٧٪ في عام ٢٠١٣، فيما شهدت ودائع العملاء نمواً يقدر بحوالي ٩,٧٪ لتصل إلى ٣٠,٣ مليار دينار، منها ٦,٢ مليار دينار بالعملات الأجنبية.

وبين فريز إلى أن الحكومة والقطاع الخاص استطاعا في السنوات الماضية إيجاد حالة فريدة من تشخيص التحديات وسبل مواجهتها، وذلك بالمكاشفة والمصارحة الأمر الذي كان له الأثر الكبير في تجاوز الاقتصاد الوطني للمصاعب التي فرضتها التطورات السلبية الإقليمية والعالمية، ومبيناً نجاح الاقتصاد الوطني باستعادة عافيته وتعزيز الثقة به كبيئة ملائمة للاستثمار ومحفزة للنمو الاقتصادي. كما أكد فريز تحسن مؤشرات الاقتصاد الوطني في ظل قرب انتهاء البرنامج الوطني للإصلاح الاقتصادي، ما يؤشر على تحقيق أهداف البرنامج، حيث انخفض عجز المالية العامة في عام ٢٠١٤ إلى ٣,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقارنةً مع ٨,٣٪ في العام السابق، وانحسرت خسائر شركة الكهرباء الوطنية إلى النصف تقريباً، وتحسن عجز الحساب الجاري نتيجة تحسن عائدات الدخل السياحي وحوالات العاملين، إضافة لزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي، الأمر الذي وصلت معه الاحتياطات الأجنبية الى مستويات مريحة تغطي ٧ أشهر من مستوردات المملكة من السلع والخدمات، وتوقع فريز أن تقوم الحكومة بوضع برنامج إصلاح وطني جديد بالتعاون مع صندوق النقد الدولي امتداداً للبرنامج الحالي.

وبين فريز أن السياسة النقدية تمكنت في السنوات القليلة الماضية من تحقيق أهدافها المتمثلة بالمحافظة على الاستقرار النقدي، وأن البنك المركزي قام بمراجعة الإطار التشغيلي للسياسة النقدية على مرحلتين، الأولى عام ٢٠١٢ لخلق أدوات لضخ السيولة في الاقتصاد استشعاراً بالحاجة لذلك في ضوء الضغوطات الاقتصادية التي واجهها الأردن في ذلك الوقت من تحمل أعباء تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين، وتسارع ارتفاع فاتورة المستوردات، والعجز الكبير في الموازنة والحساب الجاري، وما رافقه من شح في السيولة المتوفرة للإقراض للنشاطات الاقتصادية، تم خلالها ضخ ٢,٤ مليار دينار في السوق المصرفية لغايات تمويل مختلف الأنشطة الاقتصادية. أما في المرحلة الثانية التي بدء تنفيذها مؤخراً، فسيستمر الاستقرار النقدي كأحد الأهداف الأساسية للسياسة النقدية، ومساعدة البنوك في استخدام الموارد المالية المتاحة لديها، والانتقال بها من سيولة راكدة غير مستغلة في السوق المصرفية إلى سيولة تعمل على تحفيز النشاط الاقتصادي وتوجيهها إلى عمليات الإقراض وخصوصا للقطاع الخاص.

وقال فريز أن البنك المركزي، وبعد الاطمئنان على التطورات الإيجابية المستمرة لمختلف المؤشرات الاقتصادية، خفض أسعار الفائدة الرئيسة للسياسة النقدية مرتين في ٢٠١٣ ومرتين في ٢٠١٤ بواقع ١٢٥ نقطة أساس. مضيفاً أن استجابة البنوك لهذه الإجراءات لم تكن بالمستوى المأمول على صعيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة، وهو ما دفع لتطوير أدوات تساعد البنوك على تعزيز قدرتها على إدارة سيولتها بفاعلية وكفاءة، وبما يكفل تلبية احتياجاتها التشغيلية، وتوفير الاحتياجات التمويلية المتنامية لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، ويعطي هذا الإطار الجديد للسياسة النقدية المرونة الكافية للبنك المركزي في إدارة الأدوات النقدية وبما يحقق هدفه المتمثل بالمحافظة على الاستقرار النقدي.

وبين فريز أن السياسة النقدية شملت اعتماد سعر فائدة رئيس ليصبح السعر المرجعي لغايات إدارة السياسة النقدية يسمى سعر الفائدة الرئيس للبنك المركزي، والذي بموجبه سيتم تحديد أسعار فائدة أدوات السياسة النقدية الأخرى، ويمثل حالياً سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لأجل أسبوع والبالغ ٢,٧٥٪. وقال أن هذا الإجراء يهدف إلى إعطاء إشارات واضحة حول موقف السياسة النقدية وتوجهاتها إزاء التطورات النقدية والاقتصادية على الصعيدين المحلي والخارجي، وتعزيز المنافسة بين البنوك بالإضافة إلى تطوير أدوات إدارة السيولة بما يمكن البنوك من إدارة سيولتها بكفاءة وفعالية عالية. كما أشار فريز إلى أن قرار البنك المركزي الأخير في تخفيض أسعار الفائدة، ربع نقطة مئوية جاء استناداً إلى التطورات الإيجابية والمستمرة التي شهدها الاقتصاد الوطني من تسجيل مستويات مريحة من الاحتياطيات

من العملات الأجنبية، وتوقع استمرار تراجع عجز الحساب الجاري واستمرار تراجع معدلات التضخم، بهدف خلق بيئة ملائمة لحفز النمو الاقتصادي وصولا لتحقيق معدلات نمو مرغوبة وقابلة للاستمرار. مضيفاً بأن البنك المركزي سيستمر بمراقبة ومتابعة كافة التطورات والمستجدات الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد الوطني على المستوى الداخلي والخارجي.

بدوره، قال رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن باسم خليل السالم أن اللقاء مع محافظ البنك المركزي الأردني يأتي انطلاقاً من حرص جمعية البنوك في الأردن على جمع شمل الأسرة المصرفية، في لقاء يتم فيه تبادل وجهات النظر، وتدارس تطورات الاقتصاد الوطني، واستشراف مستجدات السياسة النقدية وتوجهاتها، ومناقشة أبرز القضايا والتحديات التي تواجه البنوك والاقتصاد بشكلٍ عام.

وثمن السالم الموقف المشرف للشعب الأردني الذي اصطف بثبات خلف القيادة الهاشمية في مواجهة قوى الإرهاب والتطرف التي ارتكبت جريمة هزت كيان الإنسانية جمعاء بحق الشهيد البطل معاذ الكساسبة الذي قضى دفاعاً عن الأردن شعباً ومنجزات وقيادة. وأضاف أن هذا الموقف المشرف لشعبنا الأردني يستوجب منا كبنوك تقديم ولو شيئاً بسيطاً مثل صندوق للمنح الدراسية يحمل اسم البطل معاذ لنعبر من خلاله عن عرفاننا لقواتنا المسلحة ولشعبنا الأردني الواعي والمسؤول.

كما أكد السالم خلال كلمته بأن العلاقة بين البنك المركزي والبنوك المرخصة طوال الفترة الماضية كانت خير مثال على التعاون المثمر والبناء لما فيه تحقيق المصالح الوطنية العليا، وأثمرت عن قطاع مصرفي أردني أكثر قوة ومتانة. وثمن النهج التشاركي للبنك المركزي الذي يتيح الفرصة للبنوك لإبداء وجهة نظرها في كل مشروعات الأنظمة والتعليمات والقوانين ذات العلاقة بالعمل المصرفي، مؤكدا التزام جميع البنوك التام بجميع الأنظمة والتعليمات النافذة.

انتخاب مجلس إدارة جديد لجمعية البنوك في الأردن

انتخبت الهيئة العامة لجمعية البنوك في الأردن يوم الأربعاء ٢٥ شباط بالتزكية مجلس إدارة جديد للدورة المقبلة وناقشت تقرير مجلس الإدارة وأقرت الحسابات الختامية لعام ٢٠١٤، والموازنة التقديرية والخطط المستقبلية للعام الحالي.

وأقرت الهيئة العامة مقترح رئيس مجلس إدارة الجمعية باسم خليل السالم تمديد دورة المجلس إلى ٤ سنوات بدلاً من ثلاث، وتفويض المجلس الجديد السير في الإجراءات التشريعية لتعديل النظام الداخلي للجمعية.

وانتخب المجلس الجديد مروان عوض الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي رئيساً لمجلس إدارة جمعية البنوك للسنوات الثلاثة المقبلة، وموسى عبد العزيز شحادة نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للبنك الإسلامي الأردني نائباً لرئيس الجمعية.

وأعرب رئيس المجلس الجديد عن شكره لرئيس وأعضاء مجلس إدارة الجمعية للدورة السابقة، مؤكداً أن جهود المجلس والأعضاء أثمرت عن اتخاذ قرارات مهمة في مرحلة استثنائية ساعدت في تجاوز التحديات بكل اقتدار. وكانت الهيئة العامة قد اختارت بالتزكية البنك العربي والإسكان والأهلي والأردن والقاهرة عمان والاتحاد وبنك المؤسسة المصرفية العربية، والبنك الإسلامي الأردني والكويت الوطني والبنك المركزي أعضاء بالمجلس.

هذا وقد أصبح السيد موسى شحادة – المدير العام والرئيس التنفيذي للبنك الاسلامي الاردني رئيساً لمجلس إدارة الجمعية إعتباراً من تاريخ ٢٠١٥/١٠/١١وذلك خلفاً للسيد مروان عوض والذي استقال من منصبه في البنك الاهلي الاردني.

مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن يقر الخطة التنفيذية للجمعية للأعوام ٢٠١٥-٢٠١٧

أقر مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن في جلسته المنعقدة بتاريخ ١١ أيار ٢٠١٥ الخطة التنفيذية للجمعية للأعوام ٢٠١٥-٢٠١٧.

وقد أشاد رئيس مجلس إدارة الجمعية مروان عوض بالجهود المبذولة من الجمعية لإعداد الخطة، مركزاً على أنها جاءت لتعكس توقعات وتطلعات البنوك الاعضاء وبما ينسجم مع الاهداف المحددة في نظام الجمعية والصادر بمقتضى المادة (٩٥) من قانون البنوك.

وبين عوض أن خطة الجمعية استهدفت ثلاثة محاور استراتيجية، الأول هو رعاية مصالح البنوك الأعضاء والتنسيق فيما بينهم تحقيقاً لمنفعتهم المشتركة، وإبراز الدور الاقتصادي والاجتماعي للقطاع المصرفي الأردني. والثاني استهدف تطوير أساليب أداء الخدمات المصرفية وتحديثها وذلك من خلال تنمية وتطوير الموارد البشرية الحالية في القطاع المصرفي، وتعزيز التعاون مع الجهات الأخرى ذات العلاقة

بالجهاز المصرفي من خلال المشاركة في المؤتمرات والندوات وورش العمل. والثالث هدف لترسيخ مفاهيم العمل المصرفي وأعرافه وإتباع نظم وإجراءات موحدة لهذه الغاية، وذلك من خلال إعداد وإصدار التقارير والمنشورات الدورية للمساهمة في نشر الوعي المصرفي وتكوين ثقافة مصرفية واسعة، وإعداد بحوث ودراسات متخصصة وتفصيلية عن مواضيع وقضايا تهم الجهاز المصرفي وتساهم في تعزيز العمل المصرفي.

مجلس إدارة جمعية البنوك يلتقي مع سمو الأميرة بسمة بنت طلال

التقت سمو الأميرة بسمة بنت طلال مجلس إدارة جمعية البنوك والبنوك الأعضاء، بحضور عدد من رؤساء المجالس والإدارات العامة في البنوك.

وقدر رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن مروان عوض عالياً مبادرة سموها لإنسانية وجهودها المباركة في خدمة الطبقات الفقيرة والمحتاجة في جميع أنحاء الوطن، وحرصها الدائم على التواصل مع البنوك العاملة في المملكة. وقال إن حملة البر والإحسان والتي أطلقتها سمو الأميرة بسمة منذ عام ١٩٩١، استطاعت أن تحافظ على استمراريتها وديمومتها لأكثر من عقدين من الزمن، وتمكنت الحملة من تحقيق نتائج ملموسة من حيث شموليتها ونطاق تغطيتها ومستوى الدعم المقدم للأسر، حتى أصبحت حملة البر والإحسان ركيزة مهمة وعنوانا للعمل الخيري الأردني. وأضاف أن الحملة تجاوزت مفاهيم العطاء الاستهلاكي إلى مفاهيم الدعم الانتاجي من خلال منهجيتها القويمة في تشجيع الأسر الفقيرة على بدء مشروعاتهم الخاصة التي توفر لهم الحياة الكريمة.

وبين عوض أن جمعية البنوك تؤكد على اعتزازها الكبير في البنوك الأعضاء الذين يجسدون مفهوم المسؤولية المجتمعية، إضافة للاعتزاز بالطريقة التي تقوم فيها البنوك بتقديم الدعم للحملة لأنه اتخذ طابعا مؤسسيا منتظما والذي ينبع من المواطنة الصالحة للبنوك ومن قناعتها الكاملة بأهمية دورها في خدمة المجتمع. وبين أن هذا الدعم يأتي في ظل الإيمان العميق لمؤسسات القطاع المصرفي بأهمية الحملة ونهجها الناجح في التصدي لمشكلة الفقر في الأردن بشكل خلاق ومستدام.

وقدم عوض الشكر لسمو الأميرة بسمة بنت طلال على تواصلها الدائم والمستمر مع القطاع المصرفي الأردني، فيما وجه رسالة شكر إلى جميع البنوك الأعضاء لدعمهم المستمر والمتواصل لحملة البر والإحسان.

جمعية البنوك تقدم ٥٢ منحة دراسية باسم صندوق الشهيد الكساسبة

وقعت جمعية البنوك في الأردن يوم الأربعاء ٢٧ أيار ٢٠١٥ اتفاقية منح دراسية ممولة من قبل البنوك الأعضاء مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، من خلال إطلاق صندوق الشهيد الطيار معاذ الكساسبة للمنح الدراسية. ووقع الاتفاقية عن جمعية البنوك رئيس مجلس إدارتها مروان عوض، وعن الوزارة أمينها العام الدكتور هاني الضمور، وذلك بحضور رؤساء مجالس الإدارات والرؤساء التنفيذيين والمدراء العامين في البنوك ومديري مديرات الوزارة.

ودعا مروان عوض رئيس مجلس إدارة الجمعية في كلمته التي ألقاها بهذه المناسبة الحضور للوقوف دقيقة صمت وفاءً لذكرى شهيد الوطن والواجب البطل الطيار معاذ الكساسبة، واستذكاراً لتضحيته العظيمة في سبيل دينه وأمته ووطنه.

كما قال عوض بأن لجلالة الملك عبد الله الثاني أكبر الأثر في إرساء وتأكيد مفهوم المسؤولية المجتمعية في الأردن، حيث أن هم جلالته الدائم هو تحسين نوعية الحياة لكل مواطنٍ ومواطنة، ولا تزال الرؤى والمبادرات الملكية السامية تشكل القدوة الحسنة لمؤسساتنا الأردنية في القطاعين العام والخاص، مقتبساً مقولة جلالته "إن مسؤولية بناء الوطن وتحقيق التنمية الشاملة، هي ليست مهمة القائد وحده، بل هي واجب على كل فرد، وكل مواطن يتحمل جزءا من المسؤولية".

وأكد عوض تعاظم دور القطاع الخاص في الأردن وازدياد إسهاماته في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، ليصبح شريكاً فعالا للقطاع العام في قيادة التغيير وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتحسين أوضاع المواطن والمجتمع والبيئة المحيطة، وصولاً إلى الوطن الأنموذج الذي نسعى إليه. وقال إن المسؤولية المجتمعية تبقى واجباً والتزاماً وطنياً يحتاج لتضافر الجهود والعمل بروح الفريق الواحد

لتعزيزها وضمان ديمومتها وصهرها في بوتقة قيمنا الوطنية النبيلة.

وفيما يتعلق بالمسؤولية المجتمعية للبنوك العاملة في الأردن، أكد عوض أنها باتت تشكل ثقافةً ونهجاً مؤسسياً يرتكز على الأداء المسؤول والمواطنة الصالحة وخدمة المجتمع، منوهاً أن البنوك العاملة في المملكة تؤمن بأن مسؤوليتها المجتمعية هي استثمار في الحاضر من أجل توفير مستقبل أفضل لجميع الأردنيين، وهو الأمر الذي يقع في جوهر التنمية المستدامة.

كما أكد عوض أنه انطلاقاً من دور المسؤولية المجتمعية للبنوك العاملة في المملكة، وتعبيراً منها عن تقديرها الكبير لدور الشهيد البطل الطيار معاذ الكساسبة، وتخليداً لذكراه العطرة، وعرفاناً لقواتنا المسلحة ولشعبنا الأردني الواعي والمسؤول، تعلن جمعية البنوك في الأردن وباسم كافة البنوك الأعضاء عن تأسيس صندوق الشهيد الطيار معاذ الكساسبة للمنح الدراسية. مشيراً إلى ان هذه المبادرة الجديدة تضاف إلى مبادرات كثيرة سابقة للبنوك في مختلف القطاعات والمجالات الاقتصادية.

وبين عوض أن الصندوق يهدف إلى تقديم ٥٢ منحة دراسية ولمرة واحدة وبواقع منحة واحدة لكل لواء في المملكة لمستوى درجة البكالوريوس ولتخصصات محددة، وتغطي فترة الدراسة لخريجي الثانوية العامة (التوجيهي) للعام الدراسي الحالي ٢٠١٥/٢٠١٦ من الطلبة المتفوقين غير المقتدرين في مختلف ألوية المملكة، لتمكينهم من استكمال دراستهم الجامعية في مختلف الجامعات الرسمية، وذلك وتعزيزاً لمبدأ تكافؤ الفرص بين الطلبة الأردنيين في محافظات المملكة كافة.

كما أكد حرص البنوك في هذه المبادرة على أن تكون شفافة وعادلة لتصل إلى فئات الطلبة التي تستحقها وذلك من خلال وضع شروط ومعايير تنافسية دقيقة وشفافة بالتعاون مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، معرباً عن أمله أن تكون في هذه المبادرة القدوة الحسنة وأن يعقبها العديد من المبادرات المشابهة من قبل القطاعات الاقتصادية الأخرى في المملكة.

من جانبه، قال أمين عام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إن الاتفاقية تمثل أنموذجا في الشراكة بين القطاعين العام والخاص، داعيا جميع مؤسسات القطاع الخاص للتعاون واقتفاء اثر البنوك في هذه المبادرة. وأضاف الضمور أن إطلاق اسم الشهيد الكساسبة على المنح يعكس الوعي الحقيقي للمجتمع والمؤسسات العاملة فيها، لاسيما وإنها تأتي بالتزامن مع احتفالات الأردنيين بالعيد التاسع والستين لاستقلال المملكة، الأمر الذي يبعث في الروح الطموح ويجدد الأمل.

بدوره، بين مدير عام جمعية البنوك أنه بموجب الاتفاقية سيتم تشكيل لجنة برئاسة أمين عام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ومدير عام جمعية البنوك، ومدير البعثات ورئيس قسم المنح الداخلية في الوزارة، لدراسة القضايا التي تبرز خلال تنفيذ الاتفاقية والمتعلقة بالمنح واتخاذ القرارات بشأنها. كما أوضح أن التخصصات التي تشملها المنح الدراسية هي إدارة الأعمال والمحاسبة والاقتصاد بكافة تفرعاته والعلوم المالية والمصرفية والتمويل بكافة تفرعاته. أما فيما يتعلق بالشروط فستكون المنح متاحة للطلبة الأردنيين الحاصلين على شهادة الثانوية العامة بمعدل لا يقل عن ٨٠ بالمئة في الدورة الصيفية المقبلة والمقبولين على النظام العادي بإحدى الجامعات الأردنية الرسمية وضمن شروط سيعلن عنها بالتفصيل على الموقع الالكتروني لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، كما سيتم الإعلان عن آلية تقديم الطلبات في مختلف وسائل الإعلام.

ورداً على سؤال، قال أمين عام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إن مجموع المنح التي يتم تقديها سنويا يصل ٤٠ ألف منحة، يقدم القطاع الخاص جزءا منها.

وقال عوض ردا على أسئلة الصحفيين إن البنوك تقدم عددا كبيرا من المنح الدراسية سنوياً، لكن على مستوى كل بنك وضمن جهود البنوك في مجال المسؤولية المجتمعية، لكن منح صندوق الشهيد الكساسبة هو الجهد الجماعي الأول والمشترك بين البنوك جميعها. ولفت إلى أن البنوك تخصص سنويا نحو ٨٪ من مجمل أرباحها لنشاطات المسؤولية الاجتماعية، ولدعم العديد من الصناديق التي تقدم منح سنوية للطلاب غير المقتدرين مادياً.

جمعية البنوك توقع مذكرة تفاهم مع المعهد القضائي الأردني

وقعت جمعية البنوك في الأردن والمعهد القضائي الأردني مذكرة تفاهم للتعاون في مجال التدريب وعقد ورش العمل لتهيئة قضاة مؤهلين ومدربين ورفع كفاءتهم في القضايا المتعلقة بالعمل المصرفي من الناحية الفنية المصرفية، والتي من شانها أن تسرع البت في هذه القضايا.

ووقع المذكرة عن الجمعية رئيس مجلس الإدارة مروان عوض وعن المعهد القضائي الدكتور بسام التلهوني رئيس مجلس إدارة المعهد.

وبموجب المذكرة التي تستمر لمدة ثلاث سنوات، توفر جمعية البنوك مدربين وخبراء متخصصين محليين ودوليين في مجال العمل المصرفي، بينما يستضيف المعهد القضائي الأردني وينظم البرامج التدريبية وورش العمل التي تتعلق بالعمل المصرفي.

وقال التلهوني أن الهدف من مذكرة التفاهم هو الإحاطة بأهم المستجدات المتعلقة بالقضايا والمنازعات البنكية، وهي نموذج للتعاون بين المعهد القضائي الأردني ومؤسسات المجتمع المحلي، لاسيما المؤسسات المهمة وذات الأثر مثل جمعية البنوك. مؤكداً أن المذكرة التي تعد مبادرة لخدمة قطاع العدالة، تمثل خطوة أولى سيتم توسيعها لتشمل موظفي المحاكم، خصوصا دوائر التنفيذ التي يتقاطع عملها مع البنوك في المملكة.

بدوره قال رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك مروان عوض أن توقيع المذكرة يعد بمثابة خطة تأسيسية وتمهيدية ضرورية للوصول إلى قضاء مصرفي متخصص في المملكة، لدوره في تسريع البت في القضايا المصرفية المنظورة أمام القضاء. وأكد عوض أن أهمية وجود قضاء مصرفي متخصص يسهم في الوصول إلى أحكام قضائية عادلة مبنية على معلومات واقعية، ويضمن فهم دقيق لطبيعة التعاملات المصرفية، مما يخدم القطاع المصرفي بشكل عام ويحقق العدالة.

وقال مدير عام جمعية البنوك في الأردن أن الاتفاقية تأتي ضمن الخطة التنفيذية الثلاثية لجمعية البنوك التي أقرها مجلس الادارة، ولاقت ترحيباً كبيراً من كافة الاطراف لما لها من دور في خدمة الاقتصاد الوطني. وأضاف أن بموجب المذكرة تلتزم جمعية البنوك في توفير مدربين وخبراء متخصصين محليين أو دوليين في مجال العمل المصرفي بالإضافة إلى توفير كافة الأمور الداعمة للعملية التدريبية.

وأكد مدير عام المعهد القضائي القاضي الدكتور ثائر العدوان أن المعهد خطا خطوات واسعة في مجال التدريب والتأهيل القضائي ضمن رؤية شمولية تهدف إلى إكساب القضاة المعارف والمهارات والخبرات اللازمة لدعم القضاء المتخصص، واستعرض انجازات المعهد في العام الحالي، مشيراً إلى تدريب حوالي ٦٠٠ قاض في موضوعات متعدد ضمن برنامج التدريب المستمر الذي يطبقه.

اتفاقيات بين ضريبة الدخل والبنوك لإجراء فك وإيقاع الحجز الكترونيا

وقعت دائرة ضريبة الدخل والمبيعات في مقر جمعية البنوك في الأردن ٢٥ اتفاقية مع البنوك العاملة في المملكة بهدف تسهيل إجراءات فك وإيقاع الحجز على أموال وودائع الأشخاص والشركات التي يصدر بحقها قرارات حجز ضريبية. ووقع الاتفاقيات مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات إياد القضاة ورئيس مجلس إدارة جمعية البنوك مروان عوض، وممثلو البنوك العاملة في المملكة.

وأعرب القضاة عن شكره لجمعية البنوك على الجهود التي بذلتها لتسهيل توقيع هذه الاتفاقيات والتوصل إلى نظام مقبول من جميع الأطراف، ما يسهم في تسهيل وسرعة إجراء رفع الحجز والحجز على الأموال التي كانت تستغرق وقتا أطول في السابق. وقال إن دائرة ضريبة الدخل والمبيعات حوسبة إجراءاتها لمردودها المادي من ناحية، ولتسهيل وتبسيط الإجراءات من ناحية أخرى، لافتا إلى أن هذه الخطوة مع البنوك سيتبعها اتفاقيات أخرى لتحقيق الغرض ذاته.

بدوره، قال عوض أن الهدف الرئيسي لتوقيع هذه الاتفاقيات هو تيسير وتطوير الإجراءات المتعلقة بتثبيت إشارة الحجز ورفع الحجز على أموال وودائع الأشخاص والشركات من عملاء البنوك والذين يصدر بحقهم قرارات حجز من قبل دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، منوهاً إلى أن الآلية السابقة كانت تتضمن قيام دائرة الضريبة بإرسال كتب الحجز إلى البنوك، ومن ثم تقوم البنوك بإعادة أرشفة الكتب الواردة من الضريبة وإدخالها إلى أنظمتها البنكية، وإذا كان هناك حسابات للمكلفين يتم الحجز عليها ومن ثم إصدار شيكات لصالح دائرة ضريبة

الدخل والمبيعات. ولفت إلى أن هذه العملية تستغرق من موظف الضريبة من يوم إلى يومين في توزيع كتب الحجز على البنوك، كما تستغرق من البنوك وقت للقيام بأرشفة الكتب ومن ثم إعادة إدخالها للنظام البنكي، إضافة لما تتضمنه هذه العملية من إشكالات خاصة من حيث إمكانية ازدواجية الحجز في حال كان للعميل المراد الحجز عليه حساب في أكثر من بنك. وأكد أن الآلية الجديدة تتضمن أتمتة عملية الحجز وفك الحجز فتنطوي على العديد من والمزايا المنافع، أبرزها توفير الوقت والجهد والتكلفة على موظفي دائرة الضريبة وموظفي البنوك، وتقليل التكاليف الورقية وتكاليف البريد والمراسلات، إضافة للتخلص من إشكالية ازدواج الحجز من قبل عدة بنوك في حال كان للعميل حساب في أكثر من بنك. كما لفت عوض أن التنفيذ الالكتروني لعمليات الحجز وفك الحجز ينسجم ويعزز من توجهات المملكة لتطبيق الحكومة الالكترونية.

وقال مدير عام الجمعية أن توقيع الاتفاقيات جاء استناداً لنص المادة (٣٩) من قانون ضريبة الدخل رقم ٣٤ لسنة ٢٠١٤ التي اعطت الحق لدائرة ضريبة الدخل مطالبة المكلف، في حال لم يتم دفع الضريبة أو المبالغ المستحقة للدائرة خلال المدة المنصوص عليها في هذا القانون، بدفعها خلال ٣٠ يوما من تاريخ التبليغ، وإذا تخلف عن الدفع يتم تحصيلها وفقا لأحكام قانون تحصيل الأموال الأميرية. وأضاف أن هذه الاتفاقيات تعد الأولى من نوعها التي توقعها الجمعية مع الجهات الحكومية في إطار برامج الحكومة الإلكترونية، مع توقعه أن يتبعها اتفاقيات أخرى مع دائرة مراقبة الشركات والمؤسسة العامة للضمان الإجتماعي. كما بين أن العمل على إعداد وصياغة هذه الاتفاقيات استغرق نحو سنة لتغطي الجوانب الفنية والقانونية المتعلقة بعمليات فك الحجز والحجز.

وبموجب الاتفاقيات يصبح بإمكان دائرة ضريبة الدخل والمبيعات إيقاع الحجز أو رفع الحجز إلكترونيا على الأرصدة المالية للمكلفين من الأشخاص والشركات الذين صدر بحقهم قرارات حجز على أموالهم المنقولة وغير المنقولة من قبل دائرة الضريبة بالتعاون مع إدارات البنوك العاملة في الأردن كافة. وتأتي الاتفاقيات بهدف تفعيل برنامج الربط الالكتروني بين دائرة ضريبة الدخل والمبيعات ومؤسسات القطاع الخاص وتوثيق التعاون بينها.

ونصت الاتفاقيات على أن تقوم دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بتزويد وتمكين البنوك العاملة في المملكة كافة بنظام الكتروني مخصص لاستخدامات البنوك يسمى "نظام الحجز الالكتروني" على حسابات وودائع العملاء والأسهم المملوكة للمحجوز عليه وغير مودعة لدى مركز إيداع الأوراق المالية من خلال الاسم للأشخاص الطبيعيين "الأردنيين" والشركات، بالإضافة للرقم الوطني للأشخاص الطبيعيين الأردنيين والرقم الوطني للمنشآت ومن خلال الاسم والجنسية ورقم جواز السفر ساري المفعول أو رقم الوثيقة لغير الأردنيين، وذلك بهدف تمكين البنوك الأردنية من إدخال طلبات وضع و/أو رفع إشارة الحجز الكترونياً وفقاً لقرارات الحجز أو رفعها الصادرة عن دائرة الضريبة حسب الأصول.

كما نصت الاتفاقيات على أن تقوم البنوك بتنفيذ طلب دائرة الضريبة بوضع إشارة الحجز أو رفعها على أموال وودائع العميل الموجودة لديه بمقدار المبلغ المطلوب والمترتب على العميل لدائرة الضريبة وإعلام الضريبة بما تم من إجراء وفي حال عدم وجود حساب لدى البنوك أو لعدم كفاية الرصيد إعلام الضريبة بذلك.

من جانبها، تقوم دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، وخلال خمسة أيام عمل من تاريخ رد البنك بوضع إشارة الحجز، بالطلب من البنوك إصدار وتحرير شيك للضريبة بقيمة المبلغ المحجوز باسم مدير عام دائرة ضريبة الدخل والمبيعات بالإضافة لوظيفته من حساب العميل الذي تم الطلب بالحجز عليه. كما تم الاتفاق على أن يقوم كل طرف بتسمية ضباط ارتباط وذلك لاستقبال أية ملاحظات قد تظهر على النظام وتقديم المساعدة الممكنة لتسهيل إجراءات العمل ومتابعة الطلبات التي تم تقديمها من خلال النظام ومعالجة أية أخطاء قد تطرأ على النظام.

وتتولى دائرة الضريبة بموجب الإجراءات، صرف الأرقام السرية أو إلغائها للمستخدمين للنظام من البنوك العاملة في الأردن بموجب المخاطبات الرسمية بين الطرفين وعن طريق ضباط الارتباط. كما ستقوم دائرة الضريبة بموجب هذه الاتفاقيات بتدريب موظفي البنوك على كيفية وضع ورفع إشارة الحجز على النظام المخصص لذلك، وستقوم دائرة الضريبة بمنح صلاحية استخراج التقارير اللازمة لجميع

حركات وضع ورفع إشارة الحجز على العملاء لدى البنوك، على أن يقتصر عمل مستخدمي النظام على وضع أو رفع إشارة الحجز وفقاً لقرارات الحجز الصادرة عن دائرة الضريبة.

توقيع مذكرة تفاهم بين مجموعة طلال أبو غزالة وجمعية البنوك في الأردن

بمبادرة من جمعية البنوك في الأردن وقعت مجموعة طلال أبو غزالة وجمعية البنوك مذكرة تفاهم لتعاون الجانبين في إعادة تهيئة وتأهيل الحواسيب وتوزيعها في المناطق الأقل حظا الذي تنفذه المجموعة. وتهدف المذكرة للاستفادة من الأجهزة الفائضة عن حاجة البنوك، بحيث تقوم مجموعة طلال أبو غزاله بتقديم خدمة جمع الحواسيب القديمة والتالفة وإعادة تأهيلها لجعلها صالحة للاستخدام ليتم توزيعها على الجمعيات الخيرية ومراكز التنمية في المناطق الاقل حظا بالتنسيق مع البنوك الأعضاء في الجمعية. ووقع المذكرة عن الجمعية الدكتور عدلي قندح المدير العام، وعن مجموعة طلال أبو غزالة صلاح أبو عصبة رئيس مجلس المدراء التنفيذيين في المجموعة.

وقال قندح أن المذكرة تأتي انطلاقا من باب المسؤولية المجتمعية للبنوك العاملة في المملكة؛ حيث ستقوم بموجبها بالمساهمة والتبرع بأجهزة الحواسيب القديمة الموجودة لديها، لتقوم مجموعة طلال أبو غزاله بإعادة تهيئة الحواسيب لجعلها صالحة للاستخدام ومن ثم توزيعها على الجهات الخيرية ومراكز التنمية في المناطق الأقل حظا في المملكة. وأضاف أنه من المتوقع ان تحقق المبادرة نتائج طيبة على الصعيد الوطني وأن تسهم في تقليص نسبة الأمية الرقمية وان تزيد من عدد المواطنين الذين يمتلكون أجهزة حاسوب، خصوصا وان نسبة الأسر الأردنية الذين يمتلكون حاسوب شخصي لا تتعدى ٣٦٪ وفقاً للأرقام الرسمية.

بدوره، قال أبو عصبة إن المبادرة تأتي لضرورة تغيير ثقافة المجتمع فيما يخص تقنية المعلومات واستخداماتها والتحول نحو مجتمعات المعرفة، مشيرا الى ان المجموعة أنشأت لغاية الآن حوالي ستين مركزا من مراكز طلال أبو غزاله للمعرفة في مناطق المملكة المختلفة. ولفت إلى أن المرحلة الاولى من المشروع كانت خلال عام ٢٠١٠ حيث تم خلالها إعادة تهيئة وتوزيع ١٥٠٠ جهاز حاسوب على جهات عديدة شملت مدارس وجمعيات اهلية.

إطلاق مبادئ عمان لتسوية الديون خارج المحاكم

أطلقت جمعية البنوك في الأردن وبالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) مبادئ عمان لتسوية الديون خارج المحاكم، وذلك خلال حفل الاطلاق الذي عقد في الجمعية برعاية محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور زياد فريز وذلك بتاريخ ٢١ تشرين الأول ٢٠١٥.

وقد جاء إصدار هذه المبادئ بهدف مساعدة الشركات التي تواجه صعوبات مالية في الاستمرار بممارسة أنشطتها وتحسين أوضاعها، وهو ما يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي في المملكة، وقد حظيت هذه المبادئ بدعم وتأييد كبير من البنك المركزي الأردني للعمل بها، وتم إخراجها بطريقة تتوافق مع بيئة العمل في المملكة.

وقال الدكتور فريز إن تطبيق إجراءات التسوية للديون خارج المحاكم ستسهم في اختصار وقت استرداد الحقوق وتجاوز طول الإجراءات بين مراحل التقاضي والتنفيذ التي تستغرق وقتا طويلاً، معربا عن أمله بتجاوب البنوك في تفعيل هذه الأداة لمزاياها للطرفين الدائنين والمدينين.

من جانبة قال رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن موسى شحادة أن مبادئ عمان لتسوية الديون خارج المحاكم ستقلل من التكلفة والوقت لتسوية الصعوبات المالية التي تواجه المدين وتزيد من معدلات الاسترداد للدائنين وتزيد ثقتهم بالقدرة على استرداد أموالهم، مما يحسن فرص الحصول على الائتمان ويشجع نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة. وأضاف أن مشكلة القروض المتعثرة تعد من المشاكل الرئيسة التي تواجه البنوك في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وتؤثر على مؤسسات القطاع المصرفي وباقي القطاعات الاقتصادية في الدولة. وبين أن البنوك تعالج موضوع الديون المتعثرة وإدارتها إما بتصفية القرض في حال عدم وجود مقومات لاستمرار المشروع، أو تسويته إذا تبين للبنك أن هناك مقومات حقيقية لاستمرار المشروع ومعالجة الخلل الذي يعاني منه. وأشاد شحادة بالجهود التي بذلتها مؤسسة التمويل

الدولية لإخراج مبادئ تسوية الديون خارج المحاكم حيز التنفيذ التي توافقت جميع الأطراف على أهميتها والتي جاءت لتشكل إطارا فعالا في تنظيم العلاقة بين الدائنين والمدينين وضمان تسويات عادلة دون اللجوء إلى المحاكم، أو اتخاذ إجراءات قانونية للتنفيذ القسري على أموالهم.

وأشار الممثل المقيم ورئيس بعثة مؤسسة التمويل الدولية في الأردن الدكتور أحمد عتيقة إلى أهمية وجود نظام فاعل للإعسار من أجل تعزيز بيئة عمل قوية تدفع عجلة النمو الاقتصادي. وأضاف أن أنظمة الإعسار تحمي الشركات القادرة على استمرار أعمالها وتواجه في الوقت نفسه مصاعب مالية، مشددا على محافظة أنظمة الإعسار على وظائف وقيمة رأس المال واستثماره مرة أخرى. وبين عتيقة أن تنفيذ هذه المبادرة يأتي كجزء من إستراتيجية مؤسسة التمويل الدولية في الأردن التي تهدف إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي من خلال تحسين بيئة الأعمال والحد من الأعباء التنظيمية التي تحول دون ذلك، وزيادة إمكانية الحصول على التمويل، مبيناً أن تنفيذ هذا المشروع تم بدعم من الأمانة العامة للشؤون الاقتصادية في سويسرا.

وقال مدير عام جمعية البنوك أن مبادئ عمان لتسوية الديون خارج المحاكم، وثيقة إبداعية جديدة تتضمن قواعد يمكن الاستناد إليها في تنظيم العلاقة بين الدائنين والمدينين، من خلال الوصول إلى تسويات مقبولة وعادلة، تمكن المدينين من تسديد ديونهم، دون أن يلجأ الدائنون إلى المحاكم. وأضاف أن التسويات خارج المحاكم تتيح الفرصة للمدينين الذين يواجهون صعوبات في تسديد ديونهم بالاستمرار في العمل، وتحفظ للعاملين وظائفهم وحقوقهم، وتخفف في الوقت ذاته العبء على المحاكم ودوائر التنفيذ فيها. كما أشار قندح إلى أن بعض البنوك العاملة في المملكة، وبالتعاون مع البنك المركزي الأردني، عملت على تسوية بعض ديونها خارج المحاكم، وسارت وفق آلية تسويات شبيهة بتلك التي تتضمنها وثيقة مبادئ عمان التي سيكون من السهل تطبيقها لأن الشكل الذي تصدر فيه يوفر مرجعية وإطاراً عملياً تحكمه قواعد استرشادية واضحة في معالجة الديون المتعثرة، ونظراً للإجماع على قبولها من البنوك والجمعية وغرف التجارة، ومباركتها من قبل البنك المركزي الأردني ومؤسسة التمويل الدولية.

ويذكر أنه من المتعارف عليه أن عمليات إعادة هيكلة الشركات المتعثرة خارج نطاق المحاكم تحقق عائدات أعلى للدائنين مقارنة بالإجراءات القضائية، حيث أنها تستغرق وقتاً أقل وتتطلب تكلفة أقل.

وتضمنت مبادئ عمان لتسوية الديون خارج المحاكم مجموعة مبادئ منها: أن التسوية منحة وليست حقا، وحسن النية والمحافظة على سرية المعلومات، والتزام المدينين، والإفصاح الكامل من قبل المدين خلال تجميد الوضع، وخطة إعادة الهيكلة، وتوافق العروض مع الحقوق المدنية.

وتأمل جمعية البنوك أن تمكن هذه المبادئ الشركات، القابلة للاستمرار بالرغم من مشاكلها المالية، من التوصل لاتفاق مع دائنيها خارج المحاكم بالعمل على خطة لإعادة هيكلة ديونها وأعمالها التجارية وتحسين أوضاعها.

رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك ومديرها العام يشاركان في مؤتمر اتحاد المصارف بالقاهرة

شاركت جمعية البنوك في الأردن بأعمال مؤتمر اتحاد المصارف العربية الذي التأم في القاهرة تحت عنوان: التمويل من أجل التنمية، تحت رعاية رئيس مجلس الوزراء المصري المهندس إبراهيم محلب ومشاركة ٧٠٠ شخصية عربية من وزراء المال ومحافظي بنوك مركزية وجمعيات مصرفية.

وشارك رئيس جمعية البنوك في الأردن مروان عوض في جلسة العمل التي تناولت الدور التمويلي للبنوك في دعم وبناء اقتصاد المستقبل، شاركه فيها رئيس مجلس إدارة البنك الأهلي المصري ومديرة المشروعات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مجموعة البنك الدولي، ورئيس مجلس إدارة ومدير عام المصرف العراقي للتجارة، والعضو المنتدب والرئيس التنفيذي والقائم بأعمال رئيس مجلس إدارة مصرف أبو ظبي الإسلامي في مصر، ومدير عام المجموعة المهنية لبنوك المغرب.

وقال عوض في كلمته أن النظام المالي في أي دولة يتكون من شقين أساسيين هما الأسواق المالية والمؤسسات المالية، حيث يلعب النظام

المالي في أي اقتصاد دور الوسيط الذي يقوم بحشد وتجميع المدخرات من جهة، وتوفير التمويل اللازم لمختلف القطاعات من جهة أخرى. وأكد أنه بدون النظام المالي ستبقى المدخرات الفردية مجتزأة ومتفرقة، ولن يجد الباحثين عن التمويل المصادر التمويلية الكافية والمناسبة لهم. وبين عوض خلال الجلسة التي حضرها والتي أنه فيما يتعلق بالشق الأول والمتمثل في الأسواق المالية للدول العربية لم تصل إلى مرحلة النضج الكافية. وأشار عوض إلى أن معظم الأسواق المالية العربية لازالت تتصف بانخفاض أو انعدام الكفاءة التسعيرية والتشغيلية وغياب صانعي السوق، والتحركات غير المتوقعة في الأسعار، فضلاً عن المخاطر الكبيرة التي تواجه المستثمرين في الأسواق المالية، وهذا ما أفقد أسواق المال العربية جاذبيتها للمستثمرين، وانعكس في انخفاض سيولتها، وأثر على قدرتها وكفاءتها في لعب دور الوساطة في الاقتصاد مقارنة مع الشق الثاني وهو المؤسسات المالية.

وفيما يتعلق بالمؤسسات المالية، قال عوض أن البنوك تعد من أهم أنواع المؤسسات المالية في الدول العربية من حيث الحجم، حيث تقارب موجودات البنوك العربية حجم الناتج المحلي الإجمالي العربي، بل وتتجاوز الناتج المحلي بكثير لدى العديد من الدول العربية، وقدرتها على جذب المدخرات، حيث تشكل الودائع لدى البنوك العربية حوالي ثلثي الناتج المحلي الإجمالي العربي، إلى جانب قدرتها على تمويل الاقتصاد حيث تشكل القروض المصرفية حوالي ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي العربي. كما أكد عمق القطاع المصرفي العربي الذي يعد من أهم أركان النظام المالي، حيث أن الاقتصاد العربي بمجمله مرتكز على البنوك، وهذا يحملها عبئا ومسؤولية كبيرة في عملية التنمية الاقتصادية وتمويل الاستثمارات وخلق فرص العمل.

وحول الدور التمويلي للبنوك العربية، قال عوض إن البنوك من أهم مصادر تمويل الحكومات العربية وخاصة تلك التي تعاني من عجز في موازناتها، كما تقوم البنوك بتقديم مختلف أنواع التمويل للقطاع الخاص والذي يستحوذ على حوالي ثلاثة أرباع التمويل المصرفي في الدول العربية. وأكد أن القطاع المصرفي يتمتع بالعديد من المقومات والخصائص والتي تجعله محورا للتنمية في الدول العربية، حيث تمتلك البنوك العربية قواعد رأسمالية تتراوح بين ١١٪-١٢٪ من إجمالي موجوداتها، وتتمتع بنسب كفاية رأس مال مرتفعة تتجاوز ١٧٪، فضلاً عن ارتفاع نوعية الأصول لديها، إذ تعتبر نسبة الديون غير العاملة ضمن الحدود المقبولة وفي حدود ١٠٪، إضافة لتحقيق البنوك العربية لأداء جيد على مستوى الربحية والكفاءة والسيولة، وهو ما يعكس تمتع البنوك العربية بجاهزية كبيرة لمتابعة أدوارها في خدمة الاقتصادات العربية وتعزيز التنمية المستدامة.

وبين عوض أن آفاق الدور التمويلي للبنوك في دعم وبناء اقتصاد المستقبل يتوقف على العديد من العوامل، وفي مقدمتها العمل على تحقيق الاستقرار الأمني والسياسي والاجتماعي بما يساهم في تعزيز المستقبل السياسي للمنطقة، والذي يعد البنية الأساسية لاستقطاب الاستثمارات وتحفيز البيئة الاقتصادية العربية. إضافة لضرورة استكمال منظومة الإصلاحات المالية والاقتصادية في الدول العربية، والدفع باتجاه تنويع الاقتصاديات العربية وزيادة تكاملها وبما ينعكس في تحسين بيئة الأعمال العربية، والدفع باتجاه تحفيز وتشجيع القطاعات القائدة للنمو والمشاريع الكبرى والتي تنعكس إيجاباً على التنمية المستدامة، فضلاً عن التزام البنوك العربية بمتطلبات أجهزة الرقابة المحلية والمعايير والإرشادات الصادرة عن المؤسسات الدولية وفي مقدمتها لجنة بازل.

وتناولت محاور المؤتمر موضوعات تتعلق في تعبئة الموارد المالية من أجل التنمية، ومواجهة التحديات والخيار الاقتصادي الاستراتيجي العربي، وتأثير التنمية المالية على النمو الاقتصادي، كما سيلقى المؤتمر الضوء على الإصلاحات الاقتصادية التي تشهدها مصر، وتحفيز الاستثمار العربي لدعم أهدافها التنموية، وخصوصا تعزيز تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي توفر فرص عمل مستدامة ولها القدرة على التوسع والانتشار .

كما ناقشت جلسات المؤتمر استراتيجيات الشمول المالي ودورها في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وآليات تحفيز الاستثمار واستقطاب رؤوس الأموال إلى المنطقة العربية، وتعزيز وضبط المساعدات الإنمائية العربية، والإصلاحات الاقتصادية والتشريعية في مصر آفاق التنمية المستدامة.

من جهته قام مدير عام جمعية البنوك في الأردن بتقديم ورقة عمل خلال الجلسة الثانية من المؤتمر، أشار فيها إلى أن مفهوم الشمول

المالي أو التمويل الشامل هو تقديم الخدمات المالية بتكاليف معقولة إلى أجزاء واسعة من الشرائح السكانية المحرومة ومحدودي الدخل في المجتمع، لافتاً الى أن نصف عدد البالغين في العالم ٧٤٪ من الأردنيين البالغين ليس لديهم حسابات بنكية أو حسابات قروض. مضيفاً أن مفهوم الشمول المالي اكتسب أهميته في مطلع الألفية الثالثة ليصبح بمثابة هدف مشترك للكثير من الحكومات والبنوك المركزية في الدول النامية نظراً لدوره المهم في الحد من الفقر وتقليص درجة التفاوت في الدخل وزيادة النمو الاقتصادي.

وقال قندح أن المفهوم تطور ليشمل أربعة أبعاد، الأول هو سهولة الوصول إلى التمويل لجميع الأسر والشركات، والثاني توفر مؤسسات سليمة تقودها قواعد تنظيمية ورقابية واعية، والثالث ضمان الاستدامة المالية والمؤسسية للمؤسسات المالية، وأخيراً تنافس مقدمي الخدمات نحو تقديم وإتاحة البدائل أمام العملاء. مبيناً أنه وفقاً للبنك الدولي، فإن المؤسسات المالية التي تصمم خدمات مالية تسمح للناس من ذوي الدخل المنخفض بالادخار ونقل الأموال تساعد في تمكين المواطنين وتخفيض مستوى الفقر.

كما أشار إلى أن تقرير التنمية المالية العالمية لعام ٢٠١٤ بعنوان الشمول المالي بين أن ما يزيد عن ٥٠ بلداً وضعت أخيراً أهدافا لتحسين الشمول المالي العالمي، حيث أعلن رئيس البنك الدولي في تشرين الأول ٢٠١٤ عن إطلاق مبادرة لتأمين إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية العالمية لجميع الراشدين في سن العمل بحلول العام ٢٠٢٠ بمساعدة الابتكارات التكنولوجية، مثل الحسابات المالية الإلكترونية والمحافظ الإلكترونية عبر أجهزة الاتصال النقالة، مع ضرورة تركيز الجهود على ذوي الدخل المنخفض، والنساء، والشباب، وسكان المناطق الريفية، وغيرهم من الفئات المعرضة للمخاطر.

كما أشار إلى أن التقرير ذكر بأن نصف عدد الراشدين في العالم أو ٢,٥ بليون شخص، لا يملكون حالياً حسابات لدى مؤسسة مالية رسمية بسبب غياب الطلب أو وجود حواجز مثل الكلفة، وطول مسافات السفر، والوثائق المطلوبة. أما في الاقتصادات النامية فإن ٣٥٪ من الشركات الصغيرة الحجم تواجه عقبة إمكانية الوصول إلى التمويل تشكل عقبة رئيسية أمام عملياتها. منوهاً إلى أن التحول نحو التوزيع الإلكتروني للفوائد الاجتماعية أو المساعدات الإنسانية أو دفع الرواتب يمكن أن يدفع الشمول المالي إلى الأمام وأن يساعد الفقراء في بناء المدخرات مع تحقيق التوفير في التكاليف والكفاءة والشفافية.

وأشار مدير الجمعية إلى أن الخدمات المالية بعيدة عن متناول العديد من الناس لأن إخفاق السوق والحكومات قد دفع كلفة الخدمات إلى مستويات عالية تمنعهم من الحصول عليها أو بسبب العراقيل التنظيمية والقانونية، مؤكداً على أهميه التغلب على عدة تحديات رئيسيه تتمثل في اعاده النظر للتوزيع الجغرافي للفروع البنكية والتي عادة تتركز في العواصم والمدن الرئيسية الأمر الذي يصعب على الافراد الحصول علي الخدمات المالية. كما أشار إلى أن ضعف الوعي المصرفي للأفراد يعد احد المعوقات الرئيسة لتطبيق الشمول المالي.

وبين أن البنك المركزي الأردني أطلق وبالتعاون مع وزاره التربية والتعليم وجمعية البنوك وجهات أخرى، مبادرة لتطبيق برنامج مالي تثقيفي لإدخال بعض المواد التعليمية عن الثقافة المالية في المناهج المدرسية من صفوف معينة لزيادة توعية الشباب بالقضايا المالية والمصرفية الاساسية.

كما أكد على ضرورة تنسيق الوثائق والمستندات المطلوبة من جانب الافراد لفتح الحسابات المصرفية والحصول على تمويل، موضحاً ان طلب عدد من البنوك كثيرا من المستندات التزاما بالمعايير الدولية مثل مكافحة غسل الأموال وقانون فاتكا الأميركي، يعرقل وتيرة تطبيق الشمول المالي.

مجلة البنوك تجري مقابلة مع المدير العام/ الرئيس التنفيذي لبنك الاستثمار العربي الأردني

قال المدير العام/ الرئيس التنفيذي لبنك الاستثمار العربي الأردني هاني القاضي في مقابلة مع مجلة البنوك أن البنك المركزي الأردني كان دوما أول من يشجع ويحث البنوك الأردنية على الاندماج وذلك لأهمية منافعه الاقتصادية لجميع الأطراف المعنية بعملية الاندماج. وأضاف أن المزايا التي حققها الاستثمار العربي من عملية الاندماج مع بنك HSBC تمثلت في ارتفاع إجمالي الموجودات إلى ١,٧٥ مليار دينار، ونمو ودائع العملاء والتأمينات إلى مليار وخمسون مليون دينار في نهاية عام ٢٠١٤، ونمو صافي محفظة التسهيلات الائتمانية من ٣٧٧

مليون دينار في عام ٢٠١٣ إلى حوالي ٧٠٠ مليون دينار، وكذا نمو محفظة الأوراق المالية إلى ٦١٠ ملايين دينار في نهاية عام ٢٠١٤.

وبين القاضي أن الاستحواذ على بنك HSBC ساهم في تحقيق عدد من المزايا الاستراتيجية أبرزها زيادة حصة البنك السوقية، وتعزيز القدرة على تقديم خدمات مصرفية أوسع خصوصا في مجال الأعمال المصرفية التجارية وزيادة قاعدة العملاء، إضافة لأن الاستحواذ على محفظة الشركات التي كانت تدار من قبل فروع HSBC في الأردن حفزت بنك الاستثمار العربي الأردني على تطوير منظومة الخدمات التي طالما تعودت هذه الشركات على الحصول عليها من قبل بنك له وجود عالمي. وأشار إلى أن البنك دعم سياسات وإجراءات عمل الدائرة التجارية للمحافظة على مستوى الخدمة والارتقاء بها من خلال منتجات موجهة لتمويل وتسهيل عمليات البيوت التجارية الكبرى، مما وسع من قاعدة البنوك المراسلة التي يتعامل معها، كما قام البنك باستحداث العديد من المنتجات نتيجة الاندماج مما أعطى عملاء البنك القدامى والجدد خيارات أوسع وأفضل مما كانوا معتادين عليه سابقاً.

وقال القاضي أن صفقة الاستحواذ تمت بموجب المادة ٨٢ من قانون البنوك التي نصت على أنه يجوز لأي بنك، بموافقة مسبقة من البنك المركزي الأردني، أن يشتري جميع أو بعض موجودات بنك آخر وحقوقه أو مطلوباته والتزاماته بما في ذلك أي تسهيلات مصرفية منحها البنك لعملائه أو تعهدات أصدرها لصالح مستفيدين وجميع تأميناتها الشخصية والعينية وذلك دون حاجه للحصول على موافقة أي عميل أو كفيل أو راهن أو مستفيد أو أي شخص آخر ودون حاجة للتقيد بأي إجراءات تقييم أو خلافه قد ينص عليها أي تشريع آخر.

جمعية البنوك تنظم مجموعة من النشاطات والفعاليات المصرفية

نظمت جمعية البنوك في الأردن سلسلة من النشاطات بحضور مراقبوا الامتثال العاملين في البنوك تضمنت اجتماعات ودورات تدريبية وورش عمل تضمنت اجتماعا حول التوصيات الأربعين الصادرة عن مجموعة العمل المالي الدولي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتعليمات المتعلقة بهم، حيث سيتم عرض ومناقشة ملاحظات البنوك حول تلك التوصيات والتعليمات تمهيداً لعرضها على البنك المركزي الأردني.

وكان البنك المركزي قد عمم التعليمات رقم (١) لسنة ٢٠١٤، تعليمات لتنفيذ الالتزامات الواردة في قرار مجلس الأمن رقم ١٢٦٧ (١٩٩٩) ورقم ١٩٨٩ (٢٠١١). والقرارات الأخرى ذات العلاقة وتعليمات رقم (٢) لسنة ٢٠١٤ تعليمات لتنفيذ الالتزامات الواردة في قرار مجلس الأمن رقم ١٩٨٨ (٢٠١١) والقرارات الأخرى ذات العلاقة، لأخذ ملاحظات البنوك حول الدليل الإرشادي للالتزام بهذه التعليمات.

وعقدت الجمعية دورة تدريبية متخصصة في «موضوع تعليمات البنك المركزي الأردني والمتعلقة بالديون المتعثرة وإعادة جدولة ديون البنوك وهيكلتها» حاضر فيها سالم الخزاعلة. كما تم عقد دورة تدريبية متخصصة في موضوع تعليمات البنك المركزي والمرتبطة بالعمليات المصرفية في المفرق حاضر فيها أيضا سالم الخزاعلة. وعقدت جمعية البنوك في الأردن اجتماعا تكميليا لبحث موضوع التوصيات الأربعين الصادرة عن مجموعة العمل المالي الدولي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في مقر الجمعية.

جمعية البنوك تطلق دليل الخدمات والمنتجات المصرفية للبنوك الإسلامية

أطلقت جمعية البنوك بتاريخ ٤ تشرين الأول ٢٠١٥ دليل الخدمات والمنتجات المصرفية والحلول المصرفية المقدمة من البنوك الإسلامية العاملة في الأردن، بالتزامن مع افتتاح الملتقى الرابع للمسؤولية المجتمعية للبنوك.

وقال نائب رئيس مجلس إدارة الجمعية موسى شحادة، أن إطلاق هذا الدليل، الذي قامت الجمعية بإعداده بالتعاون مع البنوك الإسلامية، يعد خطوة مهمة لتسليط الضوء على الخدمات المصرفية الإسلامية، خصوصاً في ظل تنامي الطلب عليها في السوق الملحية إلى جانب الإقليمية والدولية. وأضاف أن الدليل يأتي استجابة للتطورات التي شهدتها الخدمات المصرفية المقدمة من البنوك الإسلامية في الأردن كماً ونوعاً، وليسهم في تعزيز المعرفة المصرفية لدى عملاء البنوك الإسلامية سواء من الأفراد أو الشركات.

بدوره، قال مدير عام جمعية البنوك في الأردن أن الدليل الذي يعد الأول من نوعه في المملكة وعلى مستوى المنطقة، جاء بمبادرة من

الجمعية لخدمة أعضائها وجمهور المتعاملين مع الجهاز المصرفي بشكل عام، موضحاً أن الدليل جاء بعد أن أصدرت الجمعية في عام ٢٠١٢ الدليل الشامل للخدمات والمنتجات والحلول المصرفية المقدمة من البنوك العاملة في المملكة، وحقق نجاحاً كبيراً في تسليط الضوء على الخدمات المقدمة من هذه البنوك.

جمعية البنوك تشارك في مناقشات قانون أعمال الصرافة بمجلس النواب

شارك مدير عام جمعية البنوك في الأردن الدكتور عدلي قندح باجتماعات لجنة الاقتصاد والاستثمار في مجلس النواب لمناقشة مشروع قانون أعمال الصرافة، حضره محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور زياد فريز إلى جانب رئيس وأعضاء جمعية شركات الصرافة.

وقال رئيس اللجنة الدكتور خير أبو صعليك إن هدف مشروع قانون الصرافة يهدف إلى رفع رؤوس أموال شركات الصرافة، وفتح الأبواب لشركات الصرافة الأجنبية للدخول للسوق المحلية، لافتاً في هذا الصدد إلى أن القانون متحيز ضد شركات الصرافة ولصالح البنوك.

بدوره، أوضح الدكتور فريز أن الهدف من مشروع قانون أعمال الصرافة هو رفع سوية عمل هذا القطاع، وإعادة تنظيمه ومأسسة العمل فيه على أسس قوية؛ حيث هناك نية رئيسية للوصول الى قطاع تعمل فيه شركات قوية منظمة من خلال رفع متطلبات رؤوس أموال الشركات العاملة في القطاع.

وقال الدكتور فريز إن مسودة القانون تميز مابين أنواع الشركات العاملة في القطاع حيث سيسمح لبعضها ممارسة أعمال الصرافة فقط، ولبعضها الآخر ممارسة أعمال التمويل، ولأخرى مزاولة أعمال الصرافة والتمويل وفقا لنظام سيصدر لهذه الغاية، مضيفا أنه سيتم صياغة سياسات وإجراءات لضبط أعمال هذا القطاع للحفاظ على صحته وتنقيته من الشوائب ورفع سويته. أما فيما يتعلق بالبنوك، فقد أكد المحافظ أن هناك قانونا خاصا بالبنوك أكثر تعقيداً من مشروع قانون الصرافة، مشددا على أن الرقابة على البنوك منظمة بشكل كبير.

وناقشت اللجنة خلال الاجتماعين عشرون مادة، فعدلت بعضها وأقرت بعضها كما قدمتها الحكومة وشطبت بعضها الآخر.

وقال مدير عام الجمعية أن نقاشاً جرى حول صلاحيات كل من المحافظ والبنك المركزي ومجلس إدارة البنك المركزي، وقد كان هنالك توجه لمنح أغلب الصلاحيات في مواد مشروع القانون لمجلس إدارة البنك المركزي ولاقى هذا الاقتراح تأييداً، خصوصاً فيما يتعلق بمنح الترخيص لشركات الصرافة وتسجيلها واستخدام موظفين غير أردنيين.

جمعية البنوك تشارك في منتدى "المشروعات الصغيرة والمتوسطة: الطريق للنمو الاقتصادي"

برعاية البنك المركزي الأردني وجمعية البنوك في الأردن، عقد اتحاد المصارف العربية منتدى "المشروعات الصغيرة والمتوسطة: الطريق للنمو الاقتصادي"، وذلك في العاصمة عمان خلال الفترة ٢٦-٢٧ أيلول ٢٠١٥، بمشاركة ٢٥٠ شخصية قيادية مصرفية ومالية واقتصادية من الأردن وفلسطين ولبنان والسودان والبحرين والسعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة وليبيا وتونس والجزائر والعراق.

وقال الدكتور زياد فريز محافظ البنك المركزي الأردني في كلمته الافتتاحية لأعمال المنتدى أن الأردن يولي للشركات الصغيرة والمتوسطة والناشئة (start up) اهتماماً كبيراً لدورها في تحقيق النمو الاقتصادي المنشود. وأضاف أن غياب قاعدة بيانات دقيقة ومحدثة عن النشاط التمويلي للشركات الصغيرة والمتوسطة لا يمكن من الحكم على واقع هذا الشركات، حيث أنها لا تعاني من مشكلات في التمويل، بل تحتاج إلى مساعدات فنية في مجال التدريب والإنتاج والتسويق لتتمكن من النجاح في مراحلها الأولى وتتحول إلى شركات كبرى على غرار ما تم تحقيقه في الدول الصناعية المتقدمة خصوصاً في المجال الصناعي. كما أكد فريز أن البنك المركزي وفر حوالي مليار دينار للبنوك لإقراضها للشركات الصغيرة والمتوسطة والناشئة بشروط منافسة، لافتاً إلى أن الحكومة تعتزم إنشاء صندوق في المملكة لتقديم ضمانات القروض للشركات الناشئة لدى البنوك التي تقرضها، كون هذا النوع من الشركات يعاني من الوصول إلى مصادر التمويل لافتقارها لسجل ائتماني يساعد البنوك على اتخاذ قرار التمويل. وشدد فريز على أهمية تعزيز بيئة الاستثمار لمواجهة التحديات التي فرضتها التطورات الإقليمية والأمنية والسياسية، والتحديات الاقتصادية والمالية التي تواجه العالم حالياً للنهوض بالاقتصاديات العربية من جديد.

بدوره، قال رئيس مجلس إدارة جمعية البنوك في الأردن مروان عوض أن الشركات الصغيرة والمتوسطة من أهم محركات النمو الاقتصادي لمساهمتها في الناتج الإجمالي المحلي المستدام، حيث تشكل هذه الشركات ٨٠٪ من شركات القطاع الرسمي وتساهم بحوالي ٣٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي وتوظف ٥٠٪ من العمالة في القطاع الخاص. وأضاف أن العوامل المالية والتنظيمية، والبنية التحتية، تعد من أهم المحددات التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة للدخول في نشاطات الصناعة والإنشاءات والنقل والسياحة، خصوصاً ما يتعلق بمتطلبات رأس المال والحاجة لمهارات متخصصة، الأمر الذي يستدعي تأطير وتنفيذ الاستراتيجيات التي من شأنها ضمان زيادة مشاركة هذه الشركات الاقتصادية وبالتالي المساهمة في مكافحة الفقر وتدني دخل الفرد، وتخفيض البطالة التي تعاني منها الدول العربية. وأكد عوض أن التحدي الأكبر لهذه الشركات يتمثل في الحصول على التمويل، حيث أن أكثر من نصفها لا يستطيع الحصول على الائتمان على الرغم من أن الإقراض المصرفي هو المصدر الرئيسي لتمويلها. حيث تشير الإحصاءات إلى أن الإقراض المصرفي لهذه الشركات في الدول العربية يشكل حوالي ٩٪ من إجمالي الائتمان المصرفي، وبمبلغ إجمالي يصل إلى ٥٠ مليار دولار. وقال عوض أن أهم العوائق والتحديات التي تواجه الشركات الصغيرة والمتوسطة في الوصول للتمويل تتمثل في عدم اكتمال الإصلاحات لترتيبات الضمانات والبنية التحتية للمعلومات الائتمانية في العديد من الدول العربية، ووجود ثغرات في الأطر القانونية لإنفاذ العقود والتي تزيد من الخسائر المحتملة للبنوك في حالات التعثر، وارتفاع نسبة القروض غير العاملة في عدة دول عربية مثل الجزائر وليبيا واليمن وتونس ومصر والتي قد تؤدي لتشديد السياسات الائتمانية للبنوك، وضعف ومحدودية تأثير المؤسسات المالية المتخصصة التي تم تأسيسها لتقديم الائتمان للشركات الصغيرة والمتوسطة، وضعف المنافسة في الأنظمة المصرفية في بعض الدول، ومحدودية بدائل تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة من خارج القطاع المصرفي، إلى جانب عوائق غير مالية متعلقة بمحدودية الحسابات المالية والسجلات الائتمانية لتلك الشركات. ودعا عوض لتطوير بيئة مواتية لتسهيل الإقراض للشركات الصغيرة والمتوسطة، مع المحافظة على الاستقرار المالي، من خلال إدخال إصلاحات لتحسين الأطر القانونية والبنى التحتية المالية، وتطوير منتجات مصممة خصيصا لتلك الشركات، وتطوير التمويل غير المصرفي، خصوصا التأجير التمويلي، وتوفير شروط بديلة ومخصصة لإدراج تلك الشركات في أسواق المال، وتوفير قاعدة بيانات تفصيلية وشاملة عن الشركات الصغيرة والمتوسطة لمساعدة متخذي القرار وواضعي السياسات والمؤسسات المالية على فهم احتياجات تلك الشركات واتخاذ التدابير المناسبة لدعمها.

من جانبه، قال أمين عام اتحاد المصارف العربية وسام فتوح، إن تنظيم منتدى المشروعات الصغيرة كطريق للنمو الاقتصادي، يأتي بهدف إطلاق استراتيجيات عربية على المستويات الوطنية لتفعيل عملية تمويل هذا النوع من الشركات لتعزيز دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى العربي.

وفي جلسة التجربة الأردنية في مجال تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، أكد مدير عام جمعية البنوك في الأردن أن أهمية الشركات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الأردني، ودورها الكبير في التنمية والتوظيف، دفع بالجمعية لاتخاذ العديد من الإجراءات الهادفة لتمويل هذا القطاع وتحسين فرص وصولها للتمويل. وأضاف أن دراسة أجرتها جمعية البنوك في الأردن أظهرت أن حوالي ٦٠٪من البنوك العاملة في المملكة تمتلك دوائر ووحدات متخصصة في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، وأن حوالي ٧٦٪ من البنوك في الأردن لديها موظفين مؤهلين ومتخصصين لخدمة عملائها من هذه الشركات. وبين أن ٩٥٪ من البنوك التجارية في الأردن تقدم تسهيلات الجاري مدين لتلك الشركات، و٣٨٪ من البنوك تقدم تمويل رأس المال العامل، و٣٣٪ تقدم قروض دوارة وإعتمادات مستندية، و٢٩٪ تقدم قروض قصيرة الأجل، و ٢٤٪ تقدم قروض متوسطة وطويلة الأجل لتمويل الأصول الثابتة، إضافة لخطابات الضمان والكمبيالات المخصومة. أما البنوك الإسلامية فإن ٧٥٪ منها يقدم تمويل المرابحة لشراء واستيراد البضائع والمواد الخام، ولتمويل الأصول الثابتة، وتمويل المرابحة والتأجير التمويلي لتمويل العقارات للشركات الصغيرة والمتوسطة. كما بين قندح أن متوسط سعر الفائدة على التسهيلات الممنوحة للشركات الصغيرة والمتوسطة يتراوح بين ١٠٪-١٢٪، وأن ٨٨٪ من البنوك في الأردن تعتقد بأن المنتجات المقدمة من قبلها تعتبر ملائمة لاحتياجات الشركات الصغيرة والمتوسطة، وأن ٦٠٪ منها ترفض أقل من ١٠٪ من طلبات الاقتراض المقدمة من الشركات الصغيرة والمتوسطة. وحسب نتائج الدراسة، فقد شكلت محفظة التسهيلات الممنوحة للشركات الصغيرة والمتوسطة ١٣٪ في ٦٥٪ من البنوك، مع وجود إمكانية لدى ٥٨٪ من البنوك لزيادة محفظة التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة، لافتا إلى أن أبرز أنواع الضمانات المقبولة من البنوك لتمويل الشركات

الصغيرة والمتوسطة الضمانات نقدية والأراضي والعقارات والأوراق المالية والكفلاء. واستعرض قندح المبادرات الهادفة لزيادة التمويل الممنوح لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في الأردن، وأهمها قيام البنك المركزي بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي ومؤسسات تمويل دولية وإقليمية بهدف حشد تمويل لقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة يصل إلى ما يقارب ٤٤٠ مليون دولار وبأسعار فائدة منافسة ولآجال مناسبة، وكذلك ضمانات للقروض الممنوحة.

وقد أوصى البيان الختامي للمنتدى بضرورة إعداد قاعدة بيانات دقيقة ومحدثة عن الوضع الاقتصادي والنشاط التمويلي للشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، إضافة للتأكيد على ضرورة تقديم المساعدات الفنية في مجال التدريب وجودة الانتاج وكفاءة التسويق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ضماناً لنجاحها وانطلاقها من مستواها الوطني، مع التوصية بتبني استراتيجيات لرفع حجم التمويل لتلك المشروعات نظراً لتعاظم دورها في تحقيق التنمية المستدامة وتوفيرها المزيد من فرص العمل واسهامها الفعال في محاربة البطالة. كما شدد البيان على ضرورة تطوير البيئة الاستثمارية المواتية لتسهيل الإقراض من الجهات المصرفية والمالية لتلك المشروعات. وأوصى المنتدى بإنشاء وحدات خاصة في المصارف والمؤسسات المالية، وخصوصاً البنوك المركزية، لمتابعة دراسة وتمويل احتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة، إضافة للدعوة لإنشاء صناديق متخصصة لضمان مخاطر الائتمان المتعلقة بتمويل تلك المشروعات، مع وجوب تقديم مختلف أنواع الحوافز والإعفاءات المالية الضريبية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.

كما أشار البيان لضرورة تعزيز الشمول المالي لدوره في دعم وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، من خلال تنشيط جانبي العرض والطلب لتوفير متطلبات تلك المشروعات من الخدمات والمنتجات وتشجيع التثقيف المالي الخاص بها، إضافة لضرورة نشر ثقافة ريادة الأعمال وتعزيز روح الإبداع والابتكار، وخصوصا لدى الشباب والنساء والخريجين، وضرورة تبادل الخبرات للتجارب الناجحة في مجال تنمية المؤسسات الناشئة وحاضنات الأعمال والترويج الإعلامي لها على الصعيدين المحلي والإقليمي. مع الدعوة لاعتماد منتجات مصرفية إسلامية مثل الصكوك والتحوط لدرء مخاطر تمويل تلك المشاريع وتسهيل دخولها في الأسواق المالية.

جمعية البنوك تشارك في القمة العربية المصرفية في بودابست

شارك مدير عام جمعية البنوك في القمة المصرفية العربية الدولية التي التأمت في العاصمة الهنغارية بودابست في الفترة ٩-١٠ حزيران ٢٠١٥ حول موضوع "الشمول المالي من أجل التنمية الاجتماعية والاستقرار".

وبين قندح في ورقته التي قدمها بعنوان "أبرز الإجراءات والسياسات المتخذة لتحسين وصول الشركات الصغيرة والمتوسط للتمويل المصرفي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، أن الدراسات المسحية التي أجريت من قبل البنك الدولي تشير إلى أن حوالي ثلثي الشركات التي يتم انشاؤها سنويا في هذه المنطقة هي شركات صغيرة ومتوسطة وتسهم في التشغيل وخلق الوظائف ومع ذلك فإنها تعاني من عدم قدرتها على الوصول للتمويل. وبين أن هذا الحجم من الشركات لا تحصل بالمتوسط إلا على حوالي ٨,٣٪ من التمويل المقدم من القطاع المصرفي في المنطقة، فيما تصل النسبة في الأردن إلى حوالي ١٠٪، وفي لبنان ١٦,١٪، وفي المغرب ٣٤,٣٪، لكنها تنخفض إلى أقل من ١٪ في قطر من مجمل التسهيلات الائتمانية المباشرة التي تقدمها البنوك لمختلف القطاعات الاقتصادية في تلك الدول. كما أشار إلى أبرز أنواع الترتيبات المؤسسية وبرامج إعادة هيكلة تلك القطاعات التي تبنتها دول وحكومات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في السنوات القليلة الماضية لتحسين إمكانية وصول الشركات الصغيرة والمتوسطة للتمويل.

اتحاد المصارف يصدر الطبعة الثانية من كتاب الجهاز المصرفي: الدور المحوري والاستجابة للتحديات

أصدر اتحاد المصارف العربية في بيروت الطبعة الثانية من كتاب مدير عام الجمعية الدكتور عدلي قندح والذي جاء ببعنوان "الجهاز المصرفي: الدور المحوري والاستجابة للتحديات ٢٠٠٦-٢٠١٤".

وقال أمين عام اتحاد المصارف العربية وسام حسن فتوح في كلمته التقديمية للكتاب بأن اتحاد المصارف العربية يتشرف بأن يضيف إلى المكتبة الاقتصادية العربية، كتاباً جديداً عن تجربة مصرفية عربية رائدة، خلال عقد من الزمن، كان لها أثر كبير في تطوير هيكل السياسة

النقدية في المملكة الأردنية الهاشمية.

ويتناول الكتاب تداعيات الاقتصاد العالمي والإقليمي والمحلي على القطاعات المصرفية والمالية، وكيف تفاعل البنك المركزي الأردني مع هذه التطورات خلال الفترة المذكورة من خلال سياسة نقدية حكيمة تمكنت من تجاوز التحديات، وحافظت على الاستقرار النقدي وضمنت سلامته ورفع كفاءته في احتواء الضغوط التنظيمية وحماية سعر الصرف وحفز النمو الإقتصادي. ويشكل الكتاب عملاً بحثياً يوثق لعقد من الزمن موضوعات أساسية، تتناول الإجراءات المتخذة لتطوير القطاع المصرفي الأردني، ودوره الرائد في خدمة الاقتصاد الوطني، وتدعيم الاستقرار المالي.

مدير عام جمعية البنوك يشارك في ندوة الاقتصاد والأمن الوطني الأردني في كلية الدفاع الوطني الملكية الأردنية

شارك مدير عام جمعية البنوك في ندوة "الاقتصاد والأمن الوطني الأردني" التي عقدتها كلية الدفاع الوطني الملكية الأردنية بتاريخ الموافق ١٧ شباط ٢٠١٥، بمشاركة الخبير الاقتصادي خالد الوزني رئيس هيئة المديرين في شركة اسناد للاستشارات، وعبد الحكيم الشبلي مدير الدراسات والسياسات الاقتصادية في وزارة المالية.

وقدم مدير عام الجمعية خلال الندوة ورقة عمل بعنوان "البيئة الاقتصادية الدولية والإقليمية والمؤسسات الاقتصادية الدولية وأثرها على الاقتصاد الأردني". حيث بين فيها أن السياسة التجارية الخارجية الأردنية تستمد فلسفتها من الانفتاح الاقتصادي على العالم والايجابية في التعامل مع الشركاء التجاريين والتي تقوم على التكافؤ وتحقيق المصالح المشتركة. وأشار إلى أن الأردن اصبح في طليعة دول المنطقة في تجربة الانفتاح الاقتصادي متجاوزاً بذلك محدودية امكانياته المادية والطبيعية، واستطاع أن يعزز علاقاته الاقتصادية والتجارية مع الدول العربية من خلال اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وعدد من اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية، ودخل في اتفاقية للشراكة مع الاتحاد الاوروبي واتفاقية تجارة حرة من الولايات المتحدة بعد انضمامه لمنظمة التجارة العالمية بجانب توقيعه لاتفاقيات تجارية حرة مع دول رابطة الافتا وسنغافورة.

من جانبه تناول الدكتور خالد الوزني جانب العلاقة التبادلية بين التنمية الاقتصادية والأمن والدفاع الوطني، مبيناً أن أهم الاعمدة الرئيسية للتنمية الاقتصادية في الأردن يتمثل في وجود ارادة سياسة عليا تضع الاقتصاد ومعيشة المواطن على راس اولويات الدول حيث يقع على الحكومة ممثلة برئيس الوزراء والفريق الوزاري والعاملين في الجهاز الحكومي واجب وضع وتنفيذ خطط وبرامج عمل شاملة تهدف الى توفير الفرص الاقتصادية وتحقيق الازدهار الذي يستحق ويتطلع اليه جميع ابناء وبنات الوطن. واضاف ان التحديات التي يمر بها الأردن تتطلب تركيز الجهود على تنمية المحافظات لضمان توزيع اكثر عدالة لمكتسبات التنمية، وإيجاد بيئة استثمارية منافسة وجاذبة للقطاع الخاص المحلي والعربي والأجنبي لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، ولتوفير فرص العمل للأردنيين.

وتناول الدكتور عبد الحكيم الشبلي محور المشكلات الاقتصادية التي تهدد الامن الوطني مبيناً أن الاقتصاد الأردني يواجه عدد من التحديات الداخلية والخارجية تتمثل في ارتفاع العجز في الموازنة والمديونية العامة، ومعدلات الفقر والبطالة التي ساعد في تطورها الظروف السياسية والأمنية وحالة عدم الاستقرار في المنطقة. مضيفاً بأن المديونية تعتبر أحد أكبر التحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني، إضافة إلى أن معدلات البطالة لم تراوح مكانها خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٤ الأمر الذي يمكن أن يضع ضغوطاً على التجانس الاجتماعي والاستقرار السياسي والأمني وهو ما يؤثر بدوره على استقرار الاقتصاد الكلي.

مدير عام جمعية البنوك يحاضر باليرموك حول الجهاز المصرفي في الأردن

ألقى مدير عام جمعية البنوك محاضرة بعنوان "الجهاز المصرفي في الأردن"، وذلك في كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية في جامعة اليرموك، بحضور عميدا كليتي الاقتصاد والعلوم الإدارية والصيدلة وعدد من أعضاء الهيئة التدريسية وحشدٌ من الطلبة، استعرض خلالها مكونات النظام المالي في الأردن بما فيها المؤسسات المالية التي تخضع لرقابة البنك المركزي الأردني، والسوق المالي المتمثل ببورصة عمان.

وفيما يتعلق بالجهاز المصرفي الأردني، أشار مدير عام الجمعية أنه يشمل (٢٥) بنكاً عاملاً داخل الأردن، منها (١٦) بنكاً أردنياً

تجارياً وإسلامياً، و(٩) بنوك غير أردنية، والتي تمتلك بمجموعها (٧٤٠) فرعاً منتشرة في مختلف مناطق المملكة. كما أشار إلى أن الجهاز المصرفي الأردني يتميز بنموه المتواصل، وارتفاع مستويات رأس المال فيه، وأنه مفتوح للمستثمرين من خارج الأردن حيث شكلت نسبة ملكية غير الأردنيين حوالي ٦٠٪ من أسهم البنوك الأردنية. واستعرض الخدمات المصرفية المتنوعة التي تقدمها البنوك للأفراد والشركات الكبرى والمتوسطة والصغيرة كالقروض والودائع وصرف العملات والتسهيلات البنكية وخدمات تسديد ضريبة المبيعات.

وأكد أن البنوك العاملة في الأردن تعد أكبر داعم للاقتصاد الوطني بحيث أنها توفر ٩٠٪ من مصادر التمويل في الأردن، إضافة لكونها أكثر القطاعات دفعاً للضريبة بنسبة تصل إلى ٣٥٪.

وأوضح أن البنوك العاملة في المملكة تمكنت من تجاوز تبعات الأزمة المالية العالمية التي رفعت نسبة القروض غير العاملة من ٤,٥٪ إلى ٨,٥٪ بعد الأزمة، وتمكنت البنوك من تخفيض النسبة تدريجياً لتصل الى حوالي ٦٪ وأن تبني مخصصات لهذه القروض بنسبة تغطية تصل إلى ٨٠٪.

كما أشار إلى أن الهيكل التنظيمي للجهاز المصرفي مكون من مجموعة أنظمة تساعد على إدارة العمليات المالية والمصرفية كمؤسسة ضمان الودائع، والشركة الأردنية لضمان القروض، و الشركة الأردنية لإعادة تمويل الرهن العقاري، ونظام الاستعلام الائتماني العام داخل البنك المركزي، ومجلس المدفوعات الوطني.

مدير عام جمعية البنوك يؤكد سلامة الجهاز المصرفي الأردني في مقابلة مع صحيفة الحياة اللندنية

أكد مدير عام جمعية البنوك في الأردن في حديث له مع صحيفة الحياة اللندنية أن الجهاز المصرفي الأردني سليم ومتين عموماً وقادر على تحمل الأخطار والتحديات التي تواجهه. ولفت إلى أن الأزمة العالمية كان لها أثر كبير على الاقتصاد الأردني نتيجة الركود الحاصل في العالم، وعلى البنوك من خلال ارتفاع نسبة الديون غير العاملة نتيجة تعثر بعض الشركات الكبرى التي كانت تقترض مبالغ مالية كبيرة، وأوضح أن ارتفاع النسبة ظل ضمن الحدود الآمنة حسب المعايير العالمية والبالغة ١٠٪. لكنه أكد على أن البنوك تعاملت مع هذه المسألة بجدولة الديون مما خفض من نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض لتصل إلى ٦٪، كما أن البنوك رصدت مخصصات كافية بلغت نسبتها ٨٠٪ من الديون المتعثرة الإجمالية. وأشار إلى أن الجهاز المصرفي يشكل نحو ٩٠٪ من حجم القطاع المالي، وبالتالي فإنه يعد المكون الأساسي له، ما يجعل العبء كبيراً عليه لأنه الممول الرئيس للاقتصاد، مبيناً أن موجودات المصارف تبلغ نحو ٤٥ مليار دينار، والودائع ٣٠,٣ مليار دينار، فيما وصلت القروض نحو ١٩,٣ مليار دينار، مشدداً على أن وضع البنوك البالغ عددها ٢٥ بنكاً سليم ولا يواجه أي منها مشاكل جذرية.

كما نوه إلى التعاون المستمر والعلاقة الممتازة التي تربط الجمعية مع البنك المركزي الأردني، خاصة وأن البنك المركزي عضو مراقب في مجلس إدارة الجمعية. مشيراً إلى أن البنك المركزي الأردني تبنى سياسات غير تقليدية لتحريك القطاع المصرفي وتنشيط الاقتصاد، فيما كانت السياسة المالية في المقابل مكبلة نواعاً ما بسبب المديونية وعجز الموازنة وهو ما حد من قدرة الحكومة على تأسيس مشروعات كبيرة لتحريك الاقتصاد.

وأشار إلى ان انخفاض أسعار النفط عالمياً كان له أثر واضح على الاقتصاد كون الأردن يستورد ٩٨٪ من احتياجاته من الطاقة، بالتالي كان لهذا التراجع أثر إيجابي نتيجة تقلص تكلفة استيراد النفط على شركتي مصفاة البترول والكهرباء الوطنية، وهو ما انعكس إيجاباً على فاتورة الواردات النفطية وعلى وضع الميزان التجاري والجاري. فضلاً عن أن تراجع أسعار النفط يسبب مزيداً من التراجع في معدلات التضخم والتي بلغت في الشهر الأول من العام الحالي سالب ١,٢٪.

وعن انعكاسات انخفاض أسعار النفط على قطاع المصارف، أفاد بأن هدف البنوك المركزية الحفاظ على الاستقرار النقدي ومعدلات متدنية للتضخم، وتنشيط الاقتصاد ورفع معدلات النمو الاقتصادي، وبالتالي فإن هذا التراجع يشجع البنوك المركزية على اتباع سياسة نقدية مسهلة عبر تشجيع المصارف على خفض أسعار الفائدة، ما يعني زيادة الطلب على التسهيلات الائتمانية وبالتالي تحريك الاقتصاد.

وفيما يتعلق بالتحديات التي تواجه القطاع المصرفي، بين أن أكبر التحديات يتمثل بالفائض في السيولة وطريقة تشغيله، مشيراً أن قيمة الفائض تختلف يومياً بسبب وجود إقراض واستيراد وتصدير لكنها تتروح بين ٢,٥ و٣ مليار دينار.

مدير عام جمعية البنوك يشارك في مؤتمر المغتربين الأردنيين "الأردن يجمعنا"

شارك مدير عام جمعية البنوك في الأردن بمؤتمر المغتربين في الأردنيين لعام ٢٠١٥، والذي التأم برعاية جلالة الملك عبدالله الثاني تحت عنوان "الأردن يجمعنا"، في قصر الملك الحسين بن طلال للمؤتمرات، يوم ٢٨ تموز ٢٠١٥ بمنطقة البحر الميت.

وقدم مدير عام الجمعية ورقة عمل حول آليات وسبل تنشيط الاستثمار في السوق المالي الأردني، تناول فيها مكونات السوق المالية ودور البنوك القطاع المالي وتنمية بورصة عمان والاقتصاد الوطني بشكل عام. كما تناول التحديات التي تواجه الاستثمار في بورصة عمان والحاجة إلى توفير أدوات دعم خصوصا من ناحية القوانين والأنظمة والتعليمات التي تحكم عمل السوق.

وبحث المؤتمر، على مدى ثلاثة أيام، محاور سياسية واقتصادية، ومحور الأردنيين في الخارج: نجاحات وتحديات وحلول، ومحور دور البعثات الأردنية في الخارج. ويهدف المؤتمر إلى توثيق صلة الأردنيين في الخارج بوطنهم، والوقوف على التحديات التي تواجههم، ووضع آليات مستدامة للشراكة معهم وتعزيز مشاركتهم الاقتصادية والارتقاء بالخدمات المقدمة لهم.

مدير عام جمعية البنوك يشارك في المؤتمر الأول للجمعية الأردنية لشركات التأجير التمويلي

شارك مدير عام جمعية البنوك في الأردن في المؤتمر الأول للجمعية الأردنية لشركات التأجير التمويل خلال الفترة ٨-٩ أيلول ٢٠١٥، والذي التأم تحت رعاية وزير الصناعة والتجارة والتموين المهندسة مها علي. وتناول المؤتمر موضوعات شملت عالم التأجير ماضيه وحاضره ومستقبله، والتأجير التمويلي في الأردن وقصة النجاح التي حققها، واستمرارية النمو في سوق التأجير في الأردن، وأهمية إدارة الأصول في نجاح التأجير، ومصادر التمويل والسيولة في شركات التأجير، والتحديات في هذا الجانب، ونظرة مستقبلية عن التأجير التمويلي للأسطول، والتأجير لمشروعات الطاقة البديلة والبحث عن الفرص فيها، والإجارة الإسلامية كبديل تمويلي، والتأجير التمويلي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، والتأجير كمحرك للنمو الاقتصادي، وإدارة المخاطر والتصنيف الائتماني في التأجير، وقانون التأجير التمويلي الأردني، وضريبة المبيعات في التأجير التمويلي. وتضمن المؤتمر حلقات نقاشية حول وجهة نظر المستأجرين عن التأجير، ومزايا التأجير للموردين، والتطبيق العملي للمحاسبة في التأجير التمويلي.

مدير عام جمعية البنوك يشارك في ورشة حول منتجات فيزا التجارية

شارك مدير عام جمعية البنوك في الأردن في ورشة عمل حول منتجات فيزا التجارية والفرص أمام قطاع البطاقات الائتمانية الذي نظمته فيزا العالمية يوم ٦ أيلول ٢٠١٥. وتناولت الورشة المنتجات التجارية لشركة فيزا وبطاقات الأعمال ضمن أربعة محاور أساسية هي وضع منتجات فيزا التجارية ضمن محفظة مصدري البطاقات، واستراتيجيات النمو المتبعة من قبل مصدري بطاقات الأعمال، واستعراض أفضل الممارسات العالمية والإقليمية والتجارب في مجال بطاقات الأعمال، إضافة لدعم شركة فيزا لإطلاق وإدارة دورة حياة بطاقات الأعمال.

وقال مدير عام الجمعية خلال كلمته في افتتاح الورشة أن المستفيد الرئيس من هذه المنتجات والبطاقات هو قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة. وأضاف أن شركة فيزا هي شركة عالمية لتقنيات الدفع الإلكتروني، توفر للمستهلكين والشركات والمؤسسات المالية والحكومات في أكثر من ٢٠٠ بلد وموقع، تقنية الدفع الكترونياً بدل الاعتماد على النقد والشيكات، منوهاً أن فيزا تعمل ضمن نطاق ١٤٨٠٠ مؤسسة مالية و٢,١ مليار بطاقة وعشرات الملايين من المتاجر الذين يقدمون خدمات الدفع الإلكتروني للمستهلكين والشركات التجارية والبنوك والحكومات، كما أنها مؤهلة لإدارة أكثر من ٤٧ ألف معاملة في الثانية. وأكد أهمية الشركات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني، ودورها في التنمية والتوظيف، منوها إلى أن البنوك العاملة في الأردن اتخذت العديد من الإجراءات الهادفة لتمويل هذا القطاع وتحسين فرص الوصول للتمويل له.

مدير عام جمعية البنوك يشارك في اجتماع للجنة التوجيهية لسياسات الفرصة السكانية

شارك مدير عام جمعية البنوك في الأردن وعضو اللجنة التوجيهية العليا لمناقشة تنفيذ سياسات الفرصة السكانية، في الاجتماع التنسيقي الخامس للجنة الوطنية التوجيهية لمتابعة تنفيذ سياسات الفرصة السكانية. واتخذ المجتمعون قرارات أبرزها تحديث وثيقة سياسات الفرصة السكانية- الإصدار الثالث ٢٠١٥ على أن تراجع بعد صدور نتائج التعداد السكاني ٢٠١٥، وتحديث الخطة الوطنية لرصد ومتابعة مدى التقدم في تحقيق واستثمار الفرصة السكانية ومؤشرات الفرصة السكانية الفعلية والمتوقعة والمستهدفة للأعوام ٢٠١٤-٢٠١٨، وتحديث الإسقاطات السكانية المحدثة ٢٠١٥، وقرار التقديرات السكانية للسكان غير الأردنيين.

مدير عام جمعية البنوك يشارك في اجتماع مجلس الشراكة حول قطاع الطاقة

شارك مدير عام جمعية البنوك في الأردن في الاجتماع الأول لمجلس الشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطاع الطاقة، والذي يهدف لوضع برنامج زمني للإجراءات التي سيتخذها المركز بهذا الخصوص. وكان رئيس الوزراء قد وافق على تنسيب وزير الطاقة والثروة المعدنية بتشكيل مجلس للشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطاع الطاقة والثروة المعدنية يضم مختلف المؤسسات ومختلف القطاعات على أن يرفع نتائج عمله وتوصياته أولا بأول لرئيس الوزراء.

هـ. إصدارات جمعية البنوك خلال عام ٢٠١٥

قامت جمعية البنوك في الأردن خلال عام ٢٠١٥ بإصدار المطبوعات التالية:

- **التقرير السنوي:** أصدرت جمعية البنوك في الأردن تقريرها السنوي السادس والثلاثون لعام ٢٠١٤، والذي تضمن تطورات الجهاز المصرفي في عام ٢٠١٤ من حيث السيولة والموجودات والمطلوبات ورأس المال. كما تضمن تحليل الأداء المقارن للبنوك في المملكة والخدمات المصرفية الجديدة التي طرحتها البنوك وتطور القوى البشرية العاملة في البنوك وعدد فروع البنوك في أنحاء المملكة كافة. كما سلط الضوء على آفاق الاقتصاد العالمي والإقليمي وخلاصة التطورات الاقتصادية العالمية والوطنية وأبرز نشاطات الجمعية في العام ذاته.
- دليل الخدمات والمنتجات والحلول المقدمة من البنوك الإسلامية العاملة في الأردن: أصدرت الجمعية خلال عام ٢٠١٥ الطبعة الأولى من دليل من الخدمات والمنتجات والحلول المقدمة من البنوك الإسلامية العاملة في الأردن، والذي يهدف لتسليط الضوء على الخدمات المصرفية الإسلامية، خصوصاً في ظل تنامي الطلب عليها محلياً ودولياً، إضافة لعرض التطورات التي شهدتها الخدمات المصرفية المقدمة من البنوك الإسلامية في الأردن كماً ونوعاً، ولتعزيز المعرفة المصرفية لدى عملاء البنوك الإسلامية سواء من الأفراد أو الشركات. ويتضمن الفصل الأول من الدليل مدخلاً لتطور البنوك الإسلامية في الأردن خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٤، فيما يتناول الفصل الثاني الخدمات المصرفية المقدمة من قبل البنوك الإسلامية للأفراد، بينما يعرض الفصل الثالث الخدمات المصرفية المقدمة للشركات، ويتناول الفصل الرابع خدمات الخزينة والاستثمار، بينما يعرض الفصل الخامس مختلف الخدمات الالكترونية المقدمة من البنوك الإسلامية في الأردن.

سلسلة كراسات الجمعية:

- كراسة رقم (١): "الاندماج المصرفي: المفهوم والأنواع والدوافع والآثار وتجربة اندماج بنك الاستثمار العربي الأردني مع بنك HSBC".
- كراسة رقم (٢): "الأداء المقارن للبنوك العاملة في الأردن خلال عامي ٢٠١٣ و٢٠١٤".

الفصل الثاني عشر

البيانات المالية وتقرير مدققي الحسابات لعام ٢٠١٥

تقرير مدققي الحسابات المستقلين

إلى السادة أعضاء جمعية البنوك في الأردن

جمعية ذات شخصية إعتبارية مستقلة

عمان – المملكة الأردنية الهاشمية

لقد دققنا القوائم المالية المرفقة لجمعية البنوك في الأردن جمعية ذات شخصية اعتبارية مستقلة («الجمعية») والتي تتكون من قائمة الموجودات والمطلوبات كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥ وقائمة الإيرادات والمصروفات وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخص لأهم السياسات المحاسبية والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

مسؤولية الإدارة عن القوائم المالية

إن إدارة الجمعية مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً لنظام الجمعية والسياسات المحاسبية المتبعة الواردة في إيضاح (٢) حول القوائم المالية، بالإضافة إلى تحديد نظام الرقابة الداخلي الضروري لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن خطأ.

مسؤولية مدققي الحسابات

إن مسؤوليتنا هي إبداء الرأي حول هذه القوائم المالية إستناداً إلى تدقيقنا. لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، وتتطلب منا هذه المعايير الإلتزام بقواعد السلوك المهني وتخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية خالية من الأخطاء الجوهرية.

يتضمن التدقيق القيام بإجراءات للحصول على أدلة مؤيدة للمبالغ والإيضاحات الواردة في القوائم المالية. إن إختيار تلك الإجراءات يستند إلى إجتهاد مدقق الحسابات بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية سواء الناتجة عن الإحتيال أو الخطأ. عند تقييم مدقق الحسابات للمخاطر يأخذ في الإعتبار نظام الرقابة الداخلي للجمعية ذي الصلة بإعداد وعرض القوائم المالية بصورة عادلة وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للجمعية. يتضمن التدقيق كذلك تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولية التقديرات المحاسبية التي قامت بها الإدارة، إضافة إلى تقييم العرض العام للقوائم المالية.

في اعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء الرأي.

الـرأي

في رأينا، إن القوائم المالية تُظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، موجودات ومطلوبات الجمعية كما في٣١ كانون الأول ٢٠١٥ وإيراداتها ومصروفاتها وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لنظام الجمعية والسياسات المحاسبية المتبعة الواردة في إيضاح (٢).

إرنست ويونغ / الأردن
محمد إبراهيم الكركي
ترخيص رقم ٨٨٢
عمان – المملكة الأردنية الهاشمية
١٥ شباط ٢٠١٦ الهاشمية

جمعية البنوك في الأردن

(جمعية ذات شخصية إعتبارية مستقلة)

قائمة الموجودات والمطلوبات

كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥

	ايضاحات	2015 دينار	2014 دينار
الموجودات			
موجودات غير متداولة-			
ممتلكات و معدات	3	1,378,200	1,411,667
موجودات متداولة-			
ذمم وأرصدة مدينة أخرى	4	23,817	15,501
نقد وأرصدة لدى البنوك	5	2,431,375	2,018,340
		2,455,192	2,033,841
مجموع الموجودات		3,833,392	3,445,508
الوفر المتراكم والمطلوبات			
الوفر المتراكم -			
الوفر المتراكم	6	3,426,210	3,375,153
المطلوبات -			
مطلوبات غير متداولة-			
مخصص تعويض نهاية الخدمة	7	65,562	54,154
مطلوبات متداولة-			
مصاريف مستحقة		12,871	3,203
أرصدة دائنة أخرى		4,003	2,332
أمانات صندوق الشهيد الطيار معاذ الكساسبة للمنح الدراسية	8	314,099	-
بنك دائن	5	10,647	10,666
		341,620	16,201
مجموع الوفر المتراكم والمطلوبات		3,833,392	3,445,508

جمعية البنوك في الأردن

(جمعية ذات شخصية إعتبارية مستقلة)

قائمة الإيرادات والمصروفات

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥

	ايضاحات	2015 دينار	2014 دينار
الإيرادات -			
رسوم إشتراك الأعضاء		562,457	532,498
إيراد مجلة البنوك		63,955	50,361
إيراد دورات تدريبية وندوات وقاعات		57,068	28,050
إيراد فوائد بنكية		83,890	94,237
إيرادات أخرى		10,594	5,303
إجمالي الإيرادات		777,964	710,449
المصاريف -			
مصاريف مجلة البنوك	9	(61,196)	(58,741)
مصاريف دورات تدريبية وندوات		(22,892)	(11,182)
مصاريف إدارية	10	(642,819)	(593,874)
إجمالي المصاريف		(726,907)	(663,797)
فائض الإيرادات عن المصاريف للسنة		51,057	46,652

جمعية البنوك في الأردن

(جمعية ذات شخصية إعتبارية مستقلة)

قائمة التدفقات النقدية

للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥

البيان	2015 دينار	2014 دينار
الأنشطة التشغيلية		
فائض الإيرادات عن المصاريف للسنة	51,057	46,652
تعديلات -		
استهلاكات	44,296	48,708
مخصص تعويض نهاية الخدمة	11,408	9,124
إيراد فوائد بنكية	(83,890)	(94,237)
تغيرات رأس المال العامل -		
ذمم وأرصدة مدينة أخرى	1,486	16,634
مصاريف مستحقة	9,668	(2,315)
أرصدة دائنة أخرى	1,671	(2,780)
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	35,696	21,786
الأنشطة الإستثمارية		
فوائد بنكية مقبوضة	74,088	94,237
شراء ممتلكات ومعدات	(10,829)	(2,930)
صافي التدفق النقدي من الأنشطة الإستثمارية	63,259	91,307
صافي الزيادة في النقد وما في حكمه	98,955	113,093
النقد وما في حكمه كما في أول كانون الثاني	2,007,674	1,894,581
النقد وما في حكمه كما في 31 كانون الأول	2,106,629	2,007,674

جمعية البنوك في الأردن

(جمعية ذات شخصية إعتبارية مستقلة)

إيضاحات حول القوائم المالية

٣١ كانون الأول ٢٠١٥

(١) عام

تم تسجيل جمعية البنوك في الأردن بتاريخ ١ تشرين الأول ١٩٧٨ كجمعية عادية تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال الإداري والمالي، استناداً لأحكام قانون الجمعيات والهيئات الاجتماعية رقم (٣٣) لسنة ١٩٦٦ والمعدلة رقم (٩) لسنة ١٩٧١. بعد اصدار قانون البنوك رقم ٢٨ لعام ٢٠٠٠ اصبحت الجمعية مؤسسة بمقتضى احكام قانون البنوك وفقا لنص المادة (٩٥) منه، حيث اصدر مجلس الوزراء بتاريخ ٢٩ اذار ٢٠٠٥ نظام «جمعية البنوك «رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٥ ونشر في الجريدة الرسمية العدد ٤٧٠٧ الصادر بتاريخ ١٦ ايار ٢٠٠٥. وتهدف الجمعية إلى الإرتقاء بالعمل المصرفي والنهوض به من خلال ما يلي:

١- رعاية مصالح الاعضاء والتنسيق فيما بينهم تحقيقا لمنفعتهم المشتركة.

٢- تطوير اساليب اداء الخدمات المصرفية وتحديثها.

٣- ترسيخ مفاهيم العمل المصرفي واعرافه واتباع نظم واجراءات موحده لهذه الغاية.

(٢-١) أسس إعداد القوائم المالية

تم إعداد القوائم المالية وفقاً لنظام الجمعية والسياسات المحاسبية المتبعة الواردة أدناه، ووفقاً لمبدأ الكلفة التاريخية.

إن الدينار الأردني هو عملة إظهار القوائم المالية والذي يمثل العملة الرئيسية للجمعية.

(٢-٢) أهم السياسات المحاسبية

ممتلكات ومعدات -

تظهر الممتلكات والمعدات بالكلفة عند الشراء أو بالقيمة العادلة بتاريخ التبرع في حال كونها متبرع بها. يتم إستهلاك الممتلكات والمعدات بطريقة القسط الثابت وفقاً لعمرها الإنتاجي المتوقع حسب النسب السنوية التالية:

	%
مبنى الجمعية	2
أجهزة ومعدات	15
الأثاث والديكور	10
مراجع وكتب	10
سيارات	15

عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة الممكن إستردادها ويسجل قيمة التدني في قائمة الإيرادات والمصروفات.

النقد وما في حكمه -

لغرض قائمة التدفقات النقدية فإن النقد وما في حكمه يشتمل على النقد في الصندوق وأرصدة لدى البنوك بعد تنزيل البنوك الدائنة .

الأيرادات –

يتم الاعتراف بايرادات رسوم الأشتراك السنوي للأعضاء وفقاً لمبدأ الاستحقاق.

يتم الاعتراف بايرادات مجلة البنوك عند قبضها.

يتم الإعتراف بالإيرادات الأخرى وفقاً للأساس النقدي.

يتم الإعتراف بإيراد الفوائد بإستخدام طريقة الفائدة الفعلية.

مخصصات-

يتم الإعتراف بالمخصصات عندما يكون على الجمعية إلتزام (قانوني أو فعلي) ناتج عن حدث سابق، وإن تسديد الإلتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

ذمم دائنة ومستحقات-

يتم إثبات المطلوبات للمبالغ المستحقة السداد في المستقبل للبضائع أو الخدمات المستلمة سواء تمت أو لم تتم المطالبة بها من قبل المورد.

تعويض نهاية الخدمة-

يتم احتساب تعويض نهاية الخدمة بموجب عن عقد العمل بما يعادل راتب شهر عن كل سنة بعد خصم مساهمة الجمعية في الضمان الاجتماعي.

المصاريف-

يتم الإعتراف بالمصاريف وفقاً لمبدأ الإستحقاق.

(٣) ممتلكات ومعدات

2015-	أرض الجمعية دينار	مبنى الجمعية دينار	أجهزة ومعدات دينار	مراجع وكتب دينار	أثاث وديكور دينار	سيارات دينار	المجموع دينار
الكلفة -							
الرصيد كما في أول كانون الثاني 2015	326,477	1,557,388	189,446	11,595	219,047	65,380	2,369,333
الإضافات	-	-	4,686	1,261	4,882	-	10,829
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2015	326,477	1,557,388	194,132	12,856	223,929	65,380	2,380,162
الإستهلاك المتراكم -							
الرصيد كما في أول كانون الثاني 2015	-	529,464	169,059	8,746	186,617	63,780	957,666
الإستهلاك للسنة	-	31,149	5,032	429	6,087	1,599	44,296
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2015	-	560,613	174,091	9,175	192,704	65,379	1,001,962
صافي القيمة الدفترية كما في 31 كانون الأول 2015	326,477	996,775	20,041	3,681	31,225	1	1,378,200

2014-	أرض الجمعية دينار	مبنى الجمعية دينار	أجهزة ومعدات دينار	مراجع وكتب دينار	أثاث وديكور دينار	سيارات دينار	المجموع دينار
الكلفة -							
الرصيد كما في أول كانون الثاني 2014	326,477	1,557,388	187,776	10,460	218,922	65,380	2,366,403
الإضافات	-	-	1,670	1,135	125	-	2,930
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2014	326,477	1,557,388	189,446	11,595	219,047	65,380	2,369,333
الإستهلاك المتراكم -							
الرصيد كما في أول كانون الثاني 2014	-	498,318	160,234	8,046	180,867	61,493	908,958
الإستهلاك للسنة	-	31,146	8,825	700	5,750	2,287	48,708
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2014	-	529,464	169,059	8,746	186,617	63,780	957,666
صافي القيمة الدفترية كما في 31 كانون الأول 2014	326,477	1,027,924	20,387	2,849	32,430	1,600	1,411,667

(٤) ذمم وأرصدة مدينة أخرى

	2015 دينار	2014 دينار
ذمم مدينة	7,571	7,702
مصاريف مدفوعة مقدماً	5,312	6,667
تأمينات مستردة	1,132	1,132
إيراد فوائد مستحقة	9,802	-
	23,817	15,501

(٥) النقد وما في حكمه

إن تفاصيل هذا البند هي كما يلي:

	2015 دينار	2014 دينار
نقد في الصندوق	1,500	1,000
حسابات جارية**	330,109	9,947
ودائع لدى البنوك*	2,099,766	2,007,393
	2,431,375	2,018,340
ينزل: بنك دائن	(10,647)	(10,666)
ينزل: حساب أمانات صندوق الشهيد الطيار معاذ الكساسبة	(314,099)	-
	2,106,629	2,007,674

* تتضمن حسابات الودائع لدى البنوك ما يلي:

- وديعة سنوية لدى البنك التجاري الأردني بمبلغ ١ر٥١٧ر٧٢٤ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥ (٢٠١٤: ١ر٤٥٨ر٨٣٥ دينار)، تحمل سعر فائدة ٣ر٨٧٥٪ سنوياً (٢٠١٤: ٤ر٢٥٪).
- وديعة شهرية لدى البنك العربي بمبلغ ٤٥٩ر١٧٤ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥ (٢٠١٤: ٤٢٨ر٣٣٤ دينار)، تحمل سعر فائدة ١ر٥٪.
- وديعة شهرية لدى بنك الإسكان للتجارة والتمويل بمبلغ ١٢٢ر٨٦٦ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥ بسعر فائدة ١ر٧٥٪.

** تتضمن الحسابات الجارية مبلغ ٣١٤ر٠٩٩ دينار لا يمكن التصرف به يعود إلى أمانات صندوق الشهيد الطيار معاذ الكساسبة للمنح الدراسية.

(٦) الوفر المتراكم

	2015 دينـار	2014 دينـار
رصيد بداية السنة	3,375,153	3,328,501
الوفر للسنة	51,057	46,652
رصيد نهاية السنة	3,426,210	3,375,153

(٧) مخصص تعويض نهاية الخدمة

إن الحركة على هذا المخصص هي كما يلي:

	2015 دينـار	2014 دينـار
رصيد بداية السنة	54,154	45,030
مصروف السنة	11,408	9,124
رصيد نهاية السنة	65,562	54,154

(٨) أمانات صندوق الشهيد الطيار معاذ الكساسبة للمنح الدراسية

يمثل هذا البند مساهمات البنوك الأعضاء في جمعية البنوك في الأردن في صندوق الشهيد الطيار معاذ الكساسبة للمنح الدراسية، حيث قامت الجمعية نيابة عن البنوك خلال العام بتوقيع إتفاقية مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لتوفير ٥٢ منحة دراسية ولمرة واحدة للطلبة الأردنيين الملتحقين في الجامعات الأردنية الرسمية للعام الدراسي ٢٠١٥/٢٠١٦.

فيما يلي الحركة على هذا البند.

	2015 دينار
مساهمات البنوك المستلمة	322,000
المبالغ المدفوعة	(7,901)
	314,099

٩) مصروف مجلة البنوك

	2015 دينار	2014 دينار
طباعة	42,297	39,086
مكافآت	18,113	19,025
أخرى	786	630
	61,196	58,741

(١٠) مصاريف إدارية

	2015 دينـار	2014 دينـار
رواتب وأجور	305,135	265,659
حفلات واجتماعات	11,989	33,842
المساهمة في الضمان الإجتماعي	27,305	25,314
المساهمة في صندوق الإدخار	21,524	18,625
إستهلاكات	44,296	48,708
مصاريف طبية	19,527	20,863
طباعة وقرطاسية	47,868	38,795
مصاريف صيانة وسيارات	21,638	18,931
أمن ونظافة	17,843	17,897
مياه وكهرباء	20,505	15,580
اتصالات وانترنت	19,761	16,466
سفر وتنقلات	11,263	10,184
تعويض نهاية الخدمة	11,408	9,124
ضريبة مسقفات	7,051	7,050
محروقات	4,931	6,452
ضيافة	10,849	8,274
أتعاب مهنية	2,378	2,230
أخرى	37,548	29,880
	642,819	593,874